



تصدرها رابطة العالم الإسلامي
مكة المكرمة

أهمية الأمر بالمعروف

والتنهي عن المنكر

الأستاذ محمد محمد كمال عبد المطلب

السنة العاشرة - العدد ١١٠ - العام ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م



مقدمة

الحمد لله رب العالمين . الحمد لله الذي أقام دينه وقومه وجعله طريقا مستقيما لا عوج فيه ولا التواء فشرع من الأحكام ما فيها كفاية لإقامة الدين وحمايته ورد المبطلين عنه ردا يحقق إرتفاع رأيه .

الحمد لله الذي شرع من الفرائض والأحكام ما أذل بها أهل الفسق والبدع والأهواء وأعز بها أهل هذه الشريعة الغراء . فأزالوا المنكرات عن أهلها أهل الضلال والشقاء فاستحقوا بذلك المدح والتبجيل والثناء .

الحمد لله الذي شرع لعباده المؤمنين واجب الحسبة لنفي الباطل عن المجتمعات وحماية الناس من المنكرات والضلالات وإنقاذ الأمة من التردى إلى هاوية الشهوات وتثبيت الفضائل وغرسها في نفوس المسلمين والمسلمات .

فكم من جاهل أغرقته أمواج الجهل انجوه

وكم من غاو أوقعته حبائل الشيطان أنقذوه

وكم من أسير بين أيدي الشهوات خلصوه

وكم من مبتدع إلى نور السنة أعادوه

وكم من عاص إلى نور الطاعة أقدموه

وكم من كافر إلى نور الإيمان هدوه

وكم من شارد عن ربه ومولاه إليه أعادوه

كم وكم

فاستحقوا مدح ربهم ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾ .

ونصلي ونسلم على النبي الأمي نبي الملحمة ونبي الرحمة الضحوك القتال القاتل وهو الصادق المصدوق «بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له وجعل رزقي تحت ظل رمحي وجعل الذل والصغار على

من خالف أمري» أو كما قال ﷺ .

وبعد :

فهذه رسالة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نبين فيها حكمه وبعض مسائل وأحكام فيه لم أعمد فيها إلى التطويل والايغال أو إلى التقصير الذي لا يؤدي المطلوب اقتضت فيها على ما يحتاجه المحتسب من الأحكام والمسائل والاستدلالات في أسلوب سهل ميسر . وجعلته أحد عشر بابا .

الباب الأول : في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أهميته وتعريفه وأقسامه .
الباب الثاني : سردت فيه أدلة وجوب الحسبة وهي تشمل القرآن والسنة والاجماع وبعض الأدلة العقلية . وبينت فيه مسألة هل الحسبة واجب عيني أم كفائي .

الباب الثالث : تحدثت فيه عن الركن الأول من أركان عملية الاحتساب وهو المحتسب . بينت شروطه وآدابه .

الباب الرابع : الركن الثاني وهو موضوع الحسبة وشروطها ومسائل أخرى .

الباب الخامس : الركن الثالث : فاعل المنكر وشروطه وأنواعه .

الباب السادس : الركن الرابع : عملية الاحتساب ودرجات تغيير المنكر ومسائل أخرى هامة .

الباب السابع : شبهات حول الحسبة والرد عليها .

الباب الثامن : فوائد الحسبة .

الباب التاسع : عقوبة تارك الحسبة .

الباب العاشر : بعض المنكرات التي انتشرت في زماننا والتي يجب أن تزول .

والله أسأل أن يجعل عملنا هذا خالصا لوجهه وأن ينفع به المسلمين وأن يجعله الله في ميزان حسناتنا وعلى الله قصد السبيل .

محمود محمد كمال عبدالمطلب

الباب الأول

مقدمة عن الأمر بالمعروف

والنهي عن المنكر — أهميته وتعريفه

١ — أعلم — أيدك الله — أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب شرعي عظيم يحمي أمتنا الاسلامية من أن يغشاها الفساد وأن يتسلط عليها الظالمون . فواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو شعاع النور في أمتنا الذي يطل بوجهه المشرق ونوره المتلألاً فتتقشع ظلمات المنكر بظهوره . ويعم الخير أرجاء المعمورة . وعلى عكس ذلك تفرق الأمة الاسلامية — بل العالم كله^(١) — في ظلمات الفساد والافساد بفتوره فهو باب عظيم من الخير به قوام الأمر وملاكه .

ويوضح الامام الغزالي أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيقول : فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو القطب الأعظم في الدين وهو المهم الذي إبتعث الله له النبيين أجمعين ولو طوى بساطه وأهمل عمله لتعطلت النبوة واضمحلت الديانة وعمت الفترة وفشت الضلالة وشاعت الجهالة واستشرى الفساد واتسع الخرق وخربت البلاد وهلك العباد»^(٢)

٢ — ورغم ذلك كله .. رغم أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عمود من أعمدة الدين وفريضة عظيمة من الفرائض بها يستقيم الأمر كله رغم ذلك كله فقد أهملها أغلب المسلمين وتغافلوها وتركوها وراءهم ظهريا وكأن الحسبة ليست فرضا عليهم مأمورون بفعله آثمون بتركه . بل أن كثيرا منهم يعيرون على الحسبة ويظعنون فيها ويقولون انها ليست من أبواب الحكمة كبرت كلمة تخرج من أفواههم أن يقولون إلا كذبا وزورا وبهتانا مبينا .

ويقول الامام النووي : وأعلم أن هذا الباب أعني باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد ضيع أكثره من أزمان متطاولة ولم يبق منه في هذه الأزمان إلا

(١) وذلك لأن العالم يشقى بشقاء الأمة الاسلامية وبعدها عن الحق لانها منبع الخير كله . ويسعد بظهور الاسلام وقوته لانه حيثذ سوف تشرق حضارة الاسلام السامية عليه .

(٢) احياء علوم الدين ج ٢ ص ١١٩٢ طبعة كتاب الشعب .

رسوم قليلة جدا وهو باب عظيم به قوام الأمر وملاكه وإذا كثرت الخبث عمّ العقاب الصالح والطيح وإذا لم يأخذوا على يد الظالم أوشك أن يعمهم الله تعالى بعقابه فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم . فينبغي لطالب الآخرة والساعي في تحصيل رضا الله عز وجل أن يعتنى بهذا الباب فإن نفعه عظيم لا سيما وقد ذهب معظمه» اهـ^(٣) .

إذا علمت هذا — أخي المسلم — فعليك بالاعتناء بهذا الباب من الخير فقد ضيعه أكثر المسلمين .

أخي المسلم . من لهذا الغرض يقوم به إذا لم تقم به أنت . ومن لهذه المنكرات يزيلها إذا لم تزلها أنت . ومن لهذا المعروف يقيمه إذا لم تقمه أنت . ومن لهذا الدين ينصروه إذا لم تنصروه أنت .

إن لم تكن أنت للحق فمن يكون الناس في محراب لذات الدنيا عاكفون

يجب أخي المسلم أن تحجب إسلامك وهو ينادي : من ينود عني ؟ ومن يدافع عن حرماقي من يصد الباطل عني ؟

ولتكن إجابتك على نداء اسلامك : ليك إسلامي بنفسي ومالي ووقتي وجهدي . ليك إسلامي بكل ما أملك فأنت أولى ما أملك .

﴿وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم﴾^(٤) ﴿الاستغفروا يعذبكم عذاباً أليماً ويستبدل قوماً غيركم ولا تضروه شيئاً والله على كل شيء قدير﴾^(٥)

٣ — والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر صدقة من الصدقات يرفع الله بها الدرجات ويزيد بها الحسنات ويحط بها كثيرا من السيئات . فعن أبي ذر رضي الله عنه أن أناسا قالوا يا رسول الله ذهب أهل الدثور بالأجور يصلون كما نصلي

(٣) شرح صحيح مسلم ج ٢ .

(٤) محمد (٣٨) .

(٥) التوبة (٣٩)

ويصومون كما نصوم ويتصدقون بفضول أموالهم . قال أوليس قد جعل الله لكم ماتصدقون به أن بكل تسبيحة صدقة وكل تكبيرة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تهليلة صدقة وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر صدقة «رواه مسلم وغيره» . وعن أبي ذر أيضا أن رسول الله ﷺ قال : «تبسمك في وجه أخيك صدقة وأمرك بالمعروف صدقة ونهيك عن المنكر صدقة» رواه الترمذي وحسنه وابن حبان في صحيحه .

فصدق — أخى المسلم — عن نفسك فأمر بالمعروف وأنه عن المنكر ولا تكن من العاجزين .

٤ — وما يؤكد أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن أي طائفة امتنعت عن القيام به تحارب وتقاتل حتى تعود أمرة بالمعروف ناهية عن المنكر قال ابن تيمية رحمه الله :

«كل طائفة خرجت عن شريعة من شرائع الاسلام الظاهرة المتواترة فإنه يجب قتالها بإتفاق أئمة المسلمين وإن تكلمت بالشهادتين فإذا أقروا بالشهادتين وامتنعوا عن الصلوات الخمس وجب قتالهم حتى يصلوا .. وكذلك إن امتنعوا عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجهاد الكفار إلى أن يسلموا أو يؤدوا الجزية عن يد وهم صاغرون»^(٦)

٥ — ورغم أهمية هذا الواجب إلا أن المسلمين تخلو عنه ويعلموا عنه — كما بينا — ولعل السبب في تخاذل المسلمين عن هذا الواجب هو صعوبته ومشقته فهو أمر ليس سهلا أو هينا وذلك لأن هذا الواجب يصطدم بشهوات الناس وملذاتهم .

(٦) مجموعة فتاوى ابن تيمية ٤ : ١٨١ — نقلا عن كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لجلال الدين العمري . وما يؤكد أهميته أيضا أن كثيرا من المتأخرين أدرجوه تحت أبحاث العقيدة كالشيخ أبو بكر جابر الجزائري في منهاج المسلم والشيخ حافظ أحمد حكيم في كتاب ٢٠٠ سؤال وجواب في العقيدة الاسلامية .

ويقول الشهيد سيد قطب : «والدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر — من ثم — تكليف ليس بالهين ولا باليسير — إذا نظرنا إلى طبيعته وإلى اصطدامه بشهوات الناس ونزواتهم ومصالح بعضهم ومنافعهم وغرور بعضهم وكبريائهم وفيهم الجبار الغاشم وفيهم الحاكم المتسلط وفيهم الهابط الذي يكره الصعود وفيهم المسترخي الذي يكره الاشتداد وفيهم المنحل الذي يكره الجد وفيهم الظالم الذي يكره العدل وفيهم المنحرف الذي يكره الاستقامة . وفيهم وفيهم ممن ينكرون المعروف ويعرفون المنكر ولا تفلح الأمة ولا تفلح البشرية إلا أن يسود الخير . وإلا أن يكون المعروف معروفا والمنكر منكرا»^(٧)

نعم إن نخاذل المسلمين عن هذا الغرض هو صعوبته ومشقته لتعارضه مع شهوات الناس وأهوائهم هذا فضلا عن بعدهم عن خالقهم ومولاهم واسترسالهم في مdahنة الخلق فلا حول ولا قوة إلا بالله .

ويوم أن يعود المسلم لربه عودة صادقة يزول عنه تحكم الشهوات وتتحطم قيودها ويذول عنه ران القلب وتمحي مdahنة الخلق . يوم أن يتحقق ذلك كله بالعودة لله تعالى فإنه يسهل عليه حينئذ الصعب بتوفيق الله وعونه ويصبح العسر يسرا والبعيد قريبا فيسهل عليه القيام بواجب الحسبة نسأل الله تبارك وتعالى التيسير في أداء الطاعات واجتناب المحرمات .. آمين .

فالمسلم الحق يستعذب الصعاب مادامت في سبيل مولاه فلسان حاله يقول :

ولست أبالي حين أقتل مسلما على أي شق كان في الله مصرعي
وذلك في ذات الإله وان يشأ يبارك على أوصال شلو ممزع
قال الترمذي : فمن صدق الإيمان أن يكون سلطان كل جارية منطفئا بما اشتمل
عليه من سلطان الإيمان فإذا كان كذلك فقد ملك نفسه فلا يستعمل شهوة بجارية من

(٧) تفسير «في ظلال القرآن» للشهيد سيد قطب في تفسيره لآية ١٠٤ آل عمران ص ٤١٤ .

الجوارح السبع إلا فيما أذن الله له فيه وإذا رأى غيره يستعملها فيما لم يأذن به الله أنكره»^(٨).

٦ — إن فهم طبيعة الدين الاسلامي الحنيف ودوره في الحياة يحجب لنا على كثير من أسئلة الاستفهام حول واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويوضح لنا حكمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

فالاسلام ليس مجرد قول أو عمل قلبي . بل ان الاسلام يتعدى إلى أكثر من ذلك انه اعتقاد وقول وعمل . فليس الاسلام عبادات وشعائر فقط بل إنه أشمل من ذلك إنه دين كامل متكامل يتعامل مع الواقع ويضع الحلول المناسبة لكل مشكلاته . هذا هو طبيعة هذا الدين إنه منهج متفرد يحوي الحق الخالص الكامل . المنهج الذي يحقق كرامة الانسان ويمنحه الحرية الحقيقية —

وأما دور هذا الدين هو إرشاد البشرية إلى الحق المبين وإخراجها من الظلمات إلى النور : من ظلمات الكفر إلى نور الايمان . ومن ظلمات المعاصي إلى نور الطاعة ، ومن ظلمات البدعة إلى نور السنة ، ومن ظلمات الباطل المهيئ إلى نور الحق المبين . وهذا هو عين ما أشار إليه الفارس المسلم ربيعي بن عامر عندما سأله قائد الفرس عن سبب مجيئهم إلى هنا فقال ربيعي : إن الله ابتعثنا لنخرج العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد ومن جور الأديان إلى عدل الاسلام ومن ضيق الدنيا إلى سعة الآخرة . ومن قبل بين الله تبارك وتعالى هذا الدور الإيجابي للأمة الاسلامية ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾ .

وإذا علمت هذا اتضح لك لماذا شرع الله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأوجبه على هذه الأمة ؟ فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يوافق طبيعة هذا الدين وهو أسلوب من أساليب الاسلام في التعامل مع الواقع .

٧ — عموم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يقصد به الأمر بكل معروف والنهي عن كل منكر أيا كان . إذا

(٨) نواذر الأصول للترمذي .

علمت هذا اتضح لك أنه على مرتبتين :
المرتبة الأولى : هي دعوة الأمة الإسلامية سائر الأمم إلى الخير والهدى
بالدعوة إلى الاسلام ثم بالجهاد في سبيل الله أن أبت ورفضت الدعوة فالجهاد
باب من أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

المرتبة الثانية : هي دعوة المسلمين بعضهم بعضا إلى الإسلام . أعني دعوة
من خف تمسكه بدينه من المسلمين إلى الخير والهدى وأمره بالمعروف أن تركه
ونبيه عن المنكر ان ارتكبه وهو ما يطلق عليه الفقهاء مصطلح «الحسبة» . وكل
ذلك من التواصي بالحق والتواصي بالصبر الذي حث عليه ربنا فقال : ﴿وَالْعَصْرُ
إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خَسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ
وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾^(٩) .

فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تنطوي تحته أبواب كثيرة من الخير :
— فجهاد الكفار وأهل الكتاب باب من أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر .

— وقتال المرتدين والممتنعين عن شريعة أو أكثر من شرائع الاسلام باب من
أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

— ورد الفاسقين عن فسقهم وزجرهم عن معاصيهم وازاحتهم عنها باب من
أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وهذا الأخير — هو موضوع
بحثنا — وهو ماتناوله الفقهاء تحت عنوان «الحسبة» أو «الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر» .

٨ — وقد كانت الدولة الإسلامية — على امتداد عصورها — تهتم بالحسبة
أيما إهتمام حتى أنها جعلت الحسبة وظيفة من وظائف الدولة تعين لها رجالا
صالحا يقوم بأعباء الحسبة . قال ابن خلدون في مقدمته : أما الحسبة فهي
وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو فرض على

(٩) سورة العصر .

القائم بأمر المسلمين أن يعين لذلك من يراه أهلا له» .
ولقد أخطأ البعض حين ظن أن الحسبة واجب الدولة المسلمة فحسب إذ
أن الحسبة فرض على عامة المسلمين .

٩ — ولما كان موضوعنا هو «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» كان
لزما علينا أن نبين ما هو المنكر وما هو المعروف . فالمنكر هو كل أمر حظره
الشرع ونهي عن إرتكابه . قال ابن تيمية : والمنكر اسم جامع لكل ما كرهه
الله ونهي عنه^(١٠) وعلى هذا فإن المنكر أعم من المعصية . فشرب الصبي خمرا
منكر ولا يدخل في نطاق المعصية واتلاف البيمية لزرع الغير منكر وليس
معصية والنهي عن المنكر ينقسم إلى ثلاثة أقسام :^(١١)

١ — ما كان حقا من حقوق الله تعالى وهذا ينقسم إلى ثلاثة أيضا :
(أ) ما يتعلق بالعبادات كمخالفة هيئات الصلاة وعدم إتمام أركانها أو
الزيادة فيها أو النقصان منها .

(ب) ما يتعلق بالمحظورات كشرب الخمر واختلاط الرجال والنساء .

(ج) ما يتعلق بالمعاملات كالبيوع الفاسدة والربا والغش والتدليس .

٢ — ما كان حقا من حقوق الآدميين كظلمهم بالبنيان على جدار دار الغير
ونحوه .

٣ — ما كان مشتركا بين حقوق الله تعالى وحقوق الآدميين كالمنع من
الاشراف على منازل الناس .

وبالجملة فإن «ظهور كون هذا الشيء منكرا يحصل بكونه مخالفا لكتاب
الله سبحانه أو لسنة رسول الله ﷺ أو لإجماع المسلمين^(١٢) والمعروف هو ما
أمر به الشارع ورغب فيه وحض عليه . يقول ابن تيمية رحمه الله : والمعروف
اسم جامع لكل ما يحبه الله من الإيمان والعمل الصالح . أهـ^(١٣)

(١٠) اقتضاء الصراط المستقيم ص ١٩ . (١٢) السيل الحرار للشوكاني ج ٤ ص ٥٨٦ وبعدها .

(١١) انظر الاحكام السلطانية لمؤيدي . (١٣) قصص صراط المستقيم ص ١٩ .

والمعروف ثلاثة أقسام :

أحدهما : ما تعلق بجلود الله كترك الجمعة والجماعة .
وثانيهما : ما تعلق بحقوق الآدميين وهو ضربان عام وخاص .
أما العام كالبلد إذا تعطل شربه أو استهدم سوره .
مع المكنة إذا استعداه أصحاب الحقوق وليس له أن يجبس بها لأن الحبس حكم وليس له أن يلزم عليها .
ثالثهما : وهو الأمر بالمعروف فيما كان مشتركا بين حقوق الله وحقوق الآدميين كأخذ الأولياء بالنكاح الأيامي من أكفائهن إذا طلبوهن والزام النساء أحكام العدة إذا فارقن أزواجهن .^(١٤)
١٠ — ويحسن بنا أن نفرق بين ثلاثة أمور : الدعوة — الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر — والجihad .
فالدعوة هي تعليم الناس الخير ووعظهم حتى تلين قلوبهم وتصغى أسماعهم فيستجيبوا لأمر ربهم .
والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يكون لقوم قد أبوا إلا المعصية والفساد فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يردهم إلى الحق ويزيحه عن منكرهم .
والجihad هو لأقوام لم يفلح معهم دعوة ولا أمر بمعروف ونهي عن منكر وأبوا إلا محاربة الاسلام والصد عن سبيله والوقوف حجر عثرة في طريقه ونصبوا أنفسهم أئمة للضلال والفساد والكفر فهؤلاء تكون مواجعتهم بالجihad فهو وحده الكافي بردهم .
فلكل فريضة من الفرائض الثلاثة مجالها وأساليبها وطبيعتها فلا تخلط بينهم وتنبه .

١١ — ونعود في نهاية هذا الباب لنؤكد أن ترك الأمر بالمعروف والنهي عن

(١٤) انظر الاحكام السلطانية لأبي يعلى .

المنكر أدى إلى فساد العباد وخراب البلاد وانتشار الفساد وأن ما نحن فيه الآن من سوء الحال أثر تفريط كبير تمادي في زمن طويل بعد ما عظم التساهل في ترك التناصح وبطل رد ما يتنازع فيه المسلمون إلى الله ورسوله — أي إلى كتاب الله وسنة رسوله وخوت القلوب من احترام الدين حتى لم يعد له سلطان على الإرادة بل صار كل شخص أسير هواه ومتى أمسى الناس هكذا — لا دين ولا مروءة ولا أدب — فأى فرق بين الطائفة منهم والقطيع من المعز أو البقر؟^(١٥) والله المستعان .

(١٥) تفسير المنار عند الآية ١٠٤ آل عمران ج ٤ ص ٢٣ فما بعدها .

الباب الثاني

أدلة الوجوب والفرضية

إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة من الفرائض التي أوجبها الله على المسلمين وحثهم عليها وتوعدهم بالعقاب ان تركوها ، وقد دل على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الكتاب والسنة والإجماع . والعقل أيضاً أيد وعضد ذلك وبين العلماء رضوان الله عليهم أهمية هذا الأمر ووجوبه .

أولاً : أدلة الكتاب العزيز :

١ — قال تعالى : ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾^(١)

فقوله تعالى : «ولتكن» أمر . والأمر يدل على الوجوب ما لم يصرفه صارف إلى النذب كما هو مذهب جمهور الأصوليين .

قال أبو حامد الغزالي : «ففي الآية بيان الإيجاب فإن قوله تعالى (ولتكن) أمر وظاهر الأمر الإيجاب وفيها بيان أن الفلاح منوط به»^(٢)

وقال أبو السعود : «وأياً ما كان فتوجيه الخطاب إلى الكل مع اسناد الدعوة إلى البعض لتحقيق معنى فرضيتها على الكفاية وأنها واجبة على الكل لكن بحيث أن أقامها البعض سقطت عن الباقي ولو أدخل بها الكل أمثوا جميعاً»^(٣)

٢ — وقال تعالى : ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان﴾^(٤) فهذا — كما ترى — أمر بالتعاون على البر والتقوى والخير والذي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أبوابه .

٣ — وقال تعالى : ﴿لولا ينههم الربانيون والأحبار عن قولهم الاثم وأكلهم السحت لبئس ما كانوا يصنعون﴾^(٥)

(١) آل عمران : ١٠٤ .

(٢) الأحياء ج ٢ ص ١١٩٣ من كتاب الشعب .

(٣) إرشاد العقل السليم ج ٢ ص ٦٧ .

(٤) المائدة : ٢ . (٥) المائدة : ٦٣ .

فبين الله تبارك وتعالى أن الربانيين والأحبار أثموا وعصوا بتركهم النهي عن قول
اللاثم وأكل السحت فدل ذلك على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .
قال القرطبي : ودلت الآية على أن تارك النهي عن المنكر كمرتكب المنكر
فالأية تويخ للعلماء في ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أهـ^(٦)

٤ — وقال تعالى : ﴿لعن الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود
وعيسى ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون . كانوا لا يتناهون عن منكر
فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون﴾^(٧)

فاستحق بنو اسرائيل اللعن لعدم تناهيهم عن المنكر ، واللعن لا يكون إلا
على فعل محرم فدل على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب .
قال عبدالله ناصح علوان : ومما يؤكد وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر على جميع أبناء الأمة الاسلامية وأنه وظيفة إجتماعية على كل فرد مسلم
استحقاق بني اسرائيل لعنة الله لعدم تناهيهم عن المنكر^(٨) .

٥ — وقال تعالى : ﴿فلما نسوا ما ذكروا به أنجينا الذين يهون عن السوء
وأخذنا الذين ظلموا بعذاب بئيس بما كانوا يفسقون﴾^(٩)

أي فلما نسي أولئك القوم من بني اسرائيل ماذكروا به من الحق وأصروا على
معصيتهم أنجى الله تبارك وتعالى الذين نهوهم عن المنكر وأخذ الذين ظلموا
بعذاب موجع أليم وذلك جزاء لفسقهم وأقدامهم على المنكرات .
وفي هذه الآية دلالة على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأن الآية
تبين أن الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر قد نجوا من العذاب لأمرهم
بالمعروف ونهيهم عن المنكر .

(٦) تفسير القرطبي ج ٦ ص ٢٢٧ لهذه الآية .

(٧) المائدة : ٧٨ ، ٧٩ .

(٨) تربية الأولاد ج ١ ص ٤٦٥ .

(٩) الاعراف : ١٦٥ .

٦ — وقال تعالى : ﴿فلولا كان من القرون من قبلكم أولوا بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلا ممن أنجينا منهم﴾^(١٠)

والمعنى كما يقول ابن كثير : فهلا وجد من القرون الماضية بقايا من أهل الخير ينهون عما كان يقع بينهم من الشرور والمنكرات والفساد في الأرض . وقوله (قليلًا) أي قد وجد منهم من هذا الضرب قليل لم يكونوا كثيرا وهم الذين أنجاهم الله عند حلول غضبه وفجأة نقمته ولهذا أمر الله تعالى هذه الأمة الشريفة أن يكون فيها من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر^(١١) .

٧ — وقال تعالى : ﴿خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين﴾^(١٢) .

فقوله تعالى : ﴿وأمر بالعرف﴾ أي أمر بالمعروف وهذا أمر من الله تعالى فبدل على الجواب . والأمر هنا — وإن كان للنبي ﷺ — يسير وينطبق على سائر أمته لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

والآيات التي تحث عليه وتبين فضله وأهميته كثيرة :

٨ — فأن الله تعالى يقول : ﴿إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فيبشروهم بعذاب أليم﴾^(١٣) فيبين تبارك وتعالى أن الذين يقتلون النبيين والآمرين بالمعروف والناهيين عن المنكر لهم عذاب أليم . وهذا يبين فضل الآمرين بالمعروف والناهيين عن المنكر .

٩ — وقال تعالى : ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾^(١٤)

(١٠) هود : ١١٦ .

(١١) تفسير القرآن الكريم لأن كثير ح ٢ في الآية ١١٦ من سورة هود .

(١٢) الاعراف : ١٩٩ .

(١٣) آل عمران : ٢١ .

(١٤) آل عمران : ١١٠ .

فجعل الله عز وجل هذه الأمة خير الأمم ولكن بشروط هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإيمان . فكان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سبباً من أسباب خيرية الأمة الإسلامية .

قال القرطبي : قوله تعالى (تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر) مدح لهذه الأمة ما أقاموا ذلك واتصفوا به فإذا تركوا التغيير وتواطؤوا على المنكر زال عنهم اسم المدح ولحقهم اسم الذم وكان ذلك سبباً لهلاكهم أهـ^(١٥)

١٠- وقال تعالى : ﴿ليسوا سواء من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون . يؤمنون بالله واليوم الآخر ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويسارعون في الخيرات وأولئك من الصالحين﴾^(١٦)

ومعنى الآية : أي ليس أهل الكتاب سواء بل منهم المؤمن برسالة خاتم النبيين محمد ﷺ ومنهم الكافر المجرم . ثم عدت الآية صفات هؤلاء المؤمنين والتي منها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

قال أبو حامد الغزالي : «فلم يشهد لهم بالصلاح بمجرد الإيمان بالله واليوم الآخر حتى أضاف إليه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أهـ^(١٧)

١١- وقال تعالى : ﴿لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس﴾^(١٨)

والمعنى لا خير في كلام الناس إلا كلام فيه أمر بصدقة أو أمر بمعروف أو إصلاح بين الناس وتوفيق بينهم .

١٢- وقال تعالى : ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرهم الله إن الله عزيز حكيم﴾^(١٩) .

(١٥) تفسير القرطبي ج ٤ ص ١٧٠ .

(١٦) آل عمران : ١١٣ ، ١١٤ . (١٨) النساء : ١١٤ .

(١٧) الاحياء ج ٢ ص ١١٩٣ . (١٩) التوبة : ٧١ .

فهذه صفات المؤمنين التي استحقوا بسببها رحمة الله والتي منها أنهم آثرون بالمعروف وناهون عن المنكر» .

قال أبو حامد الغزالي : فالذي هجر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خارج عن هؤلاء المؤمنين في هذه الآية^(٢٠)

١٣ — وقال تعالى : ﴿وَلِيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ . الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾^(٢١)

فبين تعالى أن الذين استحقوا نصر الله هم الذين إن مكثوا في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر . ثم أنظر رحمك الله — كيف قرن تعالى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالصلاة التي هي عماد الدين بالزكاة .

١٤ — وقال تعالى واصفا نبيه ﷺ ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٢٢) فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر صفة من صفات رسولنا ﷺ .

فهذه آيات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دالة على وجوبه حادثة عليه آمرة به .

قال الجصاص بعد أن سرد آيات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : فهذه الآي ونظائرها مقتضية لإيجاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أهـ^(٢٣)

(٢٠) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٢١) الحج : ٤٠ ، ٤١ .

(٢٢) الاعراف : ١٥٧ .

(٢٣) أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٢٩ .

ثانيا : أدلة السنة المطهرة :

بين النبي ﷺ وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحث أصحابه على ذلك الأمر فأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر فكانوا خير أمة أخرجت للناس .

١ — عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان» رواه مسلم والترمذي وابن ماجه .
فقلوه (فليغيره) أمر والأمر يدل على الوجوب ما لم تصرفه قرينة إلى النذب .
فدل ذلك على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب يأثم من تركه وهو يستطيع فعله وينتاب على فعله .

قال النووي : وأما قوله ﷺ فليغيره فهو أمر بإيجاب بإجماع الأمة^(٢٤) .
٢ — وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره ثم أنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون فمن جاهدكم بيده فهو مؤمن ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل» (رواه مسلم) .

فبين النبي ﷺ أن من لم يأمر بالمعروف وينه عن المنكر بيده أو لسانه فقد خف إيمانه ونقص وأنه إن لم ينكر بقلبه فقد ضاع إيمانه وانمحى فدل ذلك على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

٣ — عن أبي الوليد عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : «بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره وعلى أثرة علينا

(٢٤) شرح صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٢ .

وعلى أن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله تعالى فيه برهان وعلى أن نقول بالحق أينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم» متفق عليه .
فمنازلة الولاة أمرهم والقيام عليهم وخلعهم عند تغييرهم قواعد الشرع من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وقوله الحق والصدع بها من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وكلاهما بايع عليهما أصحاب النبي ﷺ .

٤ — عن أم المؤمنين أم سلمة هند بنت أبي أمية وحذيفة رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال : «أنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون فمن كره فقد برىء ومن أنكر فقد سلم ولكن من رضي وتابع . قالوا : يا رسول الله ألا نقاتلهم ؟ قال : «لا ما أقاموا فيكم الصلاة» رواه مسلم .

قال النووي : ومعناه من كره ذلك المنكر فقد برىء من الله وعقوبته وهذا في حق من لا يستطيع إنكاره بيده ولا لسانه فليكرهه بقلبه وليبرأ ...

وقوله ﷺ ولكن من رضي وتابع معناه ولكن الاثم والعقوبة على من رضي وتابع وفيه دليل على أن من عجز عن إزالة المنكر لا يأثم بمجرد السكوت بل إنما يأثم بالرضى به أو بأنه لا يكرهه بقلبه أو بالمطاعة عليه . أهـ (٢٥)

٥ — عن أم المؤمنين زينب بنت جحش رضي الله عنها أن النبي ﷺ دخل عليها فزعا يقول : «لا إله إلا الله ويل للعرب من شر قد اقترب فتح اليوم من ردم يأجوج ومأجوج مثل هذه وحلق بأصبعيه الإبهام والتي تليها فقلت يا رسول الله : أنهلك وفينا الصالحون ؟ قال : نعم إذا كثرت الخبث» متفق عليه . فدل الحديث على أنه إذا ترك المنكر ولم يغير ولم يزاح عن المجتمع حتى يكثر وتكثر المنكرات وتتفشى فإن الله يعم بعقابه الصالح والطالح . الطالح لفسقه وفجوره والصالح لعدم قيامه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فدل ذلك على وجوبه .

(٢٥) شرح صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٤٣ .

٦ — عن حذيفة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقابا منه ثم تدعونه فلا يستجاب لكم» رواه الترمذي وقال حديث حسن . وهو في الدلالة مثل سابقه .

٧ — عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «إياكم والجلوس في الطرقات» قالوا : يا رسول الله مالنا من مجالسنا بد نتحدث فيها فقال رسول الله ﷺ : فإذا أقيم إلا المجلس فأعطوا الطريق حقه» قالوا : وما حق الطريق يا رسول الله ؟ قال : «غض البصر وكف الأذى ورد السلام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» متفق عليه .

٨ — عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال «أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر» رواه الترمذي وقال حديث حسن وأبو داود . فجعل النبي ﷺ الحسبة على الولاة والأمراء من أفضل الجهاد .

٩ — عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : إن أول ما دخل النقص على بني إسرائيل أنه كان الرجل يلقي الرجل فيقول : يا هذا اتق الله ودع ما تصنع فإنه لا يحل لك ، ثم يلقيه من الغد وهو على حاله فلا يمنعه ذلك أن يكون أكيله وشريبه وقعيده فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض» . ثم قال : (لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون . كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون . ترى كثيرا منهم يتولون الذين كفروا لبئس ما قدمت لهم أنفسهم) إلى قوله (فاسقون)^(٢٦) ثم قال : «كلا : والله لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ولتأخذن على يد الظالم ولتأطرنه على الحق أطرا ولتقصرنه على

(٢٦) تكملة الآيات : «لبئس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم ولي العذاب هم خالدون ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل اليه ما اتخذوهم أولياء ولكن كثيرا منهم فاسقون» .

الحق قصرا أو ليضرين الله بقلوب بعضكم على بعض ثم ليلعنكم كما لعنهم»
رواه أبوداود والترمذي وقال حديث حسن وهذا لفظ أبي داود . وفي الحديث
دلالة قاطعة على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إذ رتب على تركه
والتهاون فيه استحقاق ضرب الله قلوب بعضهم ببعض ثم تزول اللعنة والعياذ
بالله .

١٠ - عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال : يا أيها الناس أنكم لتقرؤن
هذه الآية : ﴿يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا
اهتديتم﴾ وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إن الناس إذا رأوا الظالم فلم
يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه» رواه أبوداود والترمذي
والنسائي بأسانيد صحيحة .

١١ - وعن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : «إذا
رأيت أمتي تهاب أن تقول للظالم يا ظالم فقد تودع منهم» رواه الحاكم وقال
صحيح الاسناد .

١٢ - وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : «ليس منا من
لم يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا ويأمر بالمعروف وينه عن المنكر» رواه أحمد
والترمذي واللفظ له وابن حبان في صحيحه . والأحاديث في هذا الباب كثيرة
فلنكتف بهذا القدر .^(٢٧)

(٢٧) تنصف أدلة الكتاب والسنة تجد أن الأمر بالحسبة والحث عليها يأتي في صور متعددة . فتارة يأتي
الأمر بالحسبة مباشرة كقوله ﴿ولكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن
المنكر﴾ وقوله ﷺ : «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده...»
- وتارة يأتي الحث عليه والأمر به بجعله صفة لازمة للمؤمنين كقوله تعالى ﴿كنتم خير أمة أخرجت
للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾ وقوله ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم
أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر﴾ وقوله ﷺ «فمن جاهدكم بيده فهو مؤمن
ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن وليس وراء ذلك من الإيمان حبة
خردل» . - وتارة يبين أن تركه سبب لاستحقاق اللعنة والهلاك كقوله تعالى : ﴿لعن الذين
كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم...﴾ .

ثالثاً : دليل الاجماع :

فقد أجمع العلماء على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونقل هذا الاجماع جمع غفير من العلماء . نقله الإمام الغزالي والنووي وابن عبد البر وابن عطية فيما نقله عنهما القرطبي والألوسي والشوكاني وابن حزم والجويني .

١ — قال الإمام أبو حامد الغزالي : الباب الأول في وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفضيلته والمذمة في اهماله وإضاعته .
ويدل على ذلك بعد إجماع الأمة عليه وإشارات العقول السليمة إليه الآيات والأخبار والآثار . (٢٨)

٢ — قال النووي رحمه الله : وقد تطابق على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الكتاب والسنة وإجماع الأمة وهو أيضاً من النصيحة التي هي الدين . (٢٩)

٣ — قال القرطبي في تفسيره : أجمع المسلمون فيما ذكر ابن عبد البر أن المنكر واجب تغييره إلا اللوم الذي لا يتعدى إلى الأذى فإن ذلك لا يجب أن يمنع من تغييره فإن لم يقدر فبلسانه فإن لم يقدر فبقلبه ليس عليه أكثر من ذلك وإذا أنكر بقلبه فقد أدى ما عليه إذا لم يستطيع سوى ذلك أهـ (٣٠)

٤ — وقال القرطبي أيضاً : قال ابن عطية : والاجماع منعقد على أن النهي عن المنكر فرض لمن أطاقه وأمن الضرر على نفسه وعلى المسلمين فإن خاف فينكر بقلبه ويهجر ذا المنكر ولا يخالطه أهـ (٣١)

٥ — وقال العلامة الألوسي في تفسيره : «ومنشأ الخلاف في ذلك أن العلماء اتفقوا على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفايات

(٢٨) احياء علوم الدين ج ٢ ص ١١٩٣ .

(٢٩) شرح صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٢ — ٢٣ .

(٣٠) الجامع لاحكام القرآن ج ٤ ص ٤٦ .

(٣١) المرجع السابق ج ٦ ص ٢٥٣ في الآية ٧٩ من المائدة .

ولم يخالف في ذلك إلا النزر ومنهم الشيخ أبو جعفر من الامامية قالوا : إنها من فروض الأعيان أهـ^(٣٢) .

فظاهر كلامه أن جميع العلماء — قالوا بغرض الكفاية أو بغرض العين ولم يقل أحد غير ذلك .

٦ — قال الشوكاني : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هما العمادان العظيمان من أعمدة الدين والركنان الكبيران من أركانه ... وهو مجمع على وجوبهما إجماعاً من سابق هذه الأمة ولاحقها لا يعلم في ذلك خلاف أهـ^(٣٣)

٧ — قال ابن حزم : اتفقت الأمة كلها على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بلا خلاف من أحد منهم لقول الله تعالى : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ أهـ^(٣٤)

٨ — قال إمام الحرمين الجويني : فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان بالاجماع على الجملة ولا يكثرث بقول من قال من الروافض : أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر موقوفان على ظهور الامام فقد أجمع المسلمون قبل أن ينبغ هؤلاء على التواصي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتوبيخ تاركه مع الاقتدار عليه . أهـ^(٣٥) .

رابعاً : الأدلة العقلية :

لقد ثبت وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالكتاب والسنة والاجماع . وأيد هذا الوجوب أدلة عقلية ومنطقية لخصها وبسطها الشيخ أبو بكر جابر الجزائري فقال :

١ — لقد ثبت بالتجربة والملاحظة أن المرض إذا أهمل ولم يعالج استشرى

(٣٢) روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني للألوسي ج ٢ ص ٢٠ آية ١٧ من آل عمران .

(٣٣) السيل الجرار ج ٤ ص ٥٨٦ .

(٣٤) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ج ٤ ص ١٧١ .

(٣٥) الإرشاد الى قواطع الادلة في أصول الاعتقاد للجويني ص ٣٦٨ .

في الجسم وعسر علاجه بعد تمكنه من الجسم واستشرائه فيه ، وكذلك المنكر إذا ترك فلم يغير فإنه لا يثبت أن يألفه الناس ويفعله كبيرهم وصغيرهم ، وعندئذ يصبح من غير السهل تغييره أو إزالته ويومها يستوجب فاعلوه العقاب من الله ، العقاب الذي لا يمكن أن يتخلف بحال ، إذ أنه جار على سنن الله تعالى التي لا تبدل ولا تتغير : ﴿سنة الله ولن تجد لسنة الله تحويلاً﴾ .

٢ — حصل بالمشاهدة أن المنزل إذا أهمل ولم ينظف ولم تبعد منه النفايات والأوساخ فترة من الزمان يصبح غير صالح للسكن إذ تتعفن ريحه ويتسم هواؤه وتنتشر فيه الجراثيم والأوبئة لطول مآتراكمت فيه الأوساخ وكثرة ما تجمعت القاذورات . وكذلك الجماعة من المؤمنين إذا أهمل فيهم المنكر فلا يغير ، والمعروف فلا يؤمر به لايثبتون أن يصبحوا خبيثاء الأرواح شريري النفوس لا يعرفون معروفا ولا ينكرون منكرا ويومئذ يصبحون غير صالحين للحياة ، فيهلكهم الله بما شاء من أسباب ووسائل ، وأن بطش ربك لشديد والله عزيز ذو انتقام .

٣ — عرف بالملاحظة أن النفس البشرية تعتاد القبيح فيحسن عندها ، وتألف الشر فيصبح طبيعة لها : فذلك شأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فإن المعروف إذا ترك ولم يؤمر بها ساعة تركه لا يلبث الناس أن يعتاد وأتركه ، ويصبح فعله عندهم من المنكر .

وكذلك المنكر إذا لم يبادر إلى تغييره وإزالته لم يمض يسير من الزمن حتى يكثر وينتشر ثم يعتاد ويؤلف ، ثم يصبح في نظر مرتكبيه غير منكر ، بل يرويه هو المعروف بعينه ، وهذا هو انطماس البصيرة والمسح الفكري ، والعياذ بالله تعالى . من أجل هذا أمر الله ورسوله بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأوجباه فريضة على المسلمين إبقاء لهم على طهرهم وصلاتهم ومحافظتهم على شرف مكانتهم بين الأمم والشعوب .^(٣٦)

(٣٦) منهاج المسلم ص ٦٢، ٦١ .

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض عين أم فرض كفاية :

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الآخرين قال النووي : ثم أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية إذا قام به البعض سقط الحرج عن الباقيين وإذا تركه الجميع أثم كل من تمكن منه بلا عذر ولا خوف . أهـ^(٣٧)

ودليل أنه فرض كفاية قوله تعالى : ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ فقوله «منكم» يدل على أنه إذا قام به البعض سقط عن الآخرين .

ولقد اختلف العلماء في قوله «منكم» فمنهم من ذهب إلى أنها للتبويض ومنهم من ذهب إلى أنها للبيان .

(أ) القول الأول : (أنها للبيان) قال من ذهب إلى هذا القول أن (من) في هذه الآية ليست للتبويض لقوله تعالى ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ فأوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على كل الأمة ولأن كل مكلف يجب عليه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أما بيده وأما بلسانه وأما بقلبه فمعنى الآية على هذا القول : كونوا أمة دعاء إلى الخير آمرين بالمعروف وناهين عن المنكر . وهذا قول الخازن .

وقال أصحاب هذا الرأي : إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإن كان واجبا على الكل إلا أنه متى قام به قوم يسقط التكليف عن الباقيين . فالأمر عام ثم إذا قامت به طائفة وقعت الكفاية وزال التكليف عن الباقيين^(٣٨)

القول الثاني : أن «من» في الآية للتبويض وهو قول القرطبي والجلال والزمخشري وأكثر المفسرين . فمعنى الآية وليكن بعضكم آمرين بالمعروف

(٣٧) شرح صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٢ - ٢٣ .

(٣٨) ذهب جمهور العلماء إلى أن فرض الكفاية واجب على الجميع ولكن إذا قام به البعض سقط

التكليف عن الباقي .

ناهين عن المنكر . وذلك لأن في الأمة من لا يقدر على ذلك لعجز أو ضعف .
وقيل : البعض هم العلماء .^(٣٩)

فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية أجمع العلماء على ذلك
فيما كر الرازي في تفسيره^(٤٠) وذكر الألوسي أن العلماء متفقون على ذلك ولم
يخالف . في ذلك إلا النزر اليسير كالشيخ أبوجعفر من الإمامية^(٤١) . وذهب
الدكتور على جريشة^(٤٢) والدكتور محمد نعيم ياسين من المحدثين — إلى أنه
فرض عين .

ولكن لا يعني أنه فرض كفاية أن يتواكل الناس ويتركوا الأمر بالمعروف والنهي
عن المنكر ويلقوا بتبعته على الآخرين إذ كل إنسان يستطيع أن يقوم بعمل ما —
ولو يسير — في مجال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

قال جلال الدين العمري : ولا شك أن تبليغ الدين وإصلاح الأمة وتوجيه
الناس والنصح لهم ليس بعمل هين ميسور ولكن مع ذلك يستطيع كل أحد أن
يقوم به حسب كفايته وصلاحته فإن استطاع رجل أن يقيم المعروف ويزيل
المعكر في العالم البشري كله كان عليه أن يؤدي واجبه على هذا النطاق الواسع
أما الذي لا يطبق ذلك فليختر لنفسه نطاقا محدودا بالنسبة لغيره ومن لا يصلح
لهذا العمل بأي وجه أفلا يسعه أن يخض الرجال الأكفاء على القيام به
ويشجعهم عليه ويساعدهم فيه ليكون له — على الأقل — مساهمة غير مباشرة
في أداء هذه الفريضة فلا يصبح تاركا لها بالاطلاق . أهـ^(٤٣)

فعلى المسلم ألا يترك الحسبة بحجة أنه فرض كفاية ويلقي بتبعته على

(٣٩) انظر دليل الفالحين ج ١ ص ٤٦٠ (تفسير الرازي ج ٨ ص ١٨١ ، تفسير الألوسي ج ٢
ص ٢٠ ، تفسير القرطبي ج ٤ ص ١٦٥) (فلاند الدرر ج ٢ ص ١٩٨) .

(٤٠) تفسير الرازي ج ٨ ص ١٨١ فما بعدها .

(٤١) تفسير الألوسي ج ٢ ص ٢٠ في الآية ١١٠ آل عمران (٤٢) أركان الشرعية الإسلامية ص ٧١ .

(٤٣) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ص ٤٣ .

الآخرين لأن فرض الكفاية إذا لم يقم به أحد أثم الجميع . ومن قام به يكون الفضل له .

متمى يتعين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

قلنا أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقي ولكنه يتعين على كل فرد في حالات معينة هي :

- ١ — إذا كان المنكر في موضع لا يعلمه إلا هو .
- ٢ — إذا كان لا يستطيع أن يدفع المنكر ويزيله إلا هو فكان هو القادر وحده على النهي عنه لقوة في جسده أو شرف في قومه أو بسطة في علمه .
- ٣ — إذا كان منصبا من قبل الدولة المسلمة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

٤ — في حالة التغيير بالقلب يتعين على كل مسلم تغييره بالقلب لأن هذا في استطاعة كل أحد .

تقسيم الحسبة حسب ذاتها :

- قلنا أن الحسبة فرض كفاية ولكن بالنظر إلى ذاتها أي من حيث هي أمر ونهي فقد تكون واجبة أو مستحبة حسب ما تتعلق به .
- فتكون واجبة إذا كان المسلم يأمر بواجب أو ينهى عن محرم .
 - وتكون مستحبة إذا كان المسلم يأمر بمندوب أو ينهى عن مكروه .
 - وذهب بعض الفقهاء إلى أن الحسبة بذاتها تكون واجبة دائما بغض النظر عما يتعلق به .

— وقيل أن الأمر بالمعروف ينقسم إلى واجب ومستحب أما النهي عن المنكر فواجب كله لأن المنكر لا يقع إلا على وجه القبح وهذا رأى أبي السعود والحقيقة أن ماذهب إليه العلامة غير مقبول والصحيح أن حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كليهما واحد قاله جلال الدين العمري^(٤٤)

(٤٤) انظر تفسير أبو السعود ج ٢ ص ٦٧ في تفسير الآية ١٠٤ آل عمران ، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للعمري ص ٤٣ ، أصول الدعوة لعبدالكريم زيدان قلائد الدرر ج ٢ ص ١٩٨ .

الباب الثالث

أركان الحسبة — أولا : المحتسب

قال العلماء : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر له أربعة أركان :
المحتسب — المحتسب عليه — موضوع الحسبة (المحتسب فيه) — نفس
الاحتساب .

الركن الأول : المحتسب :
وله شروط لابد من توافرها فيه هي :

١ — الإسلام :
فيخرج من ذلك الكافر إذ أن الحسبة هي نصرة للدين وإقامة له وهذا
لا يكون من عدو للدين وكافر به . أضيف إلى ذلك أن في الاحتساب نوع
سلطنة وتسلط على فاعل المنكر . فإذا احتسب الكافر على المسلم فيكون قد
تسلط عليه والله تعالى يقول ﴿وَمَا جَعَلَ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سِيَالًا﴾ فيمنع
الكافر من الحسبة لذلك . والفاسق وإن كان يستحق الإذلال — والتسلط عليه
لكن ليس من الكافر الذي هو أولى بالذل منه .

٢ — التكليف :
وذلك لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب من الواجبات فيجب
على المكلف كسائر الواجبات^(١) . وعدم التكليف مسقط للوجوب . ومعنى
ذلك أن الحسبة لا تجب على المجنون والصبي^(٢) . وهنا أمر يجب التفطن له
وهو أن الصبي إذا احتسب فأراق الخمر وكسر الملاهي مثلاً لم يمنع من ذلك

(١) قال العلماء : المحتسب هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سواء كان مأذوناً من جهة الوالي أو
غيره مأذون له .

(٢) لقوله ﷺ «رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يشب وعن المعتوه
حتى يعقل» رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن .

بحجة أنه ليس من أهل الوجوب^(٣) ومن ذلك يعلم أن الحسبة تجب على العبد والمرأة لأنهما من أهل التكليف .

٣ - العلم :

فالمحتسب لا بد أن يكون عالماً بما يأمر عالماً بما ينهى حتى لا يأمر بالمنكر وينهى عن المعروف وحتى لا يغلط في موضوع الغلظة أو ينكر من لايزيده إنكاره إلا تمادياً فثبت أن هذا التكليف متوجه إلى العلماء^(٤) وهذا كما جاء في الأثر عن بعض السلف الذي رواه مرفوعاً وذكره أبويعلى في المعتمد «لا يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر إلا من كان فقيهاً فيما يأمر به فقيهاً فيما ينهى عنه رفيقاً فيما ينهى عنه حليماً فيما يأمر به حليماً فيما ينهى عنه»^(٥)

وليس معنى اشتراط العلم أن ذلك مقصور على العلماء والفقهاء بل أن كل من علم شيئاً من الدين فهو به عالم .

قال النووي : ثم إنه يأمر وينهى من كان عالماً بما يأمر به وينهى عنه وذلك يختلف باختلاف الشيء فإن كان من الواجبات الظاهرة والمحرمات المشهورة كالصلاة والصيام والزنا والخمر فكل المسلمين علماء بها وإن كان من دقائق الأفعال والأقوال ومما يتعلق بالاجتهاد لم يكن للعوام مدخل فيه ولا لهم إنكاره بل ذلك للعلماء أهد^(٦)

جاء في كتاب بيان للناس : «وكل إنسان عنده قدرة على الدعوة يستطيع أن

(٣) وذلك لأن عدم التكليف مسقط للوجوب فقط ويبقى الاستحباب . فالصبي مثلاً يسقط عنه فرض الصلاة ولكن يؤمر بها استحباباً حتى يعتاد عليها .

(٤) تفسير الفخر الرازي ج ٨ ص ١٨١ فما بعدها آية ١٠٤ آل عمران (تفسير أبي السعود ج ٢ ص ٦٧ فما بعدها نفس الآية .

(٥) الحسبة في الاسلام لابن تيمية .

(٦) شرح صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٣ . شرح حديث «من رأى منكم منكراً...» .

يقوم بها في الموضوع الذي يعلمه فمن يعلم وجوب الصلاة يأمر بها من لا يؤديها ومن يعلم حرمة الخمر ينهى عنها من يشربها ويعتبر الداعي في هذه عالماً بما يدعو إليه ولا يجوز له التلصص من القيام بها ويلقي تبعثها على ذوي الشهادات والتخصصات العلمية»^(٧)

ويدخل في حد العلم المطلوب علم المحتسب بمواقع الحسبة وحدودها ومجاريها وموانعها ليقف عند حدود الشرع^(٨)

٤ - القدوة :

والقدرة شرط من شروط الوجوب لقوله تعالى : ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا﴾

وعدم القدرة أو الاستطاعة على تغيير المنكر يندرج تحته الأنواع الآتية :
(أ) العلم أو غلبة الظن بوقوع مكروه لا يطاق عليه أو على أحد غيره .
(ب) إذا علم أن إنكاره لا ينفع .
(ج) إذا ترتب على إنكاره المنكر أكبر منه .

فكل هذه الأنواع داخلة تحت العجز عن تغيير المنكر ولنتكلم عليها بشيء من التفصيل :

(أ) العجز الحسي :

فالعجز عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يسقط عنه لأنه ليس في استطاعته كالمرضى أو الضعيف اللذين لا يقويان عليه .

(٧) بيان للناس من الأزهري الشريف ج ١ ص ٢٦٢ .

(٨) أصول الدعوة .

العلم أو غلبة الظن بوقوع مكروه أو أذى عليه :

فمن علم أنه يصيبه أذى بسبب احتسابه سقط عنه الوجوب وبقي الاستحباب ومن غلب على ظنه ذلك سقط أيضا الوجوب وبقي الاستحباب . والمكروه الذي يتوقع حدوثه إن لم يكن متيقنا ولا معلوماً بظن غالب وكان مشكوكا في وقوعه أولا أو كان غالب الظن أنه لا يصاب بمكروه مع وجود احتمال بنزول المكروه أو كان جائزا وقوعه كأن تقول إذا غيرت هذا المنكر فيجوز أن أضرب لا يسقط الوجوب .

أما حد المكروه الذي يسقط الوجوب . فللامام أبي حامد الغزالي مبحث طويل ومفيد في هذه المسألة نذكره .

قال الامام الغزالي : فإن قيل : فالمكروه المتوقع ماحده ؟

قنا : هذا أيضا فيه نظر غامض وصورته منتشرة ومجارية كثيرة ولكننا نجتهد في ضم نشره وحصر أقسامه فنقول المكروه نقيض المطلوب ومطالب الخلق في الدنيا ترجع إلى أربعة أمور .

أما في النفس : فالعلم

وأما في البدن : فالصحة والسلامة .

وأما في المال : فالثروة .

وأما في قلوب الناس : فقيام الجاه .

فإذا المطلوب العلم والصحة والثروة والجاه منك قلوب الناس .. ويكره في هذه الأربعة أمران أحدهما : زوال ما هو حاصل موحود ، والآخر : امتناع ما هو منتظر مفقود ، أعني إندفاع ما يتوقع وجوده فلا ضرر إلا في فوات حاصل وزواله أو تعويق منتظر ...

فرجع المكروه إلى قسمين أحدهما : خوف امتناع المنتظر وهذا لا ينبغي أن يكون مرخصا في ترك الأمر بالمعروف أصلا ولنذكر مثاله في المطالب الأربعة .

أما العلم : فمثاله تركه الحسبة على من يختص بإستأذه خوفا أن يقبح حاله عنده فيمتنع من تعليمه .

وأما الصحة : فتركه الانكار على الطبيب الذي يدخل عليه مثلا وهو لابس حريرا خوفا من أن يتأخر عنه فمتنع بسببه صحته المنتظرة .
وأما المال : فتركه الحسبة على السلطان وأصحابه وعلى من يؤاسيه من ماله خيفة أن يقطع أداره في المستقبل ويترك مواساته .

وأما الجاه : فتركه الحسبة على من يتوقع منه نصرة وجاها في المستقبل خيفة من أن لا يحصل له الجاه أو خيفة من أن يقبح حاله عند السلطان الذي يتوقع منه ولاية وهذا كله لايسقط وجوب الحسبة لأن هذه زيادات امتنعت وتسمية امتناع حصول الزيادات ضررا مجاز وإنما الضرر الحقيقي فوات حاصل ، ولا يستثني من هذا شيء إلا ما تدعو إليه الحاجة ويكون في فواته محذور يزيد على محذور السكوت على المنكر ، كما إذا كان محتاجا إلى الطبيب لمرض ناجز ، والصحة منتظرة من معالجة الطبيب ، ويعلم في تأخره شدة الضنابة وطول المرض ناجز ، والصحة منتظرة من معالجة الطبيب ، ويعلم أن في تأخره شدة الضنابة وطول المرض وقد يفضي إلى الموت وأعني بالعلم الظن الذي لا يجوز بمثله ترك استعمال الماء والعدول إلى التيمم فإذا انتهى إلى هذا الحد لم يبعد أن يرخص في ترك الحسبة .

وأما في العلم : فمثل أن يكون جاهلا بمهمات دينه ولم يجد إلا معلما واحدا ولا قدرة له على الرحلة إلى غيره وعلم أن المحتسب عليه قادر على أن يسد عليه الطريق للوصول إليه لكون العالم مطيعا له أو مستمعا لقوله فإذا الصبر على الجهل بمهمات الدين محذور والسكوت على المنكر محذور ولايبعد أن يرجح أحدهما ويختلف ذلك بتفاحش المنكر وبشدة الحاجة إلى العلم لتعلقه بمهمات الدين .

وأما في المال : فكمن يعجز عن الكسب والسؤال وليس هو قوى النفس في

التوكل ولا منفق عليه سوى شخص واحد ولو احتسب عليه قطع رزقه وافترق في تحصيله إلى طلب إدرار حرام أو مات جوعا فهذا أيضا إذا اشتد الأمر فيه لم يبعد أن يرخص له في السكوت .

وأما الجاه : فهو أن يؤذيه شرير ولا يجد سبيلا إلى دفع شره إلا بجاه يكتسبه من سلطان ولا يقدر على التوصل إليه إلا بواسطة شخص يلبس الحرير ويشرب الخمر ولو احتسب عليه لم يكن واسطة ووسيلة له فيمتنع حصول الجاه ويدوم بسببه أذى الشرير .

فهذه الأمور كلها إذا ظهرت وقويت لم يبعد استثنائها ولكن الأمر فيها منوط باجتهد المحتسب حتى يستفتي فيها قلبه ويزن أحد المخذورين بالآخر ويرجح بنظر الدين لا بموجب الهوى والطبع ، فإن رجح بموجب الدين سمي سكوته مداراة وإن رجح بموجب الهوى سمي سكوته مدهانة ...

وأما القسم الثاني : وهو فوات الحاصل فهو مكروه ومعتبر في جواز السكوت في الأمور الأربعة إلا العلم فإن فواته غير مخوف إلا بتقصير منه ، وإلا فلا يقدر أحد على سلب العلم من غيره وإن قدر على سلب الصحة والسلامة والثروة والمال ...

وأما الصحة والسلامة : فقواتهما بالضرب فكل من علم أنه يضرب ضربا مؤلما يتأذى به في الحسبة لم تلزمه الحسبة وإن كان يستحب له ذلك .. ، وإذا فهم هذا في الإيلام بالضرب فهو في الجرح والقطع والقتل أظهر .

وأما الثروة : فهو بأن يعلم أنه تهب داره ويخرب بيته وتسلب ثيابه فهذا أيضا يسقط عنه الوجوب ويبقى الاستحباب إذ لا بأس بأن يفدى دينه بديناه ولكل واحد من الضرب والنهب حد في القلة لا يكثر به كالحبة في المال واللطمة الخفيفة ألها في الضرب وحد في الكثرة يتعين ووسط يقع في محل الاشتباه والاجتهاد وعلى المتدين أن يجتهد في ذلك ويرجح جانب الدين ما أمكن .

وأما الجاه : فقواته بأن يضرب ضربا غير مؤلم أو يسب على ملأ من الناس

أو يطرح مندليه في رقبته ويدار به في البلد أو يسود وجهه ويطاف به وكل ذلك من غير ضرب مؤلم للبدن وهو قاذح في الجاه ومؤلم للقلب ، وهذا له درجات فالصواب أن يقسم إلى مايعبر عنه بسقوط المروءة كالطواف به في البلد حاسرا حافيا فهذا يرخص له في السكوت لأن المروءة مأمور بحفظها في الشرع وهذا مؤلم للقلب ألما يزيد على ألم ضربات متعددة وعلى فوات دربهات قليلة فهذه درجة الثانية مايعبر عنه الجاه المحض وعلو الرتبة . فإن الخروج في ثياب فاخرة تجمل وكذلك الركوب للخيول ، فلو علم أنه لو احتسب لكلف المشي في السوق في ثياب لايعتاد هو مثلها أو كلف المشي راجلا وعادته الركوب فهذا من جملة المزايا وليست المواظبة على حفظها محمودة وحفظ المروءة محمود ، فلاينبغي أن يسقط وجوب الحسبة بمثل هذا القدر وفي معنى هذا ما لو خاف أن يتعرض له باللسان ، أما في حضرته بالتجهل والتحقيق والنسبة إلى الرياء والبهتان وأما في غيبته بأنواع الغيبة فهذا لا يسقط الوجوب إذ ليس فيه إلا زوال فضلات بالجاه التي ليس إليها كبير حاجة ولو تركت الحسبة يلوم لائم أو باغتيال فاسق أو شتمه وتعنيفه أو سقوط المنزلة عن قلبه وقلب أمثاله لم يكن للحسبة وجوب أصلا إذ لاتنفك الحسبة عنه إلا إذا كان المنكر هو الغيبة وعلم أنه لو أنكر لم يسكت عن المغتاب ولكن أضافه إليه وأدخله معه في الغيبة فتحوم هذه الحسبة لأنها سبب زيادة المعصية وإن علم أنه يترك الغيبة ويقتصر على غيبته فلا تجب عليه الحسبة لأن غيبته أيضا معصية في حق المغتاب ولكن يستحب له ذلك ليفدي عرض المذكور بعرض نفسه على سبيل الأيثار وقد دلت المعلومات على تأكيد وجوب الحسبة وعظم الخطر في السكوت عنها فلايقابله إلا ما عظم في الدين خطره ، والمال والنفس والمروءة قد ظهر في خطرها ، فأما مزايا الجاه والحشمة ودرجات التجميل وطلب ثناء الخلق فكل ذلك لا خطر له . أهـ^(٩)

(٩) احياء علوم الدين ج ٢ ص ١٢١٨ - ١٢٢١ باختصار .

مسألة :

نبحث هنا في مسألة هامة وهي : هل يحرم على الرجل إذا علم أنه يقتل لاقدامه على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؟

أعلم أن ذلك يجوز إذا علم أن إنكاره سوف ينفع ويرجى زوال المنكر به لقوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(١١)

قال القرطبي : وهذه الآية تدل على جواز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع خوف القتل وقال تعالى : ﴿وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ﴾ وهذا إشارة إلى الازاية . أهـ .^(١٢)

وقال ابن عابدين وهو حنفي . لكن ذكر في شرح السير أنه لا بأس أن يحمل الرجل وحده وإن ظن أنه يقتل إذا كان يصنع شيئاً يقتل أو جرح أو يهزم فقد فعل ذلك جماعة من الصحابة بين يدي رسول الله ﷺ يوم أحد ومدحهم على ذلك فأما إذا علم أنه لا ينكي فيهم فإنه لا يخل له أن يحمل عليهم لأنه لا يحصل بحملته شيء من اعزاز الدين بخلاف نهى فسقة المسلمين عن منكر إذا علم أنهم لا يمتنعون . بل يقتلونه فإنه لا بأس بالاقدام وإن رخص له السكوت لأن المسلمين يعتقلون ما يأمرهم به فلا بد أن يكون فعله مؤثراً في باطنهم بخلاف الكفار»^(١٣)

قال أبو حامد الغزالي وهو شافعي : وإذا جاز أن يقاتل الكفار حتى يقتل جاز أيضاً له ذلك في الحسبة ولكن لو علم أنه لانكايته لهجومه على الكفار كالأعمى يطرح نفسه على الصف أو العاجز فذلك حرام وداخل تحت عموم آية التهلكة^(١٤) وإنما جاز له الاقدام إذا علم أنه يقاتل إلى أن يقتل أو علم أنه

(١٠) آل عمران : ٢١ . (١١) تفسير القرطبي للآية السابقة ج ٤ ص ٤٦ وما بعدها .

(١٢) حاشية ابن عابدين نقلاً عن حند الله ثقافة واحلاقاً لسعيد حوى ص ٣١٥ .

(١٣) وهي قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْتُلُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ الفرة (١٩٥) .

يكسر قلوب الكفار بمشاهدتهم جراته واعتقادهم في سائر المسلمين قلة
المبالاة وحبهم للشهادة في سبيل الله فتتكسر بذلك شوكتهم فكذلك يجوز
للمحتسب بل يستحب له أن يعرض نفسه للضرب والقتل إذا كان لحسبته تأثير
في رفع المنكر أو في كسر جاه الفاسق أو في تقوية قلوب أهل الدين وأما أن
رأى فاسقا متغلبا وعنده سيف وبيده قدح وعلم أنه لو أنكر عليه لشرب القدح
وضرب رقبتة فهذا مما لا أدري للحسبة فيه وجها وهو عين الهلاك فإن المطلوب
أن يؤثر في الدين أثرا ويفديه بنفسه فأما تعريض النفس للهلاك من غير أثر فلا
وجه له بل ينبغي أن يكون حراما . أهـ^(١٤)

فمن علم أنه إذا أنكر قتل ولم يزل المنكر فيحرم عليه الانكار عند الإمام أبي
حامد الغزالي الشافعي لأنه لا تأثير لانكاره . ويستحب الانكار عند ابن عابدين
الحنفي لأن الانكار لا بد أن يؤثر أثرا في باطن المسلمين لأنهم يعتقدون حرمة
هذا المنكر .

وعلم أن من قتل وهو يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر فهو شهيد . قال
الشوكاني : وهو أن قتل شهيد وإن قتل فاعل المنكر فبالحق والشرع قتله ولكنه
يقدم الموعظة بالقول اللين . أهـ^(١٥)

مسألة :

فإن قيل : إن كان المكروه المتوقع حدوثه سوف يقع على غير المحتسب
كأقرباؤه أو جيرانه أو غيرهم فهل يسقط هذا الوجوب ؟
فالجواب : أن هذه الحالة لا تسقط وجوب الحسبة فحسب بل تجعلها
حراما لأن المحتسب بذلك تعدى إلى حقوق غيره فإن كان هو مسامحا في
حقوق نفسه فليس له المسامحة في حقوق غيره من الناس . فإن كان الأيذاء

(١٤) إحياء علوم الدين ج ٢ ص ١٢١٥ .

(١٥) السيل الجرار ج ٤ ص ٥٨٦ وما بعدها .

شتماً أو سباً فهذا فيه نظر .

قال الإمام أبو حامد الغزالي : فإذا كان يتعدى الأذى من حسبته إلى أقاربه وجيرانه فليتركها فإن إيذاء المسلمين محذور كما أن السكوت على المنكر محذور . نعم إن كان لا ينالهم أذى في مال أو نفس ولكن ينالهم الأذى بالشتيم والسب فهذا فيه نظر ويختلف الأمر فيه بدرجات المنكرات في تفاحشها ودرجات الكلام المحذور في نكايته في القلب وقدحه في العرض . أهـ^(١٦)

فعلى المحتسب أن ينظر ويجتهد فإن كان المنكر فاحشاً كالزنى أو شرب الخمر وكان السب أو الشتم الواقع على غير المحتسب قليل النكايه في القلب فهذا لا يسقط وجوب الحسبة وإن كان المنكر غير فاحش والسب أو الشتم له كبير نكايه في القلب وقادح في العرض فهذا يحرم الحسبة .

مسألة :

وتوقع المكروه وتحديدده لا بد أن يكون صادراً عن ذي عقل سليم وطبع قويم لأنه إذا صدر عن جبان فإن الأغلب فيه أنه يتوقع المكروه في أغلب الأحيان مع أن الأمر ليس فيه أذى وإذا صدر عن جبان فإن الأغلب فيه أنه يتوقعه المكروه في أغلب الأحيان مع أن الأمر ليس فيه أذى وإذا صدر عن متهور فإن الأغلب فيه أنه لا يتوقع أذى وقد يكون الأذى قريب منه . فلا بد للذي يقدر ذلك أن يكون ذا طبع سليم ومزاج معتدل .

مسألة :

ذهب الامام محمد عبده والامام رشيد رضا إلى عدم اعتبار هذا الشرط وهو شرط الأمن على النفس وظاهر كلامهما أن الحسبة لا تسقط عن المكلف حتى

(١٦) احياء علوم الدين ج ٢ ص ١٢٢٢ .

وإن لم يأمن على نفسه فجاء في تفسير المنار : ويشترط بعضهم للوجوب شرطا آخر وهو الأمان على النفس وكان ينبغي أن يقولوا : على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يدعو بالحكمة والموعظة الحسنة حتى لا ينفرد الناس أو لا يحملهم على إيذائه فإن الله يبين أنه لانجاء للناس إلا بالتواصي بالحق والتواصي بالصبر . ولم يشترط في ذلك شرطا ، أي فيجب أن نأخذ النصوص على إطلاقها وأن نقوم بها بقدر الاستطاعة أو الطاقة ونتقي مع ذلك ما يحف بها من المهالك . أقول : (١٧) وقد جرت سنة الأنبياء والمرسلين والسلف الصالحين على الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإن كان محموبا بالمكاره والخواف وكتم قتل في سبيل ذلك منهم من نبي وصديق فكانوا أفضل الشهداء ... وقد ورد من تصدى علماء السلف لتصيحة الملوك والأمراء الظالمين وإيذاء هؤلاء لهم وسفكهم دماء بعضهم ما يرد شرط أولئك المشترطين للأمن عليهم ويضرب به وجوههم . ولا ينافي هذا كون التوقي من الهلكة واجبا لذاته في هذه الحالة . كما يجب في حال الجهاد بالسيف فلا نترك الدعوة إلى الخير ولا الجهاد دون خوف على أنفسنا وحرصا على الحياة الدنيا ولا نفرط بأنفسنا في أثناء دعوتنا وجهادنا فيما لا تتوقف الدعوة وكيفية سوقها إلى المدعو ولا سيما إذا كان مسلما وكانت الدعوة مؤيدة بالكتاب والسنة ﴿أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن﴾ (النحل ١٢٥) أهـ (١٨)

قلت : هذا خلاف الاجماع الذي نقله القرطبي والذال على سقوط وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند الخوف على النفس .
قال القرطبي : قال ابن عطية : والاجماع منعقد على أن النهي عن المنكر

(١٧) أي الامام رشيد رضا والله أعلم .

(١٨) تفسير المنار في الآية ١٠٤ من آل عمران للامامين محمد عبده ورشيد رضا ج ٤ ص ٢٣ وما بعدها .

فرض لمن أطاقه وآمن الضرر على نفسه وعلى المسلمين فإن خاف فينكر بقلبه ويهجر ذا المنكر ولا يخالطه أهـ^(١٩)

وقال القرطبي أيضا : اجمع المسلمون فيما ذكر ابن عبد البر أن المنكر واجب تغييره على كل من قدر عليه وأنه إذا لم يلحقه بتغييره إلا اللوم الذي لا يتعدى إلى الأذى فإن ذلك لا يجب أن يمنعه من تغييره فإن لم يقدر فبلسانه فإن لم يقدر فبقلبه ليس عليه أكثر من ذلك وإذا أنكر بقلبه فقد أدى ما عليه إذا لم يستطع سوى ذلك . قال : والأحاديث عن النبي ﷺ في تأكيد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كثيرة جدا ولكنها مقيدة بالاستطاعة .

قال الحسن : إنما يكلم مؤمن يرجي أو جاهل يعلم فأما من وضع سيفه أو سوطه فقال : اتقني اتقني فمالك وباله هـ^(٢٠)

أضف إلى ذلك أن الاستدلال بأفعال السلف من حيث أمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر مع خوف الأذى والقتل فلا يدل على أن الخوف على النفس غير مشروط ومعتبر وذلك لأن مجرد الأفعال لا تدل على الوجوب . وهذه الأفعال كانت على وجه الاستحباب .

مسألة :

أعلم — رحمك الله — أنه كلما إزداد خوفك عند الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإزدادت رهبتك فيه كلما إزداد ثوابك وعظم فأعظم الجهاد كما أخبر النبي ﷺ كلمة حق عند سلطان جائر حيث يكون الخوف على النفس أكثر والأمن عليها أقل قال الحسن في قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبِشْرِهِمْ

بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ .

(١٩) تفسير القرطبي للآية ٧٩ من المائدة ج ٦ ص ٢٥٣ .

(٢٠) المرجع السابق آية ٢١ من آل عمران ج ٤ ص ٤٦ .

هذه الآية تدل على أن القامم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند الخوف تلي منزلته في العظم منزلة الأنبياء^(٢١)

(ج) إذا علم أن إنكاره لا ينفع وأن المنكر لا يزال :

اختلف العلماء في تلك المسألة فمنهم من ذهب إلى أن المنكر إذا لم يرج زواله وعلم ذلك علماً يقينياً سقط الوجوب لسقوط فائدة الانكار وصورته عبثاً . ومنهم من ذهب إلى أن المنكر إذا لم يرج زواله وغلب ذلك على الظن سقط الوجوب . ومنهم من ذهب إلى أنه لا يسقط الوجوب بذلك كله . فالإمام الغزالي يرى أن الحسبة يسقط وجوبها إذا علم يقينياً أن حسبته لا تفيد وأما إذا كان هناك احتمال بنفعها فهي واجبة .

قال الامام أبوحامد الغزالي : يسقط وجوب الحسبة عنه حيث علم قطعاً أنه لا يفيد فإن كان غالب ظنه أنه لا يفيد ولكن يحتمل أن يفيد وهو مع ذلك لا يتوقع مكروها فقد اختلفوا في وجوبه والأظهر وجوبه إذ لا ضرر فيه وجدواه متوقعة وعمومات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تقتضي الوجوب بكل حال . أهـ^(٢٢)

قال جلال الدين العمري : فإن العلماء — بصورة عامة — قالوا أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يجب على مسلم — ولو لم يخف أثراً شيئاً أو ضرراً — ألا أن يثق بكونه مؤثراً مفيداً فإن رآه عبثاً سقط وجوبه عنه . أهـ^(٢٣)

قال ابن العربي : إن من رجا زواله (أي المنكر) وخاف على نفسه من تغييره الضرب أو القتل جاز له عند أكثر العلماء الاقتحام عند هذا الضرر وإن لم يرج زواله فأَي فائدة عنده أهـ^(٢٤)

(٢١) تفسير الرازي للآية ٢١ آل عمران ج ٧ ص ٢٣٢ .

(٢٢) أحياء علوم الدين ج ٢ ص ١٢١٦ .

(٢٣) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للعمري .

(٢٤) أحكام القرآن نقلاً عن تربية الأولاد .

وذهب الجصاص — في ظاهر كلامه — إلى أن المحتسب يسقط عنه وجوب الإنكار إذا غلب على ظنه أن المنكر لا يزول .

قال أبو بكر الجصاص : وكذلك حكم سائر من كان مقيماً على شيء من المعاصي والموبقات مصراً عليها مجاهرًا بها فحكمه حكم من ذكرنا في وجوب التكثير عليهم بما أمكن وتغيير ما هم عليه بيده وإن لم يستطع فلينكره بلسانه وذلك إذا رجا أنه أن أنكر عليهم بالقول أن يزولوا عنه ويتركوه فإن لم يرج ذلك وقد غلب في ظنه أنهم غير قابلين منه مع علمهم بأنه منكر عليهم وسعه السكوت عنهم بعد أن يجانبهم ويظهر هجرانهم لأن النبي ﷺ قال فليغيره بلسانه فإن لم يستطع فليغيره بقلبه . وقوله ﷺ فإن لم يستطع قد فهم منه أنهم إذا لم يزولوا عن المنكر فعليه إنكاره بقلبه سواء كان في تقية أو لم يكن لأن قوله إن لم يستطع معناه أنه لا يمكنه إزالته بالقول فأباح لهم السكوت في هذا الحال وقد روى عن ابن مسعود في قوله تعالى : ﴿عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم﴾ أمر بالمعروف وأنه عن المنكر ما قبل منك فإذا لم يقبل منك فعليك نفسك وحديث أبي ثعلبة الخشني أيضاً الذي قدمنا يدل على ذلك لأنه قال ﷺ : ائتمروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر حتى إذا رأيت شحاً مطاعاً وهوى متبعاً ودنيا مؤثرة وإعجاب كل ذي رأي برأيه فعليك نفسك ودع عنك العوام يعني والله أعلم إذا لم يقبلوا ذلك واتبعوا أهواءهم وآراءهم فأنت في سعة في تركهم وعليك نفسك ودع أمر العوام وأباح ترك التكثير بالقول فيمن هذا حاله . أ هـ (٢٥) .

وعلى هذا فإذا علمت أن الأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر لا يجدي وأنه لا يصيبك مكروه سقط عنك الوجوب وبقي الاستحباب . أما إذا غلب على ظنك أنه لا يجدي مع انتفاء المكروه لم يسقط عنك الوجوب عند الإمام

الغزالي لوجود احتمال بنفعها . وسقط عنك الوجوب عند الجصاص الحنفي والله أعلم .

وذهب بعض العلماء إلى أن الوجوب لا يسقط إن لم يرج زوال المنكر كالإمام النووي يقول الامام النووي : قال العلماء رضي الله عنهم : ولا يسقط عن المكلف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لكونه لا يفيد في ظنه بل يجب عليه فعله فإن الذكرى تنفع المؤمنين وقد قدمنا أن الذي عليه الأمر والنهي لا القبول وكما قال الله عز وجل ما على الرسول إلا البلاغ . أهـ^(٢٦)

قال جلال الدين العمري معلقا على كلام النووي ، يبدو من قول الامام النووي أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب عند جمهور العلماء مع التأكد من عدم إفادته ولكنه لا يصح فإن العلماء — بصورة عامة — قالوا ان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يجب على مسلم ولو لم يخف أثرا سيئا أو ضررا — إلا أن يثق بكونه مؤثرا مفيدا فإن رآه عبثا سقط وجوبه عنه . أهـ^(٢٧)

وقال ابن علان : وإيجاب بعض العلماء الانكار بكل حال وإن فعل المنكر وقبل منه غلو مخالف لظاهر هذا الحديث وغيره ولا حاجة له فيما احتج به^(٢٨) . أهـ

ومن ذلك تعلم أن النهي عن المنكر يسقط وجوبه إذا عرى عن التأثير عند كثير من العلماء لكن أحذر أيها المحتسب الكريم من أن توسوسك نفسك وتقول لك عند اقدامك على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أنه يغلب على ظني أنه أعلم أن هذا المنكر لا يزول بدون سابق تجربة أو خبرة لديك ولكن بالهوى والظنون . ثم أعلم بعد ذلك أن امكان التأثير موجود في أغلب

(٢٦) شرح صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٢ — ٢٣ .

(٢٧) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للعمري .

(٢٨) دليل الفالحين ج ١ ص ٤٦١ وما بعدها . شرح حديث أبي سعيد «من رأى منكم منكرا فليغيره

بيده ...» .

الأحيان . فإن الأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر لا بد أن يترك أثراً في نفس تارك المعروف أو مرتكب المنكر لأنه نفسه يعتقد أن ما يفعله أمراً قبيحاً وذلك بحكم دينه فيترك هذا في نفسه أثراً قد يظهر فيما بعد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمحاولته إصلاح نفسه وحملها على الخير وذلك حتى وإن لم يظهر تأثيره في وقت النهي أو وقت الأمر ولذلك يقول ابن عابدين في حاشيته : فأما إذا علم أنه لا ينكح فيهم (أي في الكفار) فإنه لا يحل له أن يحمل عليهم لأنه لا يحصل بحملته شيء من إعزاز الدين بخلاف نهى فسقة المسلمين عن منكر إذا علم أنهم لا يمتنعون بل يقتلونونه فإنه لا بأس بالاقدام وإن رخص له السكوت لأن المسلمين يعتقدون ما يأمرهم به فلا بد أن يكون فعله مؤثراً في باطنهم .

مسألة :

أعلم أن مظاهر الانتفاع بالانكار أو كونه مؤثراً كثيراً وهي :

- ١ — إزالة فاعل المنكر عن منكروه ومنعه منه .
- ٢ — التمهيد لتحقيق الانتفاع في المستقبل إن لم يزل المنكر في الحاضر .
- ٣ — إذا كان في الانكار إظهار لشعائر الاسلام .
- ٤ — إذا كان في الانكار تحقيق مصلحة مشروعة غير انتفاع المحتسب عليه وذلك ككسر جاه باقي الفسقة وإرهابهم أو تقوية قلوب أهل الدين فإن كان المرجو تحقيق واحد من هذه الأشياء السابقة فإن الانكار في هذه الحالة مؤثر مفيد .

مسألة :

والقادم على الحسبة لا بد له من النظر إلى أمرين قبل الشروع في الاحتساب أحدهما عدم إفادة الانكار امتناعاً والآخر خوف مكروه . ويحصل من إعتبار المعنيين أربعة أحوال ذكرها الامام الغزالي .

أحدهما : أن يجتمع المعنيان بأن يعلم أنه لاينفع كلامه ويضرب أن تكلم فلا تجب عليه الحسبة بل ربما تحرم في بعض المواضع .

وذكر ابن العربي : أن قول العلماء في من رجا زوال المنكر وخاف على نفسه من تغييره الضرب أو القتل جاز له عند أكثر العلماء الاقتحام عند هذا الغرر (أي الخطر) وإن لم يرج زواله فأبي فائدة عنده . ثم قال : والذي عندي أن النية إذا خلصت فليقتحم كيف ماكان ولايالي . أه .

فمعنى ذلك أنه من يعلم أنه لا ينفع كلامه ويصيبه مكروه فتجوز له الحسبة خلافا للامام الغزالي الذي قال بحرمتها — عند هذه الحالة — في بعض المواضع .

قال القرطبي بعد أن ذكر كلام ابن العربي : قلت : هذا خلاف ما ذكره أبو عمرو من إجماع . أه . (٢٩)

الحالة الثانية : أن ينتفي المعنيان جميعا بأن يعلم أن المنكر يزول بقوله وفعله ولايقدر له على مكروه فيجب عليه الانكار وهذه هي القدرة المطلقة .
الحالة الثالثة : أن يعلم أنه لا يفيد أنكاره لكنه لا يخاف مكروها فلا تجب عليه الحسبة لعدم فائدتها ولكن تستحب لاطهار شعائر الاسلام وتذكير الناس بأمر الدين .

الحالة الرابعة : عكس هذه فهو أن يعلم أن يصاب بمكروه ولكن يبطل المنكر بفعله كما يقدر على أن يرمي زجاجة الفاسق بحجر فيكسرها ويريق الخمر أو يضرب العود الذي في يده ضربة محتطفة فيكسره في الحال ويتعطل عليه هذا المنكر ولكن يعلم أنه يرجع إليه فيضرب رأسه فهذا ليس بواجب وليس بحرام بل هو مستحب ويدل عليه الخير الذي أوردناه في فضل كلمة حق عند إمام جائر ولاشك في أن ذلك مظنة الخوف (٣٠) أه ، وهذا هو رأى أكثر

(٢٩) تفسير القرطبي للآية ٢١ آل عمران ج ٤ ص ٤٦ فما بعدها .

(٣٠) احياء علوم الدين ج ٢ ص ١٢١٤ .

العلماء على ما ذكر ابن العربي .

(د) إذا ترتب على إنكار المنكر منكر أكبر منه :

فإذا استلزم تغيير المنكر وقوع ما هو أنكر منه فلا يصح الاقدام على التغيير بل ويأثم من يقدم على التغيير مع علمه بذلك .

قال الإمام ابن تيمية : إذا كان الشخص أو الطائفة جامعين بين معروف ومنكر بحيث لا يفرقون بينهما بل إما أن يفعلوهما جميعا أو يتركوهما جميعا لم يجز أن يؤمروا بمعروف ولا أن ينهوا عن منكر . بل ينظر فإن كان المعروف أكثر أمر به وإن استلزم ما هو دونه من المنكر . ولم ينه عن منكر يستلزم تقويت معروف أعظم منه بل يكون النهي حينئذ من باب الصد عن سبيل الله والسعي في زوال طاعته وطاعة رسوله وزوال فعل الحسنات . وإن كان المنكر أغلب نهى عنه وإن استلزم فوات ما هو دونه من المعروف ويكون الأمر بذلك المعروف المستلزم للمنكر الزائد عليه أمرا بمنكر وسعيا في معصية الله ورسوله . وإن تكافأ المعروف والمنكر المتلازمان لم يؤمر بهما ولم ينه عنهما .^(٣١)

وقال الإمام الغزالي : فإن علم أنه يضرب معه غيره من أصحابه أو أقاربه أو رفقائه فلا تجوز له الحسبة بل تحرم لأنه عجز عن دفع المنكر إلا بأن يفضي ذلك إلى منكر آخر وليس ذلك من القدرة في شيء . بل لو علم أنه لو احتسب لبطل ذلك المنكر ولكن كان ذلك سببا لمنكر آخر يتعاطاه غير المحتسب عليه فلا يحل له الانكار على الأظهر لأن المقصود عدم مناكير الشرع مطلقا لا من زيد أو عمر وذلك بأن يكون مع الانسان شراب حلال ، نجس بسبب وقوع نجاسة فيه وعلم أنه لو أراقه لشرب صاحبه الخمر أو تشرب^(٣٢) أولاده الخمر لاعوازهم الشراب الحلال فلا معنى لاراقة ذلك^(٣٣) ويلاحظ هنا أن قياس

(٣١) الحسبة في الاسلام لابن تيمية .

(٣٢) هكذا في نسخة طبعة الشعب ولعل الصحيح «لشرب» .

(٣٣) احياء علوم الدين ج ٢ ص ١٢١٥ ، ١٢١٦ .

المصالح والمفاسد في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا بد أن يكون بميزان الشرع لا المزاج والهوى . وضابط ذلك أن يقوم به رجل أريب ذو عقل سديد ومزاج معتدل قوي فـلا يصح أن يقوم به متهور أو جبان ولا يعتد بكلامهما والله أعلم .

قال ابن تيمية : لكن اعتبار مقادير المصالح والمفاسد هو بميزان الشريعة فمتى قدر الانسان على اتباع النصوص لم يعدل عنها وإلا اجتهد برأيه لمعرفة الاشياء والنظائر وقل أن تعوز النصوص من يكون خيرا بها وبدلائها على الأحكام أهـ^(٣٤) .

وقال الغزالي : التعويل على اعتدال الطبع وسلامة العقل والمزاج فإن الجبن مرض وهو ضعف في القلب . سببه قصور في القوة وتفريط والتهور إفراط في القوة وخروج عن الاعتدال بالزيادة وكلاهما نقصان وإنما الكمال في الاعتدال الذي يعبر عنه بالشجاعة . أهـ^(٣٥)

فهذه هي شروط المحتسب : الاسلام — التكليف — العلم — القدرة . وهناك شروط أخرى غير معتبرة عند أكثر العلماء وهي :

١ — شرط العدالة :

أعلم — أيـدك الله — أنه لا يشترط في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يكون عدلا . فيجوز لشارب الخمر أن ينهي عن شرب الخمر بل ذلك واجب عليه ولا يناقض ذلك قوله تعالى ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ أو قوله تعالى : ﴿كَبِيرٌ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ ونحوه . لأن الذم في هذه الآيات وقع على ارتكاب ما نهى الله عنه لا على النهي عما نهى الله عنه وسيأتي مزيد توضيح لهذه الآيات إن شاء الله تعالى .

(٣٤) الحسبة في الاسلام .

(٣٥) احياء علوم الدين ج ٢ ص ١٢١٧ .

وهذا هو رأي أهل السنة . وأما من قال باشتراط العدالة فهم المبتدعة كما ذكر القرطبي رحمه الله .

ولقد إنقسم العلماء في اشتراط العدالة إلى فريقين :

الفريق الأول : ظاهر كلامهم أنه لا تشترط العدالة مطلقا فيجوز للفاسق أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر بالوعظ وباليد وبسائر أنواع وأساليب التغيير . وقال القرطبي : وليس من شرط الناهي أن يكون عدلا عند أهل السنة خلافا للمبتدعة حيث تقول : لا يغيره إلا عدل وهذا ساقط فإن العدالة محصورة في القليل من الخلق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عام في جميع الخلق . أهـ (٣٦) .

وقال أيضاً : وقال حذاق أهل العلم : وليس من شرط الناهي أن يكون سليما عن معصية بل ينهى العصاة بعضهم بعضا . وقال بعض الأصوليين : فرض على الذين يتعاطون الكؤوس أن ينهى بعضهم بعضا واستدلوا بهذه الآية . قالوا : لأن قوله ﴿ كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه ﴾ يقتضي اشتراكهم في الفعل وذمهم على ترك التناهي (٣٧) أهـ .

والقرطبي مالكي المذهب .

— قال النووي : قال العلماء : ولا يشترط في الأمر بالمعروف والناهي أن يكون كامل الحال ممثلا ما يأمر به مجتنب ما ينهى عنه بل عليه الأمر وإن كان مخلا بما يأمر به والنهي وإن كان متلبسا بما ينهى عنه فإنه يجب عليه شيان أن يأمر نفسه وينهاها ويأمر غيره وينهاه فإذا أحل بأحدهما كيف يباح له الإخلال بالآخر . أهـ (٣٨) .

(٣٦) تفسير القرطبي للآية آل عمران ج ٤ ص ٤٦ .

(٣٧) المرجع السابق للآية ٧٩ المائدة ج ٦ ص ٢٥٣ .

(٣٨) شرح صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٢ — ٢٣ فما بعدها . شرح حديث أبي سعيد «من رأى منكم منكرا...» .

— وقال الرازي : إن المكلف مأمور بشيئين : أحدهما ترك المعصية والثاني : منع الغير عن فعل المعصية والاخلال بأحد التكليفين لا يقتضي الإخلال بالآخر . (٣٩)

— وقال الجويني : ثم الذي يتعاطى الأمر بالمعروف لو لم يكن ورعا لم ينحسم عنه الأمر بالمعروف إذ ما يتعين عليه في نفسه فرض متميز عما يتعين عليه الأمر به في غيره ولا تعلق لأحد الفرضين بالآخر . (٤٠)

قال ابن كثير : فكل من الأمر بالمعروف وفعله واجب لا يسقط أحدهما بترك الآخر على أصح قولي العلماء من السلف والخلف وذهب بعضهم إلى أن مرتكب المعاصي لا ينهي غيره عنها وهذا ضعيف وأضعف منه تمسكهم بهذه الآية فإنه لا حاجة لهم فيها والصحيح أن العالم يأمر بالمعروف وإن لم يفعله وينهى عن المنكر وإن ارتكبه . قال مالك عن ربيعة سمعت سعيد بن جبير يقول : لو كان المرء لا يأمر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر حتى لا يكون فيه شيء مأمراً أحد بمعروف ولا نهى عن منكر . قال مالك : صدق ومن ذا الذي ليس فيه شيء . (٤١)

والأئمة : النووي والرازي وابن كثير والجويني من الشافعية .

قال الجصاص : لما ثبت بما قدمنا ذكره من القرآن والآثار الواردة عن النبي ﷺ وجوب فرض الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبيننا أنه فرض على الكفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقي وجوب أن لا يختلف في لزوم فرضه البر والفاجر لأن ترك الإنسان لبعض الفروض لا يسقط عنه فروضاً . (٤٢) أهـ

والجصاص رحمه الله من الحنفية .

(٣٩) تفسير الرازي ج ٣ ص ٤٩ .

(٤٠) الإرشاد للجويني .

(٤١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ج ١ ص ٨٦ آية ٤٤ البقرة .

(٤٢) أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٢٩ فما بعدها .

— وقال ابن الجوزي : يجب عليه أن يأمر وينهى ولو كانت تلك المعصية فيه . (٤٣) وابن الجوزي رحمه الله من الحنابلة .

— وجاء في كتاب بيان للناس من الأزهري الشريف : أكثر العلماء على أن عدالة الداعي غير مشروطة . أهـ

الفريق الثاني : لم يشترطوا العدالة أيضا ولكن استثنوا من ذلك حالة معينة وهي إذا كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالوعظ فهذه الحالة اشترطوا لها العدالة لأن الناس لا يقبلون وعظ من لا ينتهي عن المنكر فإن وعظه لا يكون مؤثرا .

ويقول الامام الغزالي : وإنما الحق أن للفاسق أن يختسب

ثم يقول : من علم أن قوله لا يقبل في الحسبة لعلم الناس بفسقه فليس عليه الحسبة بالوعظ إذ لا فائدة في وعظه فالفسق يؤثر في اسقاط كلامه ثم إذا سقط فائدة كلامه سقط وجوب الكلام فأما إذا كانت الحسبة بالمنع فالمراد منه القهر إذ يتوجه عليه أن يقال له فأنت لم تقدم عليه فتتفر الطباع عن قهره بالفعل مع كونه مقهورا بالحجة وذلك لا يخرج الفعل عن كونه حقا كما أن من يذب الظالم عن آحاد المسلمين ويهمل أباه وهو مظلوم معهم تنفر الطباع عنه ولا يخرج دفعه عن المسلم عن كونه حقا فخرج من هذا أن الفاسق ليس عليه الحسبة بالوعظ على من يعرف فسقه لأنه لا يتعظ وإذا لم يكن عليه ذلك وعلم أنه يفضي إلى تطويل اللسان في عرضه بالانكار فنقول ليس له ذلك أيضا فرجع الكلام إلى أن أحد نوعي الاحتساب وهو الوعظ قد بطل بالفسق وصارت العدالة مشروطة فيه . وأما الحسبة القهرية فلا يشترط فيها ذلك فلا حرج على الفاسق في إراقة الخمور وكسر الملاحى وغيرها إذا قدر وهذا غاية الانصاف والكشف في المسألة . (٤٤) أهـ

(٤٣) تلييس البليس ص ١٤١ .

(٤٤) احياء علوم الدين ج ٢ ص ١٢٠٣ ، ص ١٢٠٦ .

وهذا ماذهب إليه الامام محمد عبده وعبدالكريم زيدان .
 قال رشيد رضا : ثم قال — أي الامام محمد عبده — : من العجب أن
 بعض الناس اشتروا لهذه الفريضة شرطا لم يأذن به الله ولم ينزله في كتابه وهو
 أنه لا يأمر إلا من كان مؤتمرا ومتبها . فاختار عنده ماحققة الامام الغزالي
 من عدم اشتراط ذلك على أن الامامين يقولان بوجوب كون الواعظ المتصدي
 للارشاد والدعوة العامة مهتديا عاملا بعلمه متصفا بما يدعو إليه . وقد قال
 الاستاذ الامام بمنع أولئك الجاهلين الفاسقين الذين ينصبون أنفسهم للوعظ
 والارشاد من تسلق هذه الدرجة وليس ذلك لأنه يشترط في فريضة الأمر والنهي
 الائتمار والانتفاء بل لأن المرشد العام محل لقدوة العوام فإذا كان ضالا يكون
 كالخمر والميسر إثمه أكبر من نفعه فهو يمنع منها لدرة المفسدة ولا يمنع من
 كل أمر ونهي^(٤٥) أهـ

— فإن قال قائل : إن الله تعالى يقول : ﴿تَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ
 أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ﴾ ففي هذه الآية ذم الله تعالى بني اسرائيل لأنهم
 أمروا بالمعروف ولم يأتمروا به فهذا دليل على أنه ليس للفاسق حصة فالجواب :
 أنه ليس في الآية حجة ولا دليل لأن الله ذم بني اسرائيل على فعلهم المنكر مع
 علمهم به لا على أمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر فالواجب عليك شيان
 أن تأمر وتنهى نفسك وأن تأمر وتنهى غيرك فإذا أخللت بواحدة منهما لم يسقط
 ذلك عنك الواجب الآخر . وإليك أقوال العلماء والمفسرين في تلك الآية :

— قال ابن كثير : والغرض أن الله تعالى ذمهم على هذا الصنيع ونههم
 على خطئهم في حق أنفسهم حيث كانوا يأمرُونَ بالخير ولا يفعلونه وليس المراد
 ذمهم على أمرهم بالبر مع تركهم له بل على تركهم له فإن الأمر بالمعروف
 معروف وهو واجب على العالم ولكن الواجب والأولى بالعالم أن يفعله مع من

(٤٥) تفسير المنار ج ٤ ص ٢٤ فما بعدها آية ١٠٤ آل عمران .

أمرهم به ولا يتخلف عنهم. (٤٦)

— قال القرطبي : أعلم وفقك الله تعالى أن التوبيخ في الآية بسبب ترك فعل البر لا بسبب الأمر بالبر ولهذا ذم الله تعالى في كتابه قوما كانوا يأمرون بأعمال البر ولا يعملون بها ... قال الحسن لمطرف بن عبدالله : عظ أصحابك فقال : إني أخاف أن أقول مالا أفعل . قال : يرحمك الله وأينا يفعل مايقول : ويود الشيطان أنه قد ظفر بهذا فلم يأمر أحد بمعروف ولم ينه عن منكر. (٤٧)

وقال الرازي : أما قوله ﴿تَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ فهو نهي عن الجمع بينهما والنهي عن الجمع بين الشيئين يصح حمله على وجهين (أحدهما) أن يكون المراد هو النهي عن نسيان النفس مطلقا (والآخر) أن يكون المراد هو النهي عن ترغيب الناس في البر حال كونه ناسيا للنفس وعندنا المراد من الآية هو الأول لا الثاني وعلى هذا التقدير يسقط قول هذا الخصم. (٤٨)

قال الألوسي : وكذا لا حجة فيها لمن زعم أنه ليس للعاصي أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر لأن التوبيخ على جمع الأمرين بالنظر للثاني فقط لا منع الفاسق عن الوعظ فإن النهي عن المنكر لازم ولو لمرتكبه فإن ترك النهي ذنب وارتكابه ذنب آخر وإخلاله بأحدهما لا يلزم معه الإخلال بالآخر. (٤٩)

قال أبو السعود : والآية كما ترى ناعية على كل من يعظ غيره ولا يتعظ بسوء صنيعه وعدم تأثره وإن فعله الجاهل بالشرع أو الأحمق الخالي عن العقل والمراد بها كما أشير إليه حثه على تزكية النفس والاقبال عليها بالتكميل لتقوم بالحق فتنقيها لا منع الفاسق عن الوعظ. (٥٠)

(٤٦) تفسير القرآن العظيم ج ١ ص ٨٦ آية ٤٤ من النقرة .

(٤٧) تفسير القرطبي ج ١ ص ٣٦٤ .

(٤٨) تفسير الرازي ج ٣ ص ٤٩ فما بعدها للآية ٤٤ من النقرة .

(٤٩) روح المعاني ج ١ ص ٣٤٨ للآية ٤٤ من سورة النقرة .

(٥٠) تفسير أبي السعود ج ١ ص ٩٧ للآية ٤٤ من سورة النقرة .

قال أبويحان : ولا دليل في الآية لمن استدل بها على أنه ليس للعاصي أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ولا في قوله ﴿لَمْ تَقُولُوا مَالًا تَفْعَلُونَ﴾^(٥١)
 قال الخطيب الشربيني : والمراد بها حث الواعظ على تركية النفس والاقبال عليها بالتكميل لها ليقوم نفسه ثم يقوم غيره لامنع الفاسق من الوعظ فإن الاحلال بأحد الأمرين المأمور بهما لا يوجب الاحلال بالآخر^(٥٢).
 وكذلك القول في قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَمْ تَقُولُوا مَالًا تَفْعَلُونَ . كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَالًا تَفْعَلُونَ﴾^(٥٣) فليس المراد بها نهى الفاسق عن الاحتساب .

قال القرطبي : فإن تشبثوا بقوله تعالى : ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾

ونحوه . قيل لهم : إنما وقع الذم هاهنا على ارتكاب ماينهى عنه لا على نهيه عن المنكر ولا شك في أن النهي عنه ممن يأتيه أقبح ممن لا يأتيه ولذلك يدور في جهنم كما يدور الحمار بالرحى^(٥٤).

قال الامام الغزالي : وأما الآيات التي استدلوا بها فهو إنكار عليهم من حيث تركهم المعروف لا من حيث أمرهم دل على قوة علمهم وعقاب العالم أشد لأنه لا عذر له مع قوة علمه وقوله تعالى : ﴿لَمْ تَقُولُوا مَالًا تَفْعَلُونَ﴾ المراد به الوعد الكاذب وقوله عز وجل ﴿وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ إنكار من حيث أنهم نسوا أنفسهم لا من حيث أنهم أمروا غيرهم ولكن ذكر أمر الغير استدلالا به على علمهم وتأكيدهم للحجة عليهم^(٥٥) .

(٥١) تفسير البحر المحيط ج ١ ص ١٨٤ للآية ٤٤ من سورة البقرة .

(٥٢) السراج المنير ج ١ ص ٥٥ للآية ٤٤ البقرة .

(٥٣) الصف آية : ٣٢٢ .

(٥٤) تفسير القرطبي ج ٤ ص ٤٦ للآية ٢٢ آل عمران .

(٥٥) احياء علوم الدين ج ٢ ص ١٢٠٦ .

— فإن استدلو بعد ذلك بأن هذا أمر تنفر منه الطباع وهو أن ينهي عن منكر يفعله فإنه يلزم على هذا أنه : إذا زني رجل بامرأة وهي مكروهة مستورة الوجه فكشفت وجهها باختيارها فأخذ الرجل يحتسب في أثناء الزنا ويقول أنت مكروهة في الزنا ومختارة في كشف الوجه لغير محرم وها أنا غير محرم لك فاستري وجهك فهذا احتساب شنيع يستنكره قلب كل عاقل ويستشعنه كل طبع سليم .

فالجواب — أن الحق قد يكون شنيعا وأن الباطل قد يكون مستحسنا بالطباع والمتبع الدليل دون نفرة الأوهام والخيالات . فإننا نقول : قوله لها في تلك الحالة لا تكشفني وجهك واجب أو مباح أو حرام فإن قلتم إنه واجب فهو الغرض لأن الكشف معصية والنهي عن المعصية حق ، وإن قلتم إنه مباح فإذا له أن يقول ما هو مباح فما معنى قولكم ليس للفاسق الحسبة . وإن قلتم حرام فنقول كان هذا واجبا فمن أين حرم باقدامه على الزنا ومن الغريب أن يصير الواجب حراما بسبب ارتكاب حرام آخر (٥٦) .

وأخيرا أخى المسلم — «فما أشد حاجتنا إلى إصلاح أنفسنا أولا ثم إلى إصلاح الخاصة منا . ومن الفرد الصالح يتكون المجموع الصالح ومن عجز عن إصلاح نفسه فهو عن إصلاح غيره أعجز ومن بدأ بها فنهاها عن غيرها وألزمها سبيل الرشاد فهو الحكيم المفلح والصالح المصلح» **﴿قد أفلح من زكاها وقد خاب من دساها﴾** وليس المراد أن نترك القيام بالواجب ونسكت عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فنجمع بين الاثمين ونقع في خطأين ونحن نعلم وإذا تواكلنا وحسبنا الأمر فرض كفاية وقال قائلنا : هذا على فلان وليس من شأنى وأنا قصير الباع وقليل البضاعة وذنوبي كثيرة فمن يعظني ومن يرشدني ؟ وأنا إلى الوعظ والارشاد أحوج ، تعطلت الأحكام واستبيحت الحدود واستحق

الجميع قول الله تعالى ﴿لَعَنَ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ . كانوا لا يتأهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون﴾ والانسان لا يحتقر ذاته ويستصغر مقامه وقدره فيسكت عن منكر رآه أو يرضى بمخالفة أمر الله وهو يقدر على الانكار بيده أو لسانه(٥٧) .

٢ — شرط الاذن من الحاكم أو الوالي :

فقد قال قوم أنه لا يغير المنكر إلا من كان له إذن من السلطان بالاحتساب وهذا شرط باطل .

قال الامام الغزالي : الشرط الرابع : كونه مأذونا من جهة الحاكم والوالي وقد شرط قوم هذا الشرط ولم يشبوا للأحاد من الرعية الحسبة وهذا الاشتراط فاسد فإن الآيات والأخبار التي أوردناها تدل على أن كل من رأى منكرا فسكت عليه عصي إذ يجب نهيه أينما رآه وكيفما رآه العموم فالتخصيص بشرط التفويض من الامام تحكم لا أصل له(٥٨) .

وسوف يأتي مزيد من التوضيح وسرد أقوال العلماء وسرد الأدلة على عدم اشتراط ذلك في أثناء البحث في باب الشبهات التي تثار حول الحسبة إن شاء الله تعالى .

* * *

تكلمنا فيما سبق بفضل الله وعونه عن شروط المحتسب وسوف نتكلم الآن إن شاء الله تعالى عن آدابه .

(٥٧) اصلاح المجتمع لمحمد بن سالم البيهقي .

(٥٨) احياء علوم الدين ج ٢ ص ١٢٠٧ .

آداب المحتسب

للمحتسب آداب ينبغي أن يعمل بها ويتحلّى بها ولا يحيد عنها حتى ينجح في حسبه ويثاب عليها . منها :

١ — حسن الخلق والحلم والرفق :

فالمحتسب لابد أن يكون خلقه حسن حليما رفيقا سهلا في معاملته مع الناس حتى يتقبلوا كلامه ولا يتذمروا من أفعاله فإن كثيرا من الناس لا ينفع معهم إلا الرفق فإذا كان أسلوبك فيه غلظة وخشونة ازداد عنادا واصرارا على معصيته عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ «إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله» متفق عليه .

— وعن أن رسول الله ﷺ قال : «إن الله رفيق يحب الرفق ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف وما لا يعطي على ما سواه» رواه مسلم .

— وعن أن رسول الله ﷺ قال : «إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه ولا ينزع من شيء إلا شانه» (رواه مسلم) .

— وعن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا» (متفق عليه) .

— وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال إعرابي في المسجد فقام الناس إليه ليقعوا فيه فقال النبي ﷺ : «دعوه وأريقوا على بوله سجلا من ماء أو ذنوبا من ماء فإنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين» (رواه البخاري) .

وقال الشافعي : من وعظ أخاه سرا فقد نصحه وزانه ومن وعظه علانية فقد فضحه وشأنه .

وقد أمر الله تعالى موسى وهارون أن يلينا بالقول لفرعون عند دعوته فقال :

﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئَلَّا يَعْلَمَهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ (٥٩)

قال الألوسي : وفيها دليل على استحباب الالة القول للظالم عند وعظه . (٦٠)
واعلم أن لحسن الخلق والرفق فائدة أخرى غير قبول الناس الحق وعدم
تنفيرهم منه وهي أن حسن الخلق والرفق يمنعان المحتسب من الغضب
والانتقام لنفسه والخروج عن حدود الحق إذا أصابه مكروه بسبب حسبه فلا
يغضب إلا لله ولا ينتقم إلا لله .

قالت عائشة رضي الله عنها : ماخير رسول الله ﷺ بين أمرين قط إلا أخذ
أيسرهما ما لم يكن إثماً فإن كان إثماً كان أبعد الناس منه . وما انتقم رسول الله
ﷺ لنفسه في شيء قط إلا أن تنتهك حرمة الله فينتقم لله تعالى . (متفق
عليه) .

— وأنظر — رحمك الله — إلى مدى تأثير الرفق في تلك الواقعة .
وروى أبوإمامة أن غلاماً شاباً أتى النبي ﷺ فقال : يا نبي الله أتأذن لي في
الزنا ؟ فصاح الناس به فقال النبي ﷺ : «قربوه أذن فدنا حتى جلس بين يديه
فقال النبي عليه الصلاة والسلام : أتجبه لأهلك . قال : لأجعلني الله فداك
قال : كذلك الناس لا يحبونه لأمهاتهم . أتجبه لأبنتك ؟ قال : لأجعلني الله
فداك قال : كذلك الناس لا يحبونه لبناتهم أتجبه لأختك» وزاد ابن عوف
حتى ذكر العمة والخالة وهو يقول في كل واحدة لا جعلني الله فداك . وهو
عليه السلام يقول كذلك الناس لا يحبونه . وقالاً جميعاً في حديثيهما أعني ابن عوف
والراوي الآخر فوضع رسول الله ﷺ يده في صدره وقال : اللهم طهر قلبه
واغفر ذنبه وحسن فرجه . فلم يكن شيء أبغض إليه منه» يعني من الزنا (٦١)
فهذا ثمرة من ثمار الرفق . فهذا شاب أتى النبي ﷺ وهو يريد أن يزني

(٥٩) طه : ٤٤ .

(٦٠) تفسير الألوسي ج ١٦ ص ١٩٥ نفس الآية .

(٦١) الاحياء ج ٢ ص ١٢٤٢ والحديث رواه أحمد بإسناد جيد قاله العراقي .

فانصرف من عنده والزنا أبغض شيء إليه .
وأعلم أن الرفق مطلوب في أغلب الأوقات ولكن قد يطلب العنف واستعمال القوة في بعض الأحيان الأخرى حين لا يجدي الرفق . فالله تعالى يزرع بالحجة والقرآن مالا يزرع بالقوة والسلطان ويزرع بالسلطان مالا يزرع بالقرآن . قال سيفان لأصحابه : تدرّون ما الرفق ؟ قال يا أبا محمد . قال : أن تضع الأمور في مواضعها الشدة في موضعها واللين في موضعه والسيوف في موضعه والسوط في موضعه . وهذا إشارة إلى أنه لا بد من مزج الغلظة باللين والفظاظة بالرفق .
قال الإمام الغزالي : فهذا ثناء أهل العلم على الرفق وذلك لأنه محمود ومفيد في أكثر الأحوال وأغلب الأمور والحاجة إلى العنف قد تقع ولكن على الندور وإنما الكامل من يميز مواقع الرفق عن مواقع العنف فيعطي كل أمر حقه فإن كان قاصر البصيرة أو أشكل عليه حكم واقعة من الوقائع فليكن ميله إلى الرفق فإن النجاح معه في الأكثر .^(٦٢) أهـ

٢ - الورع أو العدالة :

قلنا أن العدالة ليست من شروط المحتسب وللغاسق أن يحتسب ولكن ينبغي للمحتسب أن يكون عدلاً حتى يقبل وعظه ولا ينفر الناس منه . فمن آداب المحتسب الورع أو العدالة حتى يردعه ذلك عن مخالفة ما يعلمه وحتى لا يسرف في حسبه فيرتكب أعمالاً تخالف الحق الذي يعلمه بدافع الهوى والمزاج وذلك لبعده عن الورع إذا احتسب فحسبه لله وإذا احجم فله أيضاً لأنه لا يعمل أمراً من هواه أو مزاجه أمناً غير الورع فمن الجائز عليه أن يقبل على الحسبة بدافع حب الجاه أو السيطرة والسلطان أو لأغراض أخرى في نفسه لذلك كان على المحتسب أن يتحلّى بالورع وإن لم يكن شرطاً .

(٦٢) أحياء علوم الدين ج ٣ ص ١٦٧٥ .

قال الحسن البصري : إذا كنت ممن يأمر بالمعروف فكن من آخذ الناس به وإلا هلكت فالمحتسب لا بد أن يطابق فعله قوله فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يأمر أهله أولاً ثم يخرج يأمر الناس فكان يجمع أهل بيته ويقول لهم : «أما بعد فإني سأدعو الناس إلى كذا وكذا وأنهاهم عن كذا وكذا وإني أقسم بالله العظيم لايلغني عن أحد منكم أنه فعل ما نهيت عنه أو ترك ما أمرت الناس به إلا نكلت به نكالا شديدا» ثم يخرج رضي الله عنه فيدعو الناس إلى ما يريد فما يتأخر أحد عن السمع والطاعة .^(٦٣)

وعلى المحتسب أن يتحلى فوق ذلك بجميع السنن النبوية والآداب الاسلامية حتى يكون قدوة للناس فإن المشتغل بالحسبة ممن يقتدي به العوام . قال ابن الأخوة : وينبغي للمحتسب أن يكون مواظباً على سنن رسول الله ﷺ من قص الشارب وتنف الابط وحلق العانة وتقليم الأظافر ونظافة الثياب وتقصيرها والتعطر بالمسك ونحوه وجميع سنن الشرع ومستحباته هذا مع القيام على الفرائض والسنن الراتبية وقد حكى أن رجلا حضر عند السلطان محمود بمدينة غزنة يطلب الحسبة فنظر السلطان فرأى شارباً قد غطى فاه من طوله وأزياله تسحب على الأرض فقال له : يا شيخ أمض واحتسب على نفسك ثم عد واطلب الحسبة على الناس .

ومن الشروط اللازمة للمحتسب أن يكون عفيفاً عن أموال الناس متورعاً عن قبول الهدية من المتعيشين .^(٦٤)

وأخيراً نكرر أن العدالة ليست شرطاً من شروط المحتسب وإن كانت العدالة واجبة عليه في نفسه . وعلى هذا إذا كان المحتسب ظالماً فإن إعانته جائزة لإقامة المعروف وإزالة المنكر بل ذلك واجب ولايتحجج بكونه ظالماً . قال الشوكاني : ويجب إعانة الظالم على إقامة معروف أو إزالة منكر .^(٦٥)

(٦٣) تربية الأولاد في الاسلام ج ١ ص ٤٦٥ فما بعدها .

(٦٤) معالم القرية في أحكام الحسبة لابن الأخوة . (٦٥) السيل الجرار ج ٤ .

٣ - الصبر :

المحتسب عليه أن يصبر ويتحلى بالصبر . قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا﴾^(٦٦) وقال تعالى : ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾^(٦٧) والمحتسب عليه أن يصبر على أمرين :

١ - الأمر الأول : هو أن يصبر على الحسبة فالحسبة أمر شاق عسير وذلك لمخالفتها لأهواء الناس ومشقتها وصعوبتها . فلا بد أن يصبر عليها . يصبر عليها فيتعلم فقهها يصبر عليها فيقوم بها خير قيام بآدابها وحدودها وضوابطها كيف لا يحتاج إلى الصبر وهو يرى المنكرات قد انتشرت في كل مكان في البيت والشارع حتى في دور العلم والعبادة وهو مع كل ذلك مطالب بتغيير تلك المنكرات كيف لا يصبر وهو يرى المعروف قد اندثر والمنكر قد انتشر والله يأمره بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والنفس تأمره بالركون والنكوث والتشاغل إلى الأرض والالتصاق بها .

٢ - الأمر الثاني : هو الصبر على الأذى . لذلك أوصى لقمان ابنه بالصبر على ماسوف يصيبه وذلك بعد أن أوصاه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . قال تعالى على لسان لقمان ﴿يَا بَنِي أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾^(٦٨) . وقال تعالى : ﴿وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خَسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾^(٦٩) .

فقد يصيبك الأذى بعد احتسابك فينالون من عرضك فيغتَابونك أو يتهمونك بأنك تفعل ذلك رياءً وسمعةً وطلباً للجاه والسلطان أو يسبونك فعليك أن تصبر وتحتسب ذلك عند الله تعالى .

(٦٦) آل عمران : ٢٠٠ .

(٦٧) الزمر : ١٠ .

(٦٨) لقمان : ١٧ . (٦٩) سورة العصر .

— وقد يصيبك الأذى بعد احتسابك في مالك فيأخذون مالك أو يحاربونك في رزقك أو يبعدونك عن عملك فعليك أن تصبر وتحتسب ذلك عند الله تعالى .

— وقد يصيبك الأذى بعد احتسابك في ولدك وأهلك فينالهم قسط من الشتم أو السب أو الضرب والتضييق فعليك أن تصبر وتحتسب ذلك عند الله تعالى .

— وقد يصيبك الأذى بعد احتسابك في بدنك فتضرب أو تتركل أو تصفع أو تجرح أو — تسجن فعليك أن تصبر وتحتسب ذلك عند الله تعالى .
عليك أن تصبر كما صبر الصالحون والأنبياء قبلك . فهذا يوسف عليه السلام حبس تسع سنوات بعد أن رفض المنكر . وهذا نبينا الكريم ﷺ ضرب وشتم وأهين فما كان منه إلا أن يصبر .

عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال : كأني أنظر إلى رسول الله ﷺ يحكي نبيا من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ضربه قومه فأدموه وهو يمسح الدم عن وجهه يقول : اللهم أغفر لقومي فإنهم لا يعلمون» (متفق عليه) .
— وعن صهيب بن سنان رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : «عجبا لأمر المؤمن أن أمره كله له خير وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن : إن إصابته سراء شكر فكان خيرا له وإن أصابته ضراء صبر فكان خيرا له» (رواه مسلم) .

— تذكر — أخي المسلم — قول النبي ﷺ : «ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها إلا كفر الله بها من خطاياها» (متفق عليه من حديث أبي هريرة وأبي سعيد) .
— وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «أنها ستكون بعدي أثرة وأمور تنكرونها قالوا : يا رسول الله فما تأمرنا ؟ قال : تؤدون الحق الذي عليكم وتسالون الله الذي لكم .» (متفق عليه) .

٤ — تقليل العلائق وقطع الطمع عن الخلائق :

فاحتسب تتعامل مع الناس ويقطع عليهم منكراتهم التي تألفها نفوسهم وتهفو إليها ويأمرهم بالمعروف الذي ثقل عليهم فهو يواجههم ويقطع عليهم ملذاتهم لذا كان عليه أن يقلل العلائق حتى يكثر خوفه . وأن يقطع الطمع في الناس فلا ينتظر منهم خيراً أو إحساناً حتى تزول عنه المداينة .

« فقد روى عن بعض المشايخ أنه كان له سنور (أي قط) وكان يأخذ من قصاب (أي جزار) في جواره كل يوم شيئاً من الغدد لسنوره فرأى على القصاب منكراً فدخل الدار أولاً وأخرج السنور ثم جاء واحتسب على القصاب فقال له القصاب لأعطيئك بعد هذا شيئاً لسنورك فقال ما احتسبت عليك إلا بعد إخراج السنور وقطع الطمع منك .

وهو كما قال فمن لم يقطع الطمع من الخلق لم يقدر على الحسبة ومن طمع في أن تكون قلوب الناس عليه طيبة وألسنتهم بالثناء عليه مطلقة لم تيسر له الحسبة .^(٧٠)

٥ — الايمان واخلاص النية :

يقول الشهيد سيد قطب : ثم لا بد من الايمان أيضاً ليملك الدعاة إلى الخير الآمرون بالمعروف الناهون عن المنكر أن يمشوا في هذا الطريق الشاق ويحملوا تكاليفه وهم يواجهون طاغوت الشر في عنفوانه وجبروته ويواجهون طاغوت الشهوة في عرامتها وشدتها ويواجهون هبوط الأرواح وكلل العزائم وثقله المطامع وزادهم هو الايمان وعدتهم هي الايمان وسندهم هو الله وكل زاد سوى الايمان ينفذ وكل عدة الايمان تفل وكل سند غير سند الله ينهار .^(٧١)

(٧٠) احياء علوم الدين ج ٢ ص ١٢٤١ .

(٧١) تفسير الطلال ج ١ الآية ١١٠ من آل عمران .

أما إخلاص النية فهو مطلوب في كل عبادة تقوم بها . وإخلاص النية في الاحتساب أمر هام إذ أن الإخلاص له تأثير عظيم على المحتسب . فالذي يتغنى وجه الله في حسبه ويخلص له نيته لا يقدم ولا يؤخر بين يدي الله ورسوله فتقع حسبه خالية من التجاوزات بعيدة عن النقصان .

والذي يتغنى وجه الله في حسبه يقدم عندما يحجم غير المخلصين ويتقدم حين يتأخرون ويصدع بكلمة الحق حين يسكتون وذلك لأنه يتغنى بذلك وجه الكريم لأدنيا فانية أو شهرة وسمعة غير مجدية . فالمخلصون في حسبتهم «لذة الدنيا في يقينهم أقل شأنًا من أن تحبس المسلم عن أداء أصغر طاعة يتقرب بها إلى خالقه وما التضحية بالروح في يقينهم إلا الانطلاقة من سجن الدنيا إلى نعيم الآخرة وأنعم بها من غاية هي كل أمل المسلم في حياته التي يعيشها وهذا الشعور يتجلى بأوضح صورة في الآيات التي قالها خبيب عند مقتله خاصة وآخر بيت منها وهو قوله .

ولست بمبد للعدو تخشعاً ولاجزعا إني إلى الله مرجعي^(٧٢)

لهذا قال الله تعالى : ﴿ لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك إبتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه أجرا عظيماً ﴾^(٧٣)

وعن أنس ابن مالك رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال : «من فارق الدنيا على الإخلاص لله وحده لا شريك له وأقام الصلاة وآتى الزكاة فارقها والله عنه راض» (رواه ابن ماجه والحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين .

— وعن أبي أمامة رضي الله عنه قال : «جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : أرأيت رجلا غزا يلتمس الأجر والذكر ماله ، فقال رسول الله ﷺ لا شيء له ثم قال : إن الله عز وجل لا يقبل من العمل إلا ما كان له خالصا وابتغى به وجهه» (رواه أبوداود والنسائي بإسناد جيد) .

(٧٢) فقه السيرة للبوطي ص ٢٠١ — ٢٠٢ . (٧٣) النساء : ١١٤ .

٦ - عدم إساءة الظن :

من آداب المحتسب ألا يؤاخذ الناس بالثهم والظنون ولا يسيء بهم الظن فالأصل في الناس احسان الظن بهم . فالمحتسب لا يؤاخذ الناس بالثهم والظنون كالذي حكى عن بعض الناظرين في الحسبة أنه سأل رجلاً داخلاً إلى المسجد بنعلين هل يدخل بهما بيت طهارته فلما أعلمه بأنه لا يدخل بهما بيت طهارته أراد احلافه عليه . وهذا جهل من فاعله تعدى فيه أحكام الحسبة . وهكذا لو ظن برجل أنه يترك معروفاً كرجل يترك الوضوء للصلاة أو يأتي منكراً لم يؤاخذ بالظنون ولا ينكر عليه . ولكن يجوز له في هذه الحالة الوعظ فقط والتحذير والتخويف من عذاب الله .

فإذا رأى المحتسب منكراً لا يقدم على الإنكار إلا بعد السؤال وتأنى وفحص وراعى شواهد الحال ولم يعجل بالإنكار قبل الاستخبار كالذي رواه ابن الزناد عن هشام بن عروة قال : بينا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يطوف بالبيت إذ رأى رجلاً يطوف وعلى عاتقه امرأة مثل المهابة يعني حسناً وجمالاً وهو يقول :

كنت لهذه جملاً ذلولاً موطأً أتبع السهولاً
أعد لها بالكف أن تميلاً أحذر أن تسقط أو تزولا
أرجو بذاك نائلاً جزيلاً

فقال له عمر رضي الله عنه : يا عبد الله من هذه التي وهبت لها حجك ؟ فقال امرأتي يا أمير المؤمنين وإنما حمقاء مرغامة^(٧٤) أكل قمامة لا يبقى لها خادمة . فقال له مالك لا تطلقها ؟ قال : إنها حسناء^(٧٥) وأم صبيان لا تترك . قال فشأنك بها .

(٧٤) مرغامة : مختلطة العقل .

(٧٥) لا تفرك : لا تكره .

فلم يقدم عليه بالانكار حتى استخبره فلما انتفت عنه الرية لأن له في الكلام^(٧٦) والمحتسب بذلك يعمل بقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾^(٧٧) ويقول النبي ﷺ : «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ» متفق عليه من حديث أبي هريرة .

٧ — عدم الهيبة وقوة الشكيمة :

فالمحتسب ينبغي ألا يهاب أحدا بل يقدم على حسبته غير هباب من أحد إلا الله تعالى فأقدم أخي المحتسب ولا تهابن أحدا فالله أحق أن تهابه وأن تحشاه .

وقال النووي : فينبغي لطالب الآخرة والساعي في تحصيل رضا الله عز وجل أن يعتني بهذا الباب فإن نفعه عظيم ولا سيما وقد ذهب معظمه ويخلص نيته ولا يهابن من ينكر عليه لارتفاع مرتبته فإن الله تعالى قال : ولينصرن الله من ينصره وقال تعالى : ومن يعتصم بالله فقد هدى إلى صراط مستقيم . وقال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ وقال تعالى : ﴿أَحْسِبِ النَّاسَ أَنْ يَتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾^(٧٨)

عن أبي ذر رضي الله عنه قال : «أوصاني خليلي ﷺ بخصال من الخير : أوصاني أن لا أخاف في الله لومة لائم وأوصاني أن أقول الحق وإن كان مرا» مختصر من حديث رواه ابن حبان في صحيحه .

— وعن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : «إذا رأيت أمتي تهاب أن تقول للظالم يا ظالم فقد تودع منهم» رواه الحاكم وقال صحيح الاسناد .

(٧٦) انظر الاحكام السلطانية للماوردي .

(٧٧) الحجرات : ١٢ . (٧٨) شرح صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٣ فما بعدها .

— عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قام خطيباً فكان فيما قال : «ألا لا يمتنعن رجلا هيبة الناس أن يقول الحق إذا علمه . فبكى أبو سعيد وقال : قد والله رأينا أشياء فهبنا .» (رواه ابن ماجه) (٧٩)

— وعنه أيضا قال قال رسول الله ﷺ : «لا يحقرن أحدكم نفسه قالوا يا رسول الله وكيف يحقر أحدنا نفسه قال يرى أن الله فيه مقالا ثم لا يقول فيه فيقول الله عز وجل يوم القيامة مامنعك أن تقول في كذا وكذا فيقول خشية الناس فيقول فايأى كنت أحق أن تخشى» (رواه ابن ماجه رواه ثقات) .

— قال العمري الزاهد : إن من غفلتك عن نفسك واعراضك عن الله : أن ترى مايسخط الله فتتجاوزوه ولا تأمر فيه ولا تهى عنه خوفا ممن لايمدك لنفسه ضررا ولا نفعاً .

وقال : من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مخافة المخلوقين برعت منه الطاعة ولو أمر ولده أو بعض مواليه لاستخف بحقه . (٨٠)

٨ — المبادأة لتغيير المنكر وللأمر بالمعروف استعجالا لثوابه وحذرا من فواته قال القرطبي : قال الماوردي : «فينبغي لمن يقدر على إسداء المعروف أن يجعله حذرا من فواته ويبادر به خيفة عجزه وليعلم أنه من فرص زمانه وغنائم إمكانه ولا يهمله ثقة بالقدرة عليه فكم من واثق بالقدرة فأئت فأعقبت ندما ومعمل على مكنه زالت فأورثت خجلا» (٨١) .

٩ — عدم إشاعة عورات المسلمين :

فاحتسب لايشيع عورات المسلمين التي عرفها أثناء احتسابه ولايفضحهم ولايحكي ذلك للناس فيقول أن فلاناً صنع اليوم كذا وكذا فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «لايستر عبد عبدا في الدنيا إلا استره الله يوم القيامة» (رواه مسلم) .

(٧٩) ذكره اس كثير في تفسيره ح ٢ ص ٨٤ .

(٨٠) الجواب الكافي ص ٥٠ . (٨١) تفسير انقريضي ح ٥ ص ٣٨٣ آية ١١٤ من النساء

الباب الرابع

الركن الثاني : موضوع الحسبة

وله أربعة شروط : أن يكون منكراً ، وموجوداً في الحال ، وظاهراً للمحتسب بغير تجسس ، ومعلوماً أنه منكر بغير اجتihad .

الأول : أن يكون منكراً :

المنكر هو كل مانهى الله عنه من الذنوب : كبيرة أو صغيرة . والفقهاء يستخدمون كلمة «منكر» في هذا المجال ولايستخدمون كلمة «معصية» لأن المنكر أعم من المعصية فتخريب البيمة زرع الآخرين منكر وليس معصية لأن البيمة لا تحاسب فهي غير مكلفة بينما تخريب المكلف زرع الآخرين منكر وفي نفس الوقت معصية لأنه مكلف ومحاسب على ذلك .

ومثال آخر : هو المجنون أو الصبي يشرب خمرًا فإن هذا منكر وليس معصية إذا فالمطلوب النهي عن كل منكر . وكل معصية منكر وليس كل منكر معصية وعلى هذا نقول : ان تخريب البيمة زرع أحد أو اتلافها شيء منكر يجب تغييره بإبعاد البيمة عن الزرع . وان شرب الصبي أو المجنون خمرًا منكر يجب تغييره وهكذا .

ويدخل تحت لفظة «المنكر» الصغائر والكبائر . فكل ذلك واجب النهي عنه فالنظر إلى الأجنييات والخلوة بهن من الصغائر ولكن يجب النهي عنه . — «وتقدير المنكر يكون بالرجوع إلى شرع الله ... فكل ما أنكره شرع الله فهو منكر ولو تعارف عليه الناس وكل ما عرفه شرع الله فهو معروف وان أنكره الناس . فالناس الآن — يتعارفون على منكرات كثيرة مثل شرب الخمر ولطم الحدود ومثل ما تتابعوا عليه منذ استعمرهم أعداء الاسلام من الحكم بغير ماأنزل الله وترك التشريع إبتداء لشركاء غير الله .

وهم من ناحية أخرى ينكرون كثيراً من العرف .. ينكرون أن للإسلام نظامه السياسي والاجتماعي ونظامه الاقتصادي .. ظنا منهم أنه جاء ليحبس بين جدران المساجد فلايتعدها إلى حياة الناس .. بل حتى الأخيرة .. أداء الشعائر

والنسك ... صارت بكل أسف — تنكر من أوساط عديدة وتوضع موضع السحرية والاستهزاء ... حتى لقد صح الأثر القائل (القايض على دينه كالقايض على جمر)^(١).

الثاني : أن يكون المنكر موجوداً في الحال (التلبس بفعل المنكر) :
فإد كان المنكر قد وقع وانتهى أو كان ينتظر وقوعه فيجوز الوعظ فقط .
قال الإمام الغزالي : (المعصية لها ثلاثة أحوال :
أحدهما : أن تكون متصرمة فالعقوبة على ما تصرم منها حد أو تعزير وهو إلى الولاة لا إلى الآحاد)^(٢).

الثانية : أن تكون المعصية راهنة وصاحبها مباشر لها كلبسة الحرير ومساكة العود والخمر فابطال هذه المعصية واجب بكل ما يمكن لم تؤد إلى معصية أفحش منها أو مثلها وذلك يثبت للآحاد والرعية .

الثالثة : أن يكون المنكر متوقعا كالذي يستعد بكس المجلس وترينه وجمع الرياحين لشرب الخمر وبعد لم يحضر الخمر : فهذا مشكوك فيه إذ ربما يعوق عنه عائق فلا يثبت للآحاد سلطنة على العازم على الشرب إلا بطريق الوعظ والنصح فأما بالتعنيف والضرب فلا يجوز للآحاد ولا للسلطان إلا إذا كانت تلك المعصية علمت منه بالعادة المستمرة^(٣).

الثالث : أن يكون المنكر ظاهرا بغير تجسس (علنية المنكر) :

(١) رُكان انشريعة الاسلامية للدكتور علي حريشة ص ٧٥ — ٧٦ .

(٢) ولكن يجوز الاحتساب على فاعله بوعظه بعدم العودة إليه .

(٣) حياء علوم الدين ج ٢ ص ١٢٢٣ .. قال الدكتور عبدالكريم زيدان : الواقع أن العزم على المنكر مادام حديث نفس ولم يظهر في الخارج على شكل أشياء مادية تعتبر مقدمات للمنكر لم يحرم لاحتمال فيه ولكن لو صرح صاحب هذا العزم الخبيث بعزمه حار للمحتسب أن يجنب عليه بالوعظ والإرشاد والتخويف من الله تعالى بالقدر الذي يستحقه عزمه .. وقال : ولكن إذا لم ينفع الوعظ ورأى المحتسب أن المنكر يوشك أن يقع وإذا وقع لم يكن تلافيه جارا أو وحبا على المحتسب الاحتساب فيه بالوجه الذي ينبع وقوعه مادام قد در على ذلك . أه من أصول الدعوة .

المراد بكون المنكر ظاهرا إنكشافه للمحتسب وعلمه به بدون تجسس أو بحث وتقدير فليس للمحتسب فعل هذه الأشياء .

والعلم بالمنكر يحصل بإحدى الحواس الخمس وهي السمع والبصر والشم والذوق واللمس فإذا حصل العلم بإحدى هذه الحواس يكون ظاهرا ووجب النهي عنه . فمن أغلق بابه على نفسه وارتكب منكرا فلا يجوز التجسس عليه لمعرفة ما يصنع بالداخل . فإن ظهر للمحتسب أن أحدا يرتكب منكرا داخل الدار وعرف ذلك بإحدى حواسه الخمس أو بأخبار ثقتين وجب النهي عن هذا المنكر لأنه أصبح ظاهرا .

— فإذا سمع أصوات المنكر تخرج من داخل الدار فهل يجوز له اقتحام الدار للنهي عنه ؟ يختلف العلماء في ذلك .

فمنهم من ذهب إلى أنه يقتحم عليهم الدار وينكر كالغزالي وابن عابدين وأبي يوسف والشوكاني وعبدالكريم زيدان وعبدالقادر عودة وجلال الدين العمري .

قال الإمام الغزالي : فاعلم أن من أغلق بابه وتستر بخيطانه فلا يجوز الدخول عليه بغير إذنه لتعرف المعصية إلا أن يظهر في الدار ظهورا يعرفه من هو خارج الدار كأصوات المزامير والأوتار إذا ارتفعت بحيث جاوز ذلك حيطان الدار فمن سمع ذلك فله دخول الدار وكسر الملاهي .^(٤)

— قال ابن عابدين : وإذا سمع في داره صوت المزامير فادخل عليه لأنه لما سمع في داره صوت المزامير فادخل عليه لأنه لما أسمع الصوت فقد أسقط حرمة داره . وفي حدود البرازية غصب النهاية وجناية الدارية ذكر الصدر الشهيد عن أصحابنا أنه يهدم البيت على من اعتاد الفسق وأنواع الفساد وأنواع الفساد في داره حتى لا بأس بالهجوم على بيت المفسدين وهجم عمر رضي الله عنه

(٤) إحياء علوم الدين ج ٢ ص ١٢٢٥ .

على نائحة في منزلها وضربها بالدرة حتى سقط خمارها فقبل له فيه فقال لا حرمة لها بعد اشتغالها بالحرم والتحقت بالاماء.^(٥)

قال ابن القيم : وقال أبو يوسف في دار يسمع منها صوت المعازف والملاهي : أدخل عليهم بغير إذنهم لأن النهي عن المنكر فرض فلو لم يجوز الدخول بغير إذن لامتنع الناس من إقامة الفرض.^(٦)

قال الشوكاني : قوله «فصل : ويدخل الغصب للإنكار» أقول : وجه هذا أن النهي عن المنكر فرض وإذا لم يتم إلا بدخول المنزل وجب ذلك لأن ما لا يتم الواجب إلا به يجب كوجوبه . وهذا المنزل الذي فيه المنكر إن كان لفاعلي المنكر فلا حرج في دخوله قط وإن كان لغيرهم فليس في دخوله من المعصية ما يوازن بعض ما في ترك إنكار المنكر من المعصية ولا شك ولا ريب أن مفسدة ترك إنكار المنكر يجب تقديمها على مفسدة دخول المكان الغصب لاجتماع أهل العلم على تأثير أعظم المفسدتين على أخفهما فالقول بأن المنكر بالدخول معارض بمثله من دخول الغصب جمود وغفلة.^(٧)

قال العلامة عبد القادر عودة : والأصل أن من أغلق باب داره وتستر بحيطانه فلا يجوز الدخول عليه بغير إذن لتعرف المعصية والبحث عنها لكن إذا أخبر ابتداء من غير استخبار شخصان أو شخص واحد على رأي^(٨) بأن فلانا يرتكب المعاصي في بيته جاز دخول البيت دون إذن . كذلك يجوز الدخول دون إذن إذا ظهرت المعصية في الدار ظهورا يعرفه من في الخارج كظهور رائحة الخمر وأصوات السكران.^(٩)

(٥) رد مختار على الدر المختار ج ٣ ص ٣٤٨ فما بعدها . وانظر جند الله ص ٣٣٤ ، ٣٣٥ .

(٦) إعانة الهمام من مصائد الشيطان للامام ابن القيم ج ١ ص ٢٤٥ .

(٧) اسيل الجرار للشوكاني ج ٤ ص ٥٨٦ فما بعدها .

(٨) رجع الامام الغزالي أن تكون شاهدين .

(٩) تشريع الحنفى ج ١ ص ٥٠٠ فما بعدها .

وفي مقابل ذلك ذهب جماعة من العلماء إلى أنه لا يقتحم عليهم الدار بل ينكر عليهم من الخارج من هؤلاء الماوردي وأبو يعلى .
قال أبو يعلى : فإن سمع أصوات ملاحى منكراً من دار تظاهر أهلها بأصواتها أنكره خارج الدار ولم يهجم بالدخول عليهم وليس عليه أن يكشف عما سواه من الباطن .^(١٠)

قال جلال الدين العمري : بعد أن أورد قول الامام الغزالي في اقتحام الدور للنهي عن المنكر وقول الماوردي في عدم الاقتحام والانكار من خارج الدار : «وماذهب إليه الغزالي في هذه المسألة يبدو لنا أوفر نصيباً من الصحة فلا شك أن التدخل في ما يخص الرجل من أموره الشخصية غير وجيه ولكن إذا عمل عملاً لم يعد شخصياً بظهور اماراته واطلاع عامة الناس عليه واجب انكاره وإلا لم يؤد فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حق الأداء»^(١١) .

مسألة :

أما إذا كان المنكر مستورا بشيء . كقارورة الخمر أو العود المستور بثوب أو نحوه فحكمه أنه إذا كان الثوب رقيقاً وعلم أن الذي تحت الثوب عود أو خمر مثلاً فوجب إنكار ذلك وتغييره .
وكذلك لو فاحت رائحة الخمر وهو تحت الثوب لأن هذا يعتبر ظاهراً . أما إذا كان مغطى ولا يعلم ما الذي تحت الثوب فلا يجوز الانكار في هذه الحالة .

قال الامام الغزالي : فإذا إنما يجوز أن يكسر ماتحت الثوب إذا علم أنه خمر وليس له أن يقول أرني لأعلم ما فيه فإن هذا تجسس ومعنى التجسس طلب الأمارات المعرفة فالامارات المعرفة أن حصلت وأورثت المعرفة جاز العمل

(١٠) الاحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى . ومثله في الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٥٢ .

(١١) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لجلال الدين العمري .

بمقتضاها فأما طلب الامارة المعرفة فلا رخصة فيه أصلاً^(١٢)
 قال ابن الجوزي : وقد سئل أحمد بن حنبل عن القوم يكون معهم المنكر
 مغطى مثل طنبور أو مسكر قال : إذا كان مغطى فلا تكسره وقال في رواية
 أخرى أكسره وهذا محمول على أنه مغطى بشيء خفيف يصفه فيتين والأولى
 على أن لا يتبين^(١٣)

مسألة :

واحذر — أخي المحتسب — أن تسقط عنك وجوب الحسبة بحجة أن
 المنكر غير ظاهر وغير منكشف . فإذا غلب على ظنك أنه يوجد بالمكان
 الفلاني منكر وجب عليك الخروج إليه وإنكاره ولا تتحجج بأنك في بيتك
 والمنكر غير منكشف لك .

قال ابن رجب : ولو سمع صوت غناء محرم أو آلات الملاحي وعلم المكان
 التي هي فيها فإنه ينكرها لأنه قد تحقق المنكر وعلم موضعه فهو كما رآه .
 نص عليه أحمد . وقال : أما إذا لم يعلم مكانه فلا شيء .^(١٤)

مسألة :

وهناك حالة يجوز فيها البحث والتجسس وذلك إذا كان ذلك المنكر
 لا يمكن استدراكه فتنهك به المحارم وترتكب المحظورات كمن غلب على
 ظنه أن رجلاً خلا بامرأة ليزني بها أو بشخص ليقته فقي هذه الحالة يجوز
 البحث والتجسس والكشف حتى يستدرك هذا الأمر قبل وقوعه .
 أما إذا قصر عن هذا الحد فلا يجوز البحث والتجسس عند الماوردي وأبي
 يعلى .

(١٢) احياء علوم الدين ج ٢ ص ١٢٢٥ .

(١٣) تليس ابليس لابن الجوزي ص ١٤١ . (١٤) جامع العلوم والحكم لابن رجب ص ٣٩٤ .

مسألة :

ومن صور عدم ظهور المنكر : إذا كان ذلك المنكر يتعلق بنحو خاص فالمحتسب في هذه الحالة لا يقدم على الإنكار إلا بعد استعداء الشخص الواقع عليه المنكر وطلب نصرته وإعلامه بنحوه المهضوم لأنه مادام لم يفعل ذلك فإن المنكر يكون غير ظاهر . فإذا رفع للمحتسب منكر متعلق بنحو خاص كان عليه الثبوت من وجود ذلك المنكر أما بالمشاهدة أو — باقرار المعتدي ثم يحتسب . ولا يجوز له الاحتساب عند الخفاء أو إنكار المعتدي .^(١٥)

— وأعلم — رحمك الله — أن الله تعالى نهى عن التجسس وحرمه فقال تعالى : ﴿وَلَا تَجَسَّوْا﴾^(١٦) وعن معاوية رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إنك إن اتبعت عورات المسلمين أفسدتهم أو كدت أن تفسدهم» حديث صحيح «رواه أبوداود بإسناد صحيح» .

وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه أتى برجل فقيل له : هذا فلان تقطر لحيت خمرًا فقال : إنا قد نهينا عن التجسس ولكن أن يظهر لنا شيء نأخذ به» حديث حسن صحيح رواه أبوداود بإسناد على شرط البخاري ومسلم .

فكل من أغلق بابه وستر معصيته لا يجوز التجسس عليه . قال عبدالرحمن ابن عوف رضي الله عنه : خرجت مع عمر رضي الله عنه ليلة في المدينة فبينما نحن نمشي إذ ظهر لنا سراج فانطلقنا نؤمه فلما دنونا منه إذا باب مغلق على قوه لهم أصوات ولغط . فأخذ عمر بيدي وقال : أتدري بيت من هذا ؟ قلت لا . فقال : هذا بيت ربيعة بن أمية بن خلف وهم الآن شرب فما ترى ؟ قلت أرى أنا قد أتينا ما نهانا الله عنه قال الله تعالى ﴿وَلَا تَجَسَّوْا﴾ فرجع عمر رضي الله عنه وتركهم .^(١٧)

(١٥) أصول الدعوة .

(١٦) الحجرات : ١٢ . (١٧) إحياء علوم الدين ج ٢ ص ١٠٠٦ كتاب آداب الأئمة .

الرابع : أن يكون معلوما أنه منكر بغير اجتهد (عدم الخلاف فيه) :
فالمُنكر إذا كان في محل خلاف بين العلماء فلا يجوز الاحتساب فيه .
ونفصل في الأمر فنقول : إن الخلاف بين العلماء أما أن يكون خلافاً سائغاً وأما
أن يكون خلافاً غير سائغ .

فالخلاف السائغ يمنع من الاحتساب على رأي بعض الفقهاء — وذهب
آخرون إلى جواز الاحتساب بشرطين :
— أن يكون المحتسب مجتهداً .

— أن يكون ذلك على جهة النصيحة .
قال النووي : ثم العلماء إنما ينكرون ما أجمع عليه أما المختلف فيه فلا
إنكار فيه لأن على أحد المذهبين كل مجتهد مصيب وهذا هو المختار عند
كثيرين من المحققين أو أكثرهم وعلى المذهب الآخر المصيب واحد
والخطيء غير متعين لنا والاثم مرفوع عنه ولكن إن ندبه على جهة النصيحة
إلى الخروج من الخلاف فهو حسن محبوب مندوب إلى فعله برفق فإن العلماء
متفقون على الحث على الخروج من الخلاف إذا لم يلزم منه إخلال بسنة أو
وقوع في خلاف آخر^(١٨) .

ومثل ذلك ذكر الجويني في الإرشاد والماوردي في الأحكام السلطانية الذي
نقل في ذلك وجهين عن أصحاب الشافعي . الوجه الأول : أنه ينكر في
المسائل الخلافية والآخر أنه لا ينكر .

— والشافعي المذهب ينكر على الشافعي إذ أتى بما يخالف مذهبهما
ولا ينكر على الحنفي مثلاً ذلك لأن الحنفي يعتقد أن ما يأتيه هو الصواب .
ولا ينكر الشافعي على الحنفي إذا أتى بفعل يحل في المذهب الشافعي ويحرم
في المذهب الحنفي .

(١٨) شرح صحيح مسلم للنووي ج ٢ ص ٢٣ .

أما إذا كان الخلاف غير سائغ وهو الخلاف الباطل الذي لا يعتد به لعدم قيامه على دليل صحيح كالذي يخالف صريح القرآن أو السنة الصحيحة أو الاجماع أو المعلوم من الدين بالضرورة وذلك كقول من قال باباحة الفناء والموسيقى والمعازف أو مصافحة الأجنبية أو زواج المتعة فهذا خلاف غير سائغ لا يمنع من الاحتساب .

ومن ذلك جميع البدع العقائدية كقول من قال أن الله تعالى لا يرى يوم القيامة ومن أنكر القدر والمشبهة الذين يشبهون الله تعالى بخلقه والمعطلة الذين يعطلون صفات الله تعالى . فهذا كله من الخلاف غير السائغ والحسبة فيه واجبة لأن ضلال هؤلاء وبطلان فساد قولهم معلوم ولا يوجد أدنى احتمال بصواب قولهم لذلك فإن الإنكار عليهم لا يسقط وجوبه بهذا الخلاف .

الباب الخامس

الركن الثالث : المحتسب عليه (فاعل المنكر)

ويشترط كونه انسانا ولا يشترط كونه انسانا مميزا أو مكلفا فالانسان غير المكلف كالصبي اذا ارتكب منكرا كشرب خمر مثلا يمنع منه ويحتسب عليه والانسان غير المميز كالمجنون كذلك .

ويخرج من قولنا «انسان» البهيمة . فاذا خاضت البهيمة في زرع الغير فواجب منعها ولكن لا يسمى ذلك حسبة ولكن يسمى واجب حفظ مال المسلم وهو حق من حقوق المسلم .

ومنع البهيمة من اتلاف زرع الغير واجب على المكلف ما لم يصبه نصب وتعب في بدنه أو نقص في ماله أو جأهه ^(١)

« أنواع المحتسب عليهم وكيفية الاحتساب عليهم :

١ — الوالد :

الاحتساب على الوالد يجوز بل يجب ولكن يحتسب الولد والده اذا ارتكب منكرا بالتعريف بأن ذلك منكر لا يجوز ثم بالوعظ والتخويف من عذاب الله ان لم يستجب ثم بالتغيير باليد فيكسر قارورة الخمر التي يشرب منها أو يكسر العود الذي يستخدمه . فان كان ذلك سوف يؤدي الى أذى شديد كفقد مال كثير وحصول سخط شديد من الوالد فيرى الامام أبو حامد الغزالي أن في هذه الحالة لا يلزمه الاحتساب أما الاحتساب على الوالد بالسب والتعنيف والتهديد والضرب فهذا لا يجوز فعله .

٢ — الزوج :

والزوجة في الاحتساب على زوجها كالولد مع الوالد وذلك لعظيم فضله عليها عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «لو كنت أمرا أحد أن

(١) انظر احياء علوم الدين ج ٢ ص ١٢٢٩ .

يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها» رواه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح .

٣ — الوالى أو السلطان ونوابه وولاية الأمور :

ليس للرعية في الاحتساب على الحاكم الا التعريف والنصح والوعظ لأن السلطان بحاجة الى التلطف لما يجد في نفسه من سلطة وعزة . فالرفق مع السلطان مطلوب . أما التغيير باليد فعند بعض العلماء أنه غير جائز لأنه يؤدي الى خرق هبة السلطان وذلك محذور لقوله ﷺ «من كانت عنده نصيحة لذي سلطان فلا يكلمه بها علانية وليأخذ بيده فليخل به فان قبلها قبلها والا كان قد أدى الذي عليه والذي له» ولقوله أيضا «من أهان سلطان الله في الأرض أهانه الله في الأرض» . وسئل ابن عباس رضي الله عنهما عن أمر السلطان بالمعروف ونهيه عن المنكر فقال : ان كنت فاعلا ولا بد ففيما بينك وبينه ويؤيد ذلك أن الله تعالى أمر موسى وهارون بالانابة القول لفرعون فقال تعالى : ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئَلَّا يَعْتَبِرَ أَوْ يَخْشَى﴾ .

قال القرطبي : في قوله تعالى ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئَلَّا يَعْتَبِرَ أَوْ يَخْشَى﴾ دليل على جواز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأن ذلك يكون باللين من القول لمن معه القوة وضمنت له العصمة ألا تراه قال : ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئَلَّا يَعْتَبِرَ أَوْ يَخْشَى﴾ وقال ﴿لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمِعُ وَأَرَى﴾ فكيف بنا فنحن أولى بذلك وحيث يحصل الأمر والنهي على مرغوبة ويظفر بمطلوبه وهذا واضح . (٢) ويرى الامام الغزالي أن الأمر في مسألة تغيير منكر الوالى باليد موكول الى اجتهاد منشؤه النظر في تفاحش المنكر ومقدار ما يسقط من حشمته بسبب الهجوم عليه (٣) ويرى النووي أن

(٢) تفسير القرطبي للآية ٤٤ طه ص ٤٢٣٩ كتاب الشعب واطر اصول الدعوة وجامع العلوم والحكمة والتشريع الحناني في هذه المسألة . .

(٣) المعنى ح ٥ ص ٤٤٧ .

تغيير منكر الوالي باليد واجب لمن أمكنه ولا يجزى عن اليد باللسان مع امكان اليد . (٤)

٤ - الذمى :

إذا جاهر الذمى بمحرم يعتقد حله في دينه كالخمر والخنزير والصليب فالحنابلة على ان هذه الأشياء تكسر وتغير باليد ويؤدب على اظهارها .
قال ابن قدامة : وان كسر صليبا أو مزمارا أو طنبورا أو صنما لم يضمنه (٥)
وقال أبو يعلى : وإذا جاهر رجل باظهار الخمر فان كان مسلما أراقها وأدبه وان كان ذميا أدب على اظهارها وتراق عليه لأنها غير مضمونة . (٦)
وهو أيضا مذهب السادة الشافعية كما ذكر ابن الأخوة والمارودى
بينما يرى الحنفية ان المسلم لا يتلف خمر الذمى أو خنزيره فان فعل فعليه غرامة .

قال في الدر المختار : ويضمن المسلم قيمة خمره وخنزيره اذا أتلفه . (٧)
ولا يمنعون من اظهار ذلك عندهم في قرية أو موضع ليس من أمصار المسلمين وأمصار المسلمين هي التي تكون ملكا للمسلمين ويكون المسلمون قد خصصوها لاطهار شعائر الاسلام . وذلك أيضا عند السادة الحنفية .
قال في البدائع (من كتب الحنفية) : لا يمنعون من اظهار شيء مما ذكرنا من بيع الخمر والخنزير والصليب وضرب الناقوس في قرية أو موضع ليس من أمصار المسلمين وهي التي تقام فيها الجمع والأعياد والحدود . وأما إظهار الفسق الذي يعتقدون حرمة كالزنا وسائر الفواحش المحرمة في دينهم فانهم يمنعون منه سواء كانوا في أمصار المسلمين أو في أمصارهم . (٨)

(٤) الأحكام السلطانية .

(٥) الاحياء ج ٢ ص ١٢١٣ . (٧) نقلا عن حقوق أهل الذمة ص ١٨ .

(٦) شرح صحيح مسلم ج ٥ ص ١٧٨ . (٨) المرجع السابق ص ٢٨ .

الباب السادس

عملية الاحتساب

تجرى عملية الاحتساب كما بين النبي ﷺ في الحديث الذي رواه الامام مسلم عن أبي سعيد رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فليسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الأيمان» .

فالرسول ﷺ بدأ بالأقوى في إزالة المنكر وهو التغيير باليد فان عجز عن ذلك لحوفه لحوق ضرر به أنكر بالقول أو تخويف بالله أو توبيخ أو صياح فان عجز عن إزالته بالقول أنكر بقلبه ويكون بكرهية فعلهم . فمن استطاع إزالة المنكر ولم يزله أو رضي بفعلهم فهو عاص لله ولرسوله لما روته أم سلمة رضي الله عنها عن النبي ﷺ انه قال : «انه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون . فمن كره فقد برىء ومن أنكر فقد سلم ولكن من رضي وتابع . قالوا : يارسول الله الا نقاتلهم ؟ قال : لا ما أقاموا فيكم الصلاة» رواه مسلم . قال النووي : معناه : من كره بقلبه ولم يستطع انكارا بيد ولا لسان فقد برىء من الاثم وأدى وظيفته ومن أنكر بحسب طاقته فقد سلم من هذه المعصية ومن رضي بفعلهم وتابعهم فهو العاصي أه (١)

وقال ايضا : وفيه دليل على أن من عجز عن إزالة المنكر لا يأثم بمجرد السكوت بل إنما يأثم بالرضى به أو بأن لا يكرهه بقلبه أو بالمتابعة عليه . وأما قوله افلا نقاتلهم قال : لا ماصلوا فقيه معنى ماسبق انه لا يجوز الخروج على الخلفاء بمجرد الظلم أو الفسق ما لم يغيروا شيئا من قواعد الاسلام . أه (٢)

فالمسلم يغير المنكر بيده فان لم يستطع فليسانه فان لم يستطع فبقلبه ولكن ليس معنى ذلك أن يبدأ المسلم تغيير المنكر باليد ثم بعد ذلك ينتقل الى الانكار باللسان فهذا مخالف لما ذكره العلماء من أن المغير يبدأ بالتعريف ثم بالنصح والتخويف من الله ثم بالتعنيف والزجر ثم بالتغيير باليد إلى آخر تلك

(١) رياض الصالحين ص ٨٨ .

(٢) شرح صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٤٣ .

الدرجات انما معنى الحديث أن من الناس من يستطيع أن يغير المنكر بيده فيأتي بكل تلك الدرجات السابقة فان لم تجدى انتقل الى التغيير باليد ومن الناس من لا يستطيع التغيير بيده ولكن يستطيع بلسانه فهذا عليه أن يعظ وينصح ويذكر بالله ويخوف به وليس عليه التغيير باليد لانه لا يستطيعه . ومن الناس من لا يستطيع التغيير إلا بالقلب فعليه أن ينكر بقلبه ويكره المنكر ويعتزله .

فالرسول ذكر في هذا الحديث آخر مرحلة يصل اليها المغير لا المرحلة التي يبدأ بها فالمغير يبدأ بالأخف .
وقد ذكر العلماء درجات تغيير المنكر والحقيقة أن أغلب العلماء عيال على الامام الغزالي في هذه المسألة فنذكر كلامه . ان شاء الله تعالى باختصار مع الزيادة عليها عند اللزوم مع ذكر آراء علماء آخرين .

* * *

درجات تغيير المنكر

الدرجة الأولى : التعرف على المنكر :

وهو طلب المعرفة بجريان المنكر وذلك منهي عنه وهو التجسس فلا ينبغي أن يسترق السمع على دار غيره لسمع صوت الأوتار ولا أن يستنشق ليدرك رائحة الخمر ولا أن يمس ما في ثوبه ليعرف شكل المزمار ولا أن يستخير من جيرانه ليخبروه بما يجري في داره .

نعم : لو أخبره عدلان ابتداء من غير استخبار بأن فلانا يشرب الخمر في داره وبأن في داره خمرا أعده للشراب فله اذ ذاك أن يدخل داره لأنه خرج عن كونه تجسسا ولا يلزمه الاستئذان .

الدرجة الثانية : التعريف :

فان كثيرا من الناس يرتكبون المنكرات ولا يعلمون أنها منكرات فاذا علموا انها منكرات تركوها . وعلى ذلك فمن يرتكب منكرا يجب تعريفه أولا باللطف من غير عنف وذلك لأن في ضمن التعريف نسبة الى الجهل والحقم والتجهيل اىذاء وقلمما يرضى الانسان بأن ينسب الى الجهل بالأمر ولا سيما بالشرع فنقول له : ان الانسان لا يولد عالما ولقد كنا أيضا جاهلين بأمور الصلاة .

— اذا كان منكروه في عدم احسان الصلاة — فعلمنا العلماء ولعل قرينك خالية عن العلماء أو عالمها مقصر في شرح الصلاة وايضاها ، وانما شرط الصلاة الطمأنينة في الركوع والسجود وهكذا يتلطف به ليحصل التعريف من غير اىذاء فان اىذاء المسلم حرام محذور .

حكى ابراهيم النخعي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه نهى الرجال أن يطوفوا مع النساء فرأى رجلا يصلي مع النساء فضربه بالدرّة فقال الرجل : والله ان كنت أحسنت لقد ظلمتني وان كنت أسأت فما علمتني . فقال عمر : أما

شهدت عزمتي . فقال : ماشهدت لك عزمة . فألقى اليه الدرة وقال له :
 اقتصى . فقال : لا أقتصى اليوم . قال : فاعف عني . قال : لا اعفو فافترقا
 على ذلك ثم لقيه من الغد فتغير لون عمر فقال له الرجل يأمر المؤمنين كأني
 أرى ماكان مني قد أسرع فيك ؟ قال أجل . قال : فاشهد أني قد عفوت
 عنك . (٣)

الدرجة الثالثة : النهي بالوعظ والنصح والتخويف من الله :

وهذا أجدر بأن يكون محله المؤمنين قال تعالى : ﴿وَذَكَرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ تَنْفَعُ
 الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٤) وقال ﴿فَذَكَرْ بِالْقُرْآنِ مِنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ (٥)
 وهي أيضا تكون برفق ولين . قال تعالى : ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ
 وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (٦)

وهذه الدرجة تستخدم مع من يقدم على الأمر وهو عالم بكونه منكرا أو مع
 من أصر عليه بعد أن عرف كونه منكرا كالذي يواظب على شرب الخمر أو
 على الظلم أو على اغتياب المسلمين أو ما يجري مجراه فينبغي أن يوعظ
 ويخوف بالله تعالى وتورد عليه الأخبار الواردة بالوعيد في ذلك وتحكى له سيرة
 السلف وعبادة المتقين وكل ذلك بشفقة ولطف من غير عنف وغضب بل ينظر
 اليه نظر المترحم عليه ويرى اقدامه على المعصية مصيبة على نفسه اذ
 المسلمون كنفس واحدة وها هنا آفة عظيمة ينبغي أن يتوقاها الأمر أو الناهي
 فانها مهلكة وهي أن العالم يرى عند التعريف عز نفسه بالعلم وذل غيره بالجهل
 فرمما يقصد بالتعريف الازلال واطهار التمييز بشرف العلم واذلال صاحبه بالنسبة

(٣) الاحكام السلطانية للماوردي .

(٤) الداريات آية ٥٥ .

(٥) ق آية : ٤٥

(٦) النحل آية : ١٢٥ .

الى خسة الجهل فان كان الباعث هذا فهذا المنكر أقبح في نفسه من المنكر الذي يعترض عليه وذلك يرجع الى الرياء وطلب الجاه وهو الشهوة الخفية الداعية الى الشرك الخفى . ومن أمثلة هذا الاحتساب في القرآن قوله تعالى : ﴿وَأَنَا أَوْ يَاكُم لَعْلَى هَدَى أَوْ فِي ضَلَالٍ مَبِينٍ قُلْ لَا تَسْتَلُونَنَا عَمَّا أُجْرِمْنَا وَلَا نَسْتَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبَّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَهُوَ الْفَاتِحُ الْعَلِيمُ﴾ (٧)

الدرجة الرابعة : السب والتعنيف بالقول الغليظ الخشن :

وذلك يعدل اليه عند العجز عن المنع باللطف وظهور مبادئ الاصرار والاستهزاء بالوعظ والنصح وذلك مثل قول ابراهيم عليه السلام : ﴿أَفْ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ ولسنا نغنى بالسب الفحش بما فيه نسبه الى الزنا ومقدماته ولا الكذب بل أن يخاطبه بما فيه مما لا يعد من جملة الفحش كقوله يا فاسق يا أحمق يا جاهل ألا تخاف الله ومايجرى هذا المجرى فان كل فاسق فهو أحمق وجاهل ولو لا حمقه لما عصى الله .

ولهذا الرتبة أدبان :

أحدهما : أن لا يقدم عليها الا عند الضرورة والعجز عن اللطف .
والثاني : أن لا ينطق الا بالصدق ولا يسترسل فيه فيطلق لسانه الطويل بما لا يحتاج اليه بل يقتصر على قدر الحاجة فان علم أن خطابه بهذه الكلمات الزاجرة ليست تزجره فلا ينبغي أن يطلقه بل يقتصر على اظهار الغضب والاستحقار له والازدراء بمحله لأجل معصيته وان علم أنه لو تكلم ضرب ولو اكفهر وأظهر الكراهة بوجهه لم يضرب لزمه ولم يكفه الانكار بالقلب بل يلزمه أن يقطب وجهه ويظهر الانكار له .

(٧) سبأ : ٢٤ - ٢٦ .

ومن أمثلة هذا النوع من الاحتساب في القرآن الكريم قول هود لقومه بعد أن طالبت دعوته معهم : ﴿اعبدوا الله ما لكم من إله غيره أن أنتم إلا مفترون يا قوم لا أسألكم عليه أجرا إن أجرى إلا على الذي فطرني أفلا تعقلون . ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا إليه يرسل السماء عليكم مدرارا ويزدكم قوة إلى قوتكم ولا تتولوا مجرمين﴾ (٨)

قال الشيخ سعيد حوى : المرحلة الثالثة ان كان مسلما عنفناه وان كان غير مسلم كالذمى وأمثاله بقينا في حدود الجدل بالتي هي أحسن لأن الله عز وجل قال : ﴿ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن﴾ العنكبوت : ٤٦ ، ويلاحظ أن المرحلة الثالثة مرحلة فصام لا يصح أن تبقى لنا فيها مع أصحابها — ونعنى المسلمين — علاقة مخالطة .

قال ابن مسعود رضي الله عنه : جاهدوا المنافقين بأيديكم فان لم تستطيعوا الا أن تكفهم في وجوههم فاكفهموا . أهـ (٩)

الدرجة الخامسة : التغيير باليد :

وذلك ككسر الملاهي وارقة الخمر وخلع الحرير من رأسه وعن بدنه ومنعه من الجلوس عليه ودفعه عن الجلوس على مال الغير واخراجه من الدار المغصوبة بالحر برجله واخراجه من المسجد اذا كان جالسا وهو جنب ومايجري مجراه . ويتصور ذلك في بعض المعاصي دون بعض فأما معاصي اللسان والقلب فلا يقدر على مباشرة تغييرها . وفي هذه الدرجة أدبان :

أحدهما : أن لا يباشر بيده التغيير ما لم يعجز عن تكليف المحتسب عليه ذلك فاذا أمكنه أن يكلفه المشي في الخروج عن الأرض المغصوبة والمسجد فلا ينبغي أن يدفعه أو يجره وادا قدر على أن يكلفه اارقة الخمر وكسر الملاهي

(٨) هود : ٥٠ — ٥٢

(٩) حد الله ثقافة وأخلاص ص ٣٢١ .

فلا ينبغي أن يباشر ذلك بنفسه .

الثاني : ان يقتصر في طريقة التغير على القدر المحتاج اليه وهو أن لا يأخذ بلحيته في الأخراج ولا برجله اذا قدر على جره بيده ولا يحرق الملامى والصليب الذي أظهره النصارى بل يبطل صلاحيتها للفساد بالكسر ، وحد الكسر أن يصير الى حاجة تحتاج في استئناف اصلاحه الى تعب يساوى تعب الاستئناف من الخشب ابتداء وفي اراقة الخمور يتوق كسر الأواني ان وجد اليه سبيلا فان لم يقدر عليها الا بأن يرمى ظروفها بحجر فله ذلك وسقطت قيمة الظرف .

ولو كان الخمر في قوارير ضيقة الرأس ولو اشتغل باراقها طال الزمان وأدركه الفساق ومنعوه فله كسرها فهذا عذر وان كان لا يحذر ظفر الفساق به ومنهم ولكن كان يضيق وقته ويضيع في زمانه وتتعطل عليه أشغاله فله أن يكسرها فليس عليه أن يضيع منفعة بدنه وغرضه من أشغاله لأجل ظروف الخمر . وحيث كانت الاراقة متيسرة بلا كسر فكسره لزمه الضمان .

هل في التغير باليد ضمان :

يرى الامام أبو حامد الغزالي أن التغير اذا كسر قوارير الخمر وكانت الاراقة متيسرة بلا كسر فعليه الضمان .

قال ابن قدامة : وان كسر صليبا أو مزمارا أو طنبوراً أو صنماً لم يضمنه وقال الشافعي ان كان ذلك اذا فصل يصلح لنفع مباح واذا كسر لم يصلح لنفع مباح لزمه ماين قيمته مفصلاً أو مكسوراً لأنه أتلف بالكسر ما له قيمة وان كان لا يصلح لمنفعة مباحة لم يلزمه ضمانا وقال أبو حنيفة يضمن . ولنا أنه لا يحل بيعه فلم يضمنه . أهـ

وقال أيضا في كسر آنية من فضة أو ذهب : والصحيح أنه لا ضمان عليه نص عليه أحمد في رواية المروذي فيمن كسر ابريق فضة لا ضمان عليه لأنه

أُتلف ما ليس بمباح . أهـ (١٠)

فالشافعية يفرقون عند التغيير باليد بين ماذا كان هذا الشيء المكون منه المنكر يصلح بعد الكسر أو لا يصلح . فان كانت اجزأؤه تصلح للاستعمال فلا يكسره المغير بل يفصله الى أجزاء حتى ينتفع به . (١١)

قال المارودي الشافعي : وأما المجاهرة باظهار الملاهي المحرمة فعلى المحتسب أن يفصلها حتى تصير خشبا لتزول عن حكم الملاهي ويؤدب على المجاهرة بها ولا يكسرها ان كان خشبا يصلح لغير الملاهي . أهـ (١٢)

بينما يرى الحنابلة أن يكسرها ولا يشغل باله بكونها تصلح أو لا تصلح كما بين ذلك القاضي أبويعلى الحنبلي . (١٣)

والحنفية يرون أنه لا يضمن اذا كسر ما لا محرما لمسلم ويضمن اذا كان لكافر ليقوم ماأُتلف عنه . (١٤)

الدرجة السادسة : التهديد والتخويف :

وذلك كقول المغير للمحتسب عليه دع عنك هذا أو لأكسرن رأسك أو لأضربنك وماأشبهه والأدب في هذه الرتبة أن لا يهدده بوعيد لا يجوز له تحقيقه كقوله لأنهن دارك أو لأضربن ولدك أو لأخطفن زوجتك ومايجرى مجراه . ولكن له أن يزيد في الوعيد على ماهو في عزمه الباطن اذا علم أن ذلك يقمعه ويردعه وليس ذلك من الكذب المخذور بل المبالغة في مثل هذا معتادة .

(١٠) المعنى لابن قدامة ج ٥ ص ٤٤٧ ومابعدها (باب الغضب) .

(١١) هذا والله أعلم اذا كان الفصل على هذا النحو متيسرا فان لم يكن فلا يلزمه كما يتضح من كلام الغزالي .

(١٢) الاحكام السلطانية للمارودي ص ٣١٢ .

(١٣) الاحكام السلطانية لأبي يعلى .

(١٤) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للعمري ص ١٧٣ ومابعدها .

الدرجة السابعة : مباشرة الضرب بالجوارح :

ونقصد مباشرة الضرب باليد والرجل وغير ذلك مما ليس فيه شهر سلاح وهذا جائز للآحاد بشرط الضرورة والاقتصار على قدر الحاجة في الدفع فاذا اندفع المنكر فينبغي أن يكف ويراعي المحتسب التدريج فاذا احتاج الى شهر سلاح وكان يقدر على دفع المنكر بشهر السلاح وبالجرح فله أن يتعاطى ذلك ما لم تثر فتنة كما لو قبض فاسق مثلاً على امرأة وكان يضرب بمزمار معه وبينه وبين المحتسب نهر حائل أو جدار مانع فيأخذ قوسه (أو بندقيته) ويقول له خل عنها أو لأرمينك فان لم يخل عنها فله أن يرمى وينبغي أن لا يقصد المقتل بل المساق والفخذ وما أشبه ويراعي فيه التدريج وكذلك يسبل سيفه ويقول اترك هذا المنكر أو لأضربنك . (١٥)

قال العلامة عبد القادر عودة : اذا شوهد الجاني وهو يرتكب الجناية كان لأى شخص أن يمنعه بالقوة عن ارتكاب الجريمة وأن يستعمل القوة اللازمة لمنعه سواء كانت الجريمة اعتداء على حقوق الافراد كالسرقة أو اعتداء على حقوق الجماعة كشرب الخمر والزنا وهذا ما يسمى بحق الدفاع الشرعي العام . (١٦)

ومن كلام أبي حامد الغزالي السابق وغيره من العلماء يتضح أن استخدام القوة للعامة بشروط :

١ — أن يكون المنكر موجوداً في الحال .

٢ — أن يقتصر على الضرورة .

الدرجة الثامنة : جمع الأعوان وشهر السلام :

وهو أن لا يقدر عليه بنفسه ويحتاج فيه إلى أعوان يشهرون السلاح وربما

(١٥) انظر التشريع الجنائي لعبد القادر عودة ج ١ ص ٥٠٧ .

(١٦) نقلاً عن «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» للمعمرى ص ١٧٣ .

يستمد الفاسق أيضا بأعوانه ويؤدي ذلك إلى أن يتقابل الصفان ويتقاتلا فهذا قد ظهر الاختلاف في احتياجه الى اذن الامام .

فقال قائلون : لا يستقل آحاد الرعية بذلك لأنه يؤدي الى تحريك الفتن وعيجان الفساد وخراب البلاد . من هؤلاء الجويني وابن علان .

قال النووي : قال امام الحرمين رحمه الله لآحاد الرعية أن يصد مرتكب الكبيرة ان لم يندفع عنها بقوله ما لم ينته الأمر الى نصب قتال وشهر سلاح فإن انتهى الأمر الى ذلك ربط الأمر بالسلطان . أهـ^(١٧)

قال ابن علان : ويشترط لجواز الانكار الا يؤدي الى شهر سلاح فان أدى الى ذلك فلا يكون للعامة بل يربط بالسلطان . أهـ^(١٨)

وقال آخرون : لا يحتاج في ذلك الى اذن وهذا رأى الامام أبي حامد الغزالي وقال وهو الأقيس

وفصل آخرون في هذا الامر فقالوا : ان شهر السلاح للعامة لا يجوز في الأحوال العادية ويجوز في الأحوال الضرورية التي ان لم يشهروا فيها السلاح نهبت الأموال أو خربت البلاد ونحوه . ومن هؤلاء ابن العربي المالكي وجلال الدين العمري .

يقول العمري : اذا كان جواز شهر السلاح للأفراد أنفسهم للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر موضعاً للخلاف فاني يجوز ذلك للجماعات . أما في الأحوال الضرورية فكما يجوز للأفراد فيها تغيير المنكر بالقوة كذلك يصح تجويزها للجماعات أيضا مثل أن تهجم طائفة من قطاع الطريق على قرية فيجب على أهلها جميعا أن يقاوموهم ويخرجوهم عنها بل يجوز لهم أن يقتلوهم اذا دعت الضرورة الى ذلك ولنا أن نقول على ضوء ماقدمنا أنه يجوز لجماعة أن تشهر السلاح ضد أخرى ترتكب المنكر اذا :

(١٧) شرح صحيح مسلم للنووي . وانظر كتاب الإرشاد للجويني ص ٣٧٠ .

(١٨) دليل الفالحين لابن علان .

- ١ — لم يمكنها رفع الأمر الى الحكومة .
 - ٢ — ولم تخف حدوث فتنة واضطراب أحوال .
 - ٣ — وخافت حدوث منكر أكبر منه أن لم تشهر السلاح .
- ومع ذل فان مثل هذه الخطوة تكون دائما بمنزلة استثناء والراجع عندنا في الأحوال العادية أنه لا يجوز لجماعة أن تستخدم القوة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ضد فرد أو جماعة أخرى . أهـ (١٩)
- أما في حالة انعدام الامام أو وجوده مع كونه كافرا أو فاسقا لا يأمر بالمعروف ولا ينهي عن المنكر فيجوز لآحاد المسلمين — في هذه الحالة — أن يشهروا السلاح ويجنّدوا الجنود أمرا بالمعروف ونهيا عن المنكر مع مراعاة المصالح والمفاسد ويكون الخلاف السابق ذكره غير معتبر لأن أساسه وجود حاكم مسلم يأمر بالمعروف وينهي عن المنكر والله أعلم .
- « فهذه هي درجات تغيير المنكر وعلى المحتسب أن يبدأ بالأخف ثم يتدرج بعد ذلك حسب الترتيب السابق ولا يجوز له تعدي هذه الدرجات .

* * *

وهنا نبحث بعض الأمور المتعلقة بعملية الاحتساب

- ١ — هل يجوز قتل فاعل المنكر أثناء عملية الاحتساب :
- أفتى العلماء بأنه يجوز قتل فاعل المنكر اذا لم يندفع المنكر الا بقتله وبعد استنفاد الدرجات الشرعية في الامر بالمعروف والنهي كالوعظ والنصح وغيره .
- قال أبوبكر الجصاص : وفي هذه الأخبار دلالة على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لهما حالان يمكن فيها تغيير المنكر وإزالته ففرض على من أمكنه ازالة ذلك بيده أن يزيله وإزالته باليد تكون على وجوه منها أن لا يمكنه

(١٩) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للعمرى ص ٨١ .

أزالته إلا بالسيف وأن يأتي على نفس فاعل المنكر فعليه أن يفعل ذلك . كمن رأى رجلا قصده أو قصد غيره بقتله أو بأخذ ماله أو قصد الزنا بأمرأة أو نحو ذلك وعلم أنه لا ينتهي أن انكره بالقول أو قاتله بما دون السلاح فعليه أن يقتله . أهـ .

وقال أيضا : قال أبو حنيفة في السارق اذا أخذ المتاع وسعك أن تتبعه حتى تقتله ان لم يرد المتاع . قال محمد : وقال أبو حنيفة في اللص الذي ينقب البيوت يسعك قتله أهـ . (٢٠)

قال في الدر المختار من كتب الحنفية : (الأصل أن كل شخص رأى مسلما يزني يحل له قتله .. وعلى هذا المكابر بالظلم وقطاع الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة بأدنى شيء له قيمة وجميع الكبائر والأعونة والسعاة يباح قتل الكل ويثاب قاتلهم) .

وقد شرح ابن عابدين في حاشيته بعض ما ورد آنفا فقال :
المكابر : أى الآخذ علانية بطريق الغلبة والفهر .
وقطاع الطريق : أى اذا كان مسافرا ورأى قاطع طريق له قتله وان لم يقطع عليه بل على غيره لما فيه من تخليص الناس من شره وأذاه .
وجميع الكبائر : أى أهلها فيشمل كل من كان من أهل الفساد كالساحر وقاطع الطريق واللس واللوطي والخناق بمن عم ضرره ولا ينزجر بغير القتل .
والأعونة : كأنه جمع معين أو عوان بمعناه . والمراد به الساعي الى الحكام بالافساد فعطف السعاة عليه عطف تفسير وفي رسالة (أحكام السياسة) .
جمع النسفى : سئل شيخ الاسلام عن قتل الأعونة والظلمة والسعاة في أيام الفترة .. قال (يباح قتلهم لأنهم ساعون في الأرض بالفساد . فقليل : انهم يمتنعون عن ذلك في أيام الفترة ويحتفون . قال : وذلك امتناع ضرورة ولو ردوا

(٢٠) أحكام القرآن لأبي بكر الجصاص (حتمى المذهب) ج ٢ ص ٢٩ .

لعادوا لما نهوا عنه كما نشاهد

قال : وسألنا الشيخ أبا شجاع عنه فقال : يباح قتله ويثاب قاتله . أهـ (٢١)

أقول : يباح قتلهم اذا لم يظهروا التوبة أي بعد التأكد من استمرارهم على معصيتهم وقال القرطبي وهو مالكي : فالمنكر اذا أمكنت ازالته باللسان للنهائي فليفعله وان لم يمكنه الا بالعقوبة أو بالقتل فليفعل فان زال بدون القتل لم يجز القتل وهذا تلقى من قول الله تعالى ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ وعليه بنى العلماء انه اذا دفع الصائل على النفس أو على المال عن نفسه أو عن مال أو نفس غيره فله ذلك ولا شيء عليه . أهـ (٢٢)

* فان قيل : ان قتل فاعل المنكر وازهاق روحه ضرر أكبر من اتيان المعصية وأعظم فسادا منها لانه ازهاق روح .

فالجواب : ان المقصود من القتل هو اعدام المعاصي ونفيها عن المجتمع المسلم وحسم طريقها أما قتل فاعل المنكر فليس بمعصية .

قال الامام أبوحامد الغزالي وهو شافعي : وذلك كدفع الصائل على مال مسلم بما يأتي على قتله فإنه جائز لا على معنى أنا نفدي درهما من مال مسلم بروح مسلم فإن ذلك محال ولكن قصده لأخذ مال المسلمين بمعصية وقتله في الدفع عن المعصية ليس بمعصية وإنما المقصود دفع المعاصي . (٢٣)

— ولكن هناك مسألة متعلقة بهذا الموضوع وهي هل يعاقب القاتل في هذه الحالة من قبل الامام المسلم وهل هو آثم عند الله ؟ .

نقول : إن المحتسب إذا قتل العصاة — ولكن على أن يكون قتله بحق — فليس آثماً عند الله وللإمام المسلم بمعاقبته لأنه افتات على حق الامام لا على أنه قتل هذا العاصي .

قال سعيد حوى : وهناك مسألة ذكرها صاحب الهداية من كبار فقهاء

(٢١) حاشية ابن عابدين ج ٣ ، وايضا نقله الشيخ سعيد حوى في كتابه جند الله ص ٣٣٤ .

(٢٢) تفسير القرطبي ج ٤ ص ٤٦ وما بعدها ، تفسير الآية ٢٢ آل عمران .

(٢٣) احياء علوم الدين ج ٢ ص ١٢٢٢ .

الخنفية وهي لو قتل مسلم مرتدا دون الرجوع إلى رأى الامام هل يأثم عند الله ؟
 أفنى بأنه لا يأثم . وهذه قضية مهمة جدا وهي أن من حكم الشرع بجواز
 قتله .. كالزنادقة والملحدين يجوز لكل مسلم أن يقتلهم حتى مع وجود
 الإمام ، ولكن للإمام في هذه الحالة تعزيزه وعقوبته على ذلك . فمما يذكره —
 فقهاء الخنفية من عدم التقدم على رأى الامام لا بالنسبة للامم عند الله ولكن
 بالنسبة لحق الإمام على المسلم في ذلك . هذا في حالة وجود الامام أما في
 حالة عدم وجوده فلا شك أنه لا يخرج أبدا إذا قرر المسلم أن يتحمل مسؤولية
 عمله . (٢٤)

ونكرر أخيرا أنه لا يجوز قتل العاصي إذا كان منكروه يندفع بأقل من القتل
 كالوعظ أو الجرح فقط . يقول الشوكاني : وهو أن قتل (أي المحتسب)
 فشهيد وان قتل فاعل المنكر فبالحق والشرع قتله ولكنه يقدم الموعظة بالقول
 اللين . (٢٥)

٢ — إنكار المجاهرة ببعض المباحات :

هناك بعض المباحات إذا أظهرها المسلم تنكر عليه كمن يقبل زوجته أو
 يلتزمها في الطريق فهذا وإن كان مباحا إلا أنه ينكر عليه لما فيه من إثارة
 شهوات الناس والمجاهرة بما يجب التستر به .
 يقول أبويعلى : وليس يمنع إنكار المجاهرة ببعض المباحات كما ينكر
 المجاهرة بالمباح من مباشرة الأزواج والاماء . (٢٦)

٣ — دفع المنكر بأيسر الطرق :

فالمنكر يدفع بأيسر الطرق فإذا كان المنكر يندفع بالوعظ والتذكير

(٢٤) حند الله ص ٢٣٥ .

(٢٥) السيل الجرار للشوكاني ج ٤ ص ٥٨٦ . (٢٦) الاحكام السلطانية لأبي يعلى .

فلا يجوز في هذه الحالة التعنيف والشم وإن كان المنكر يندفع بالتغيير وإعدام المنكر نفسه لم يجوز ضرب فاعله وهكذا .. ولا يجوز كسر أواني الخمر إذا كنت في سعة من الوقت وتستطيع إراقها بدون كسر .
وقد مر بنا قول القرطبي : «فالمنكر إذا أمكنت إزالته باللسان للنهائي فليفعله وإن لم يمكنه إلا بالعقوبة أو بالقتل فليفعل فإن زال بدون القتل لم يجوز القتل . أهـ .

يقول أبو بكر بن محمد الحسيني الشافعي عن دفع الصائل : إن أمكنه الدفع بالكلام أو الصياح أو الاستغاثة بالناس لم يكن له الضرب فإن لم يندفع إلا بالضرب فله أن يضربه ويراعي فيه الترتيب فإن أمكن باليد لم يضرب به بالسوط وإن أمكن بالسوط لم يجوز بالعصا وإن أمكن بجرح لم يقطع عضوا وإن أمكن بقطع عضو لم يذهب نفسه فإن لم يندفع إلا بالأتان على نفسه فله ذلك . (٢٧) .

٤ — حكم اعتداء المحتسب وتجاوزه في دفع المنكر وهل يجوز للمحتسب عليه الدفاع عند وقوع التجاوز :

أعلم أنه إذا تجاوز المحتسب في دفع المنكر فضرب المحتسب عليه أو جرحه وكان منكراً يندفع بأقل من ذلك فالمحتسب في هذه الحالة مسؤول عن فعله أمام الله تعالى وأمام القضاء وفي هذه الحالة يجوز لفاعل المنكر صد المحتسب ودفع اعتدائه وتجاوزه وأما إذا لم يتعد المحتسب ولم يتجاوز الشرع فليس له دفعه .

يقول الشهيد عبدالقادر عودة : إذا استعمل المدافع في النهي عن المنكر أو تغييره وسيلة تزيد عما يقتضيه الحال فهو مسؤول عن هذه الزيادة وكذلك إذا تعدى الحدود المقررة لوسيلة من الوسائل فإذا غنف فاعل منكر فقذفه فهو

(٢٧) جملة كلمة حق .

مسؤول عن القذف لأن القذف لا يدخل في التعنيف وإذا كان المنكر يندفع بالتعنيف أو التهديد فضرب فاعل المنكر أو جرحه فهو مسؤول عن الضرب والجرح وإذا اندفع المنكر بضربة واحدة أو جرح واحد فضربه ضربة ثانية أو — جرحه جرحاً ثانياً فهو مسؤول عما فعل بعد إندفاع المنكر وإذا كان المنكر بتغييره باليد فليس له أن يتعدى الحدود المقررة للتغيير فإذا كان المنكر شرب الخمر أو احرازها فإن تغيير المنكر يكفي فيه إراقة الخمر فإذا أتلف الموائد المنصوبة في محل الخمار أو الأبواب أو الأمتعة وأحرقها فهو مسؤول عن ذلك. (٢٨)

وقال أيضاً : هل لفاعل المنكر حق الدفاع ؟ ليس لفاعل المنكر أن يتعدى على من يدفع المنكر بحجة أنه يدفع عن نفسه أو ماله طالما أن دافع المنكر لم يتجاوز حدود دفع المنكر فإذا تعدى هذه الحدود كان عمله اعتداء وكان لفاعل المنكر أن يدفع هذا الاعتداء. (٢٩)

٥ — صور أخرى لتغيير المنكر :

أعلم — رحمك الله أن هناك صور أخرى لتغيير المنكر وإزالته . فليس تغيير المنكر مقتصرًا على الأساليب السابقة من وعظ أو تغيير باليد أو تهديد أو ضرب . فهناك بعض المنكرات لا تزول بهذه الطرق لعجز في المحتسب أو لطبيعة ذلك المنكر ومن هذه الصور .

(أ) الشهادة لاثبات المنكر لأن في كتمانها شيوع للمنكر والفساد ولذلك يقول تعالى :

﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ (البقرة : ٢٨٣) .

وقال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى

(٢٨) التشريع الجنائي ج ١ ص ٥١٠ .

(٢٩) المرجع السابق ج ١ ص ٥١١ .

أنفسكم أو الوالدين والأقربين» (النساء : ١٣٥)

(ب) تغيير المنكر باليد عن طريق كتابة رسالة أو كتاب أو مقال فهذا كله من وسائل تغيير المنكر باليد . ومن وسائل التغيير باللسان إلقاء محاضرة أو درس .

(ج) الاستظهار بالحكومة المسلمة وذلك بطلب إعانة الجهات المختصة بذلك كصاحب الحسبة^(٣٠) أو جهاز الشرطة في الدولة المسلمة . وذلك عند العجز عن إزالته . ويدخل في ذلك التبليغ عن الجرائم التي تقع بعيدا عن السلطة .

٦ — كيفية التغيير بالقلب :

إذا عجز المسلم عن تغيير المنكر بيده أو لسانه فليس عليه إلا التغيير بالقلب لقول النبي ﷺ : «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان»

والتغيير بالقلب فرض عين على كل مسلم ومسلمة لأن كل مسلم يجب عليه أن يكره المنكر بقلبه والقلب الذي لا ينكر المنكر ولا يكرهه هو قلب ميت قد تودع منه وذلك هو قول النبي ﷺ : (تعرض الفتن على القلوب كالحصير عودا عودا فأبى قلب أشرها نكتت فيه نكتة سوداء وأبى قلب أنكرها نكتت فيه نكتة بيضاء حتى يصير على قلبين : على أبيض مثل الصفا فلا تضره فتنة مادامت السموات والأرض والآخرة أسود مربادا كالكوز مجخيا لا يعرف

(٣٠) وهي ولاية من الولايات الإسلامية في الدولة المسلمة . ومعنى آخر : انها وزارة اسلامية تكلف بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر ويكون صاحبها رجلا ذا دين ومرؤة وخشونة في الدين وعدم بالمنكرات الظاهرة . يقول ابن خلدون في مقدمته اما الحسبة وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو فرض على القائم بأمر المسلمين أن يعين لذلك من يراه أهلا له . أه . نقلا عن أصول الدعوة .

هروفا ولاينكر منكرا إلا ما أشرب من هواه» (رواه مسلم وغيره)^(٣١) .
يقول المنذري : ومعنى الحديث أن القلب إذا افتتن وخرجت منه حرمة
لعاصي والمنكرات خرج منه نور الايمان كما يخرج الماء من الكوز إذا مال
ر انتكس أهـ .

فتغيير المنكر بالقلب واجب على كل أحد لأن كل مسلم يستطيعه . ومعنى
لك أنه واجب حتى على القادر على التغيير باليد أو اللسان .
ذلك لأن القادر لا يستطيع — طبيعة — أن ينطلق إلى إنكار اللسان وإنكار
ليد وقلبه مطمئن بالمنكر راض به .

ذاك ، وهو لا يستطيع — شرعاً — أن يهم بعمل وقصده متجه إلى خلافه
نيته منعقدة على غيره إذ يفقد العمل ركنه المعنوي ويغدو حابطاً بغير ثواب أما
غير القادر ... فإنه يتعين عليه هذا الواجب وإلا فقد الحد الأدنى للايمان فليس
راء ذلك من الايمان حبة خردل . فليحذر الذين يظنون أنهم ناجحون من
غضب الله وعقابه .. وقلوبهم راضية بما حولهم من منكر وأحيانا مستبشرة به أو
(عбе وساخرة)^(٣٢) .

كن كيف يغير المسلم المنكر بقلبه ؟

(أ) أن يكره المنكر بقلبه ويبغضه سواء أكان حضر هذا المنكر أو غاب
عنه يقول النبي ﷺ : «إذا عملت الخطيئة في الأرض كان من شهدها
فكرها — وقال مرة أنكرها — كمن غاب عنها ومن غاب عنها فرضيها
كان كمن شهدها» .

(ب) أن يعزم على تغييره وإزالته عند توافر القدرة وحصولها لديه بقول أو
فعل .

(٣١) أنصر الترهيب والترغيب جـ ٣ ص ١٧١ ومعنى محيا أى مائلا وفسره البعض بأنه مكوس .

(٣٢) أركان الشرعية الاسلامية ص ٨١ .

(ج) هجر صاحب المنكر وقطع الصلة به فلا يجالسه ولا يؤاكلة ولا يعامله ولا يعينه ولا يقضي حوائجه ولا يدينه بالسلام أو يرد سلامه ويقاطعه مقاطعة تامة يشعر فيها بعزله وذلك كما فعل النبي ﷺ مع الثلاثة الذين خلفوا عن غزوة تبوك بغير عذر وهم كعب بن مالك ومرارة بن الربيع وهلال ابن أمية فإنه ﷺ هجرهم وقاطعهم وأعرض عنهم وأمر الصحابة أن يهجرهم ولبنوا على ذلك خمسين ليلة حتى إشتد بهم الحزن والندم وضائق عليهم الأرض بما رحبت فتابوا إلى الله فتاب الله عليهم ورفعت المقاطعة .

وكان بنو اسرائيل لا يقاطعون أصحاب المعاصي والمنكرات فاستحقوا اللعنة بذلك فعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : «إن أول ما دخل النقص على بني اسرائيل أنه كان الرجل يلقي الرجل فيقول : يا هذ اتق الله ودع ما تصنع فإنه لا يحل لك ثم يلقيه من الغد وهو على حاله فلا يمنعه ذلك أن يكون أكيله وشربه وقيمه فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض ثم قال : ﴿لن الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون . ترى كثيرا منهم يتولون الذين كفروا لبئس ما قدمت لهم أنفسهم﴾ إلى قوله ﴿فاسقون﴾ ثم قال : «كلا والله لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ولتأخذن على يد الظالم ولتأطرنه على الحق أطراً ولتقصرنه على الحق قصراً أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض ثم ليلعنكم كما لعنهم» رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وهذا لفظ أبي داود .

(د) البعد عن المكان الذي يجري فيه المنكر لقول النبي ﷺ : «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة تدار عليها الخمر» . وعن علي رضي الله عنه قال : صنعت طعاما فدعوت رسول الله ﷺ فرأى في البيت تصاوير فرجع» . رواه ابن ماجه باسناد رجاله رجال الصحيح .

وقد قال السلف : إذا لم يزل المنكر فزل أنت .
 فهذه الأربعة هي مستلزمات التغيير بالقلب . فمن رضي بالمنكر أو تابع عليه فهو آثم ويدل عليه حديث أم سلمة والذي فيه (ولكن من رضي وتابع) .
 قال النووي : وقوله ﷺ ولكن من رضي وتابع معناه ولكن الاثم والعقوبة على من رضي وتابع . وفيه دليل على أن من عجز عن إزالة المنكر لا يأثم بمجرد السكوت بل أنما يأثم بالرضى به أو بأن لا يكرهه بقلبه أو بالمتابعة عليه .
 أهـ .

والتغيير بالقلب أضعف الايمان لأن أثره ونفعه لا يمتد إلا لمرتكب المنكر فقط وليس له أثر واضح وبارز يعم الناس جميعا لذلك قال النبي ﷺ «وذلك أضعف الايمان» ولا يدل ذلك على ذم فاعله فقد يزداد ايمان المرء ولا يستطيع أن يغيره الا بقلبه فالإيمان هنا مجازي وهو الأعمال ولا شك أن التقرب بالكراهية القلبية فقط ليس كالتقرب بالتغيير والانكار بلسان أو يد فكان التغيير باليد أو اللسان أرفع مكانا وأعلى قدرا من التغيير بالقلب ولم يذكره ﷺ في معرض الذم وإنما ذكره ليعلم المكلف حقاره ما حصل له اذا غير بقلبه فيحاول أن يترقي لغيره درجات (٣٣) .

وقد يقول قائل : فما أثر هذا العمل وهو التغيير بالقلب ومافائده وهل ينجح في ازالة المنكر ؟

فالجواب أن نقول : «هذا الجزاء أن توافر كفيل بهز أركان الظالمين .. الذين يقارفون الفحشاء والمنكر . وان بدا في ظاهره أنه سلبى .. ضعيف . فلو توافر في مجتمع .. عدم الرضى بالمنكر قلبا وعدم المتابعة عملا .. فانه تتم «مقاطعة» ايجابية للمنكر لا يملك أمامها الا أن يخف أو يختفى .. لكنه لا يملك معها — أبدا — أن يتبجح ويتعالم .

(٣٣) انظر بذل المجهود للسهارنفورى ج ٦ ص ١٦٩ .

وهو مع توافر سائر أنواع الإنكار — من البعض — كفيل بحول الله — برد كل عدوان على شريعة الله وردعه وبغيره لا يستطيع البعض بألسنتهم أو بأيديهم أن يحققوا ما يبتغون انهم بغير انكار القلب من الجميع واعتزالهم للمنكر يبدون خارجين على رأي الكثرة التي ارتضت ذلك المنكر وهذا ما يضعف من «الحق» ومن «حملة الحق» ويفسح الطريق امام الباطل ليطش بالحق وأصحابه مستمسكا به هو عليه من باطل ومنكر . ولنا في التطبيق أن نتصور أثر هذا الجزاء اذا صدر تشريع يرخص في فتح محال لشرب الخمر فأنكر الجميع بقلوبهم ذلك أم أمتنع الجميع عن ممارسة ذلك المنكر واعتزلوه ... أيمن أن يعيش بعد ذلك مثل هذا التشريع ؟ (٣٤)

٧ — وفي نهاية الحديث عن أركان الحسبة يحسن بنا أن نعرض للمواطن التي تستحب فيها الحسبة والتي تحرم فيها . ولقد لخصها الاستاذ عبدالكريم زيدان في أصول الدعوة على النحو التالي :

متى يستحب الاحتساب :

- ١ — اذا علم المحتسب أن قوله لا يفيد ولكن لا يلحقه أذى منه وهذا على رأى بعض العلماء .
- ٢ — إذا علم المحتسب أن إنكاره يفيد ولكن يلحقه أذى ووجه الاستحباب إزالة المنكر مع تحمله الأذى .
- ٣ — اذا علم المحتسب أن احتسابه يفيد من ناحية أخرى كأن تقوى به قلوب المؤمنين وتنكسر أو تضعف شوكة الفاسقين أو يمهّد لازالته ولا يفيد فاعل المنكر برغم الأذى الذي يناله ما دام يتحمّله ولا يتعدى لغيره .

(٣٤) أركان الشريعة الإسلامية ص ٨٣ .

متى يحرم الاحتساب :

١ — اذا ألحق المحتسب من جرائمه أذى جسيما بغيره من أصحابه أو أقربائه أو رفقاءه أو عموم المسلمين حتى ولو قدرنا زوال المنكر لأنه يفضي الى منكر آخر وهو الحاق الأذى بالآخرين وهذا لا يجوز .

٢ — اذا أدى الى وقوع منكر أكبر من المحتسب عليه (فاعل المنكر) مع لحوق الأذى بالآخرين .

٣ — اذا لم يكن من ورائه الا الحاق الأذى الجسم بنفسه كقتله أو هتك عرضه دون أن يكون لاحتسابه أى مصلحة أو أي أثر في ازالة المنكر ورفع .

٤ — الأذى المخوف من جراء الاحتساب وبالتالي ينقله الى الاستحباب أو الحرمة وهو الأذى الذي يتحقق به زوال ما هو حاصل للمحتسب أو لغيره من سلامة أو عافية في جسمه أو عرضه أو حريته أو ماله وليس هو خوف امتناع هذه الأشياء وليس هو امتناع حصولها وعلى هذا فالضرب الشديد المؤلم والجرح وهتك العرض واتلاف عضو من البدن أو أذهاق الروح أو التعذيب الشديد أو السجن الشديد كل هذا ونحوه يعتبر من الأذى الذي ينقل الاحتساب من الوجوب الى الاستحباب أو الحرمة . (٣٥)

(٣٥) ولقد ناقشنا كل ذلك فيما سبق من الفصول فارجع اليه اذا أردت تفصيلا .

الباب السابع

شبهات حول الحسبة والرد عليها

يلقى علو الله ابليس بشبهاته حول الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الى
قلوب البعض ويكيد بكيده الضعيف ليعبد الناس عن هذا الغرض العظيم فتج
هذه الشبهات سبيلها الى قلوب المناققين فيروحوها بأفواهم وتلووها ألسنتهم ليخف
بها جنبهم الفاضح ونفاقهم البين الواضح وخور عزيمتهم وفساد نيتهم آجأنا اذ
واياكم من ذلك كله .

وهامي بعض من الشبهات الفاسدة والأراجيف المضللة الماردة والتي يتمسد
بها ويروجها فاعلو المنكرات أو تاركوا الحسبة .

الشبهة الأولى :

يقولون : ان تغيير المنكر باليد للحاكم وباللسان للعلماء وبالقلب لعام
المسلمين وهذا مايجمل عليه حديث ابي سعيد (من رأى منكرا فليغيره
بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان) .

وعلى هذا فمن أراد أن يغير المنكر بيده من عامة المسلمين فيجب عليه اذ
يستأذن الحاكم وأكثروا قولهم هذا بأن تغيير المنكر باليد للعامة يسبب فوضى في
البلاد واضطرابا وقتالا بين العباد وفنونا وأنواعا من الفساد .

والرد على ذلك أن نقول بتوفيق الله :

ان هذا كلام مضل لا يستند الى دليل ولا يقوم على برهان من كتاب أو سنة
أو أجماع فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على كل مسلم سواء أكان
حاكما أو محكوما ولم يرد نص شرعي بالتفريق بينهما والأدلة على فساد هذا القول
كثيرة بيينة واضحة منها :

١ — أن الأحاديث والآيات التي وردت في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
صريحة في أن تغيير المنكر يقع من عامة المسلمين وليس من خاصته
فحسب . من ذلك قول النبي ﷺ «من رأى منكرا فليغيره بيده فان
يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان» . فقله «من»
يدل على العموم . فكل فرد من أفراد الأمة الاسلامية مخاطب بهذا الأمر . و

يأت ما يخص هذا الأمر . فالنبي ﷺ لم يقل «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده إن كان واليا أو حاكما وليغيره بلسانه إن كان عالما وليغيره بقلبه إن كان من عامة المسلمين» . ولو أراد النبي ﷺ ذلك الذي تزعموه لقال ذلك . ومن زعم أن النبي ﷺ أراد ذلك فانه يتهم النبي ﷺ الذي أوتى جوامع الكلم انه لا يستطيع التعبير عما يريد له لانه عبر عنه بصيغة من صيغ العموم .

وقد فهمهم أيضا أبوسعيد الخدري رضي الله عنه من هذا الحديث أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يختص بالأمرأ والولاة فاستدل بهذا الحديث على جواز الاحتساب على الأمرأ والولاة أنفسهم وذلك عندما أنكر أحد المسلمين على مروان بن الحكم (١) حينما بدأ بخطبة العيد قبل الصلاة فقد روى مسلم في صحيحه عن طارق بن شهاب قال : (أول من بدأ الخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان فقام اليه رجل فقال الصلاة قبل الخطبة . فقال : قد ترك ما هنالك . فقال أبو سعيد : أما هذا فقد قضى ما عليه سمعت رسول الله ﷺ يقول : من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان) .

فهذا الحديث يدل على أن أبوسعيد فهم من عموم قول النبي ﷺ (من رأى منكم منكرا ...) أن تغيير المنكر باليد ليس قاصرا على الولاة ولا يحتاج الى اذنهم والله أعلم .

قال ابن الأخوة بعد ان ذكر حادثة مروان : ولقد كانوا فهموا من هذه العمومات دخول السلاطين تحته فكيف يحتاج الى اذنهم (٢) لانه الحسبة عبارة عن المنع من منكر لحق الله وصيانة للممنوع عن المنكر . أهـ (٣)

يقول عبد الله ناصح علوان : وأما ما يحتاج به البعض من حديث النبي ﷺ —

(١) وكان والد علي لديه في ذلك وقت .

(٢) أقول . بل كيف يكون قاصرا عليهم

(٣) معناه قرة في أحكام الحسبة .

فيما رواه مسلم — : «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان» أن الأمر بالمعروف باليد على الأمراء وباللسان على العلماء وبالقلب على عوام الناس .. فهذا الاحتجاج لا ينهض على دليل ولا يستند على حجة لأن لفظ «من» في قوله عليه الصلاة والسلام : «من رأى منكم» .. هو لفظ يدل على العموم ويشمل كل من استطاع تغيير المنكر باليد أو اللسان أو الانكار بالقلب سواء أكان المنكر من الأمراء أو العلماء أو عامة الناس اذا فقهوا الخطر الذي يترتب على تفشي المنكر ، وذلك للعموم الذي يدل عليه الحديث الذي سبق للعموم كلمة «أمة» الواردة في قوله تعالى ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ فان كلمة «أمة» تشمل الأمة بأسرها على اختلاف طبقاتها ومستوياتها سواء أكانوا حكاما أو علماء أم عامة ؟

وإلا كيف يتأتى للأمة أن تكون واقفة بالمرصاد للذين يتآمرون على دينها وأخلاقها ويعبثون بعقائدها ومقدساتها ويعيثون في الأرض ظلما وفسادا ويريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم كيف يتأتى لهم الوقوف اذا لم تتضافر الأمة بأسرها على مقاومة المنكر وتقف صفا واحدا أمام العابثين والظالمين .. ؟ ^(٤)

٢ — أن قول من قال ان التغيير باليد يكون من الحاكم فقط أو بأذن منه لم يقله أحد من علماء السلف أو الخلف . ^(٥)

وانما اختلفوا في تغيير المنكر الذي فيه شهر السلاح هل يحتاج لاذن الحاكم ؟

على قولين : أحدهما لا بد من الرجوع للحاكم واستأذنه والآخر لا يجب ذلك ، وقد مر بنا عرض هذا الخلاف .

أما القول بأن التغيير باليد ككسر آلات اللهو والخمارات ونحو ذلك يحتاج

(٤) تربية الأولاد في الاسلام ج ١ ص ٤٦٥ وما بعدها .

(٥) للقرطبي كلام يومه أنه يقول هذا القول سناقشه فيما بعد باذن الله تعالى في البحث .

الى اذن الوالى او الحاكم فلم يقله الا جماعة من المتأخرين أكثرهم ان لم يكن كلهم من علماء السلطان يقولون بذلك مدهانة ونفاقا فلا يعتد بكلامهم .

٣ — أن الذي قالوه انما هو تأويل لا يناسب سياق الأحاديث والآيات فلا يحق لنا ان نقبله الا من خير يقطع العذر أو حجة عقل ولا حجة من هذين المعنيين تدل على قبوله .

٤ — أن قولهم مردود عليهم من جهة أخرى وهي اذا كان الحاكم هو الذي يحرس المنكر ويدافع عنه ويقيمه وينهى عن المعروف ويقبحه ويؤذي من يفعله ويضيق عليه فأنى له أن يغير المنكر أو يأمر بالمعروف وكيف يكون الاستئذان منه .

وراعي الشاة يحمى الذئب عنها فكيف اذا الرعاة لها ذئاب
٥ — أنهم بذلك يعطلون واجبا من الواجبات وفرضا من الفروض ألا وهو واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فتقييد هذا الفرض بالاستئذان من الحاكم أو بقصره عليه فيه تعطيل لهذا الفرض العظيم . لذلك نجد أبا يوسف — من أصحاب أبي حنيفة يرى الهجوم على الدار التي يقام فيها المنكر بغير اذن ويعطل ذلك الحكم بأنه اذا احتج الى اذن لتعطل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . فيقول — رحمه الله — في تلك الدار التي يسمع منها صوت المعازف والملاهي :

أدخل عليهم بغير اذنهم لأن النهي عن المنكر فرض فلو لم يجز الدخول بغير اذن لامتنع الناس من اقامة الفرض . (١)

٦ — احتساب السلف والخلف رضوان الله عليهم على الولاة أنفسهم دليل على أن الحسبة لا تقتصر عليهم ولا تحتاج الى اذنهم .

من ذلك انكار أبي سعيد على مروان بن الحكم حينما أراد أن يخاطب قبل الصلاة في العيد فجذبه أبوسعيد بيده .

(٦) انظر اغائة اللهفان لابن القيم ج ١ ص ٢٤٥ .

فمن أبي سعيد قال : كان رسول الله ﷺ يخرج يوم الفطر والاضحى الى المصلى فأول شيء يبدأ به الصلاة ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس والناس جلوس على صفوفهم فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم فكان يريد أن يقطع بعثا قطعه أو يأمر بشيء أمر به ثم ينصرف . قال أبو سعيد : فلم يزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان وهو أمير المدينة في أضحى أو فطر فلما أتينا المصلى اذا منبر بناه كثير بن الصلت فاذا مروان يريد أن يرتقيه قبل أن يصلي فجذبت بثوبه فجذبني فارتفع فخطب قبل الصلاة فقلت له غيرتم والله فقال : أبو سعيد قد ذهب ماتعلم فقلت ما أعلم والله خير مما لا أعلم . فقال : ان الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة فجعلتها قبل الصلاة «رواه البخاري» (٧)

قال ابن حجر تعليقا على الحديث : وفيه انكار العلماء على الأمراء اذا صنعوا ما يخالف السنة . (٨)

فأبو سعيد غير المنكر بيده بجذب مروان الذي كان واليا ولم يكن أبو سعيد واليا .

قال النووي في شرح الحديث : وفيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وان كان المنكر عليه واليا وفيه أن الإنكار عليه يكون باليد لمن أمكنه ولا يجزى عن اليد باللسان مع امكان اليد . أهـ . (٩)

— ومن ذلك أيضا خروج ابن الأشعث ومن معه من فقهاء وقراء وشيوخ البصرة ومنهم سعيد بن جبير على عبد الملك بن مروان لفساد عهده ومنكراته .
— ومن ذلك ما صنعه العز بن عبد السلام سلطان العلماء حين بنى وزير السلطان الصالح أيوب ويدعى صاحب معين الدين غرفة فوق المسجد يلتقى فيها مع أصدقائه فأنكر عليه ذلك وأمر بهدم ما بنى فلم يفعل فرفع أمره الى

(٧) في صلاة العيدين باب الخروج الى الصلاة غير متر .

(٨) فتح الباري ح ٣ ص ١٢٥ .

(٩) شرح صحيح مسلم للنووي ح ٥ ص ١٧٨ .

السلطان فتغاضى عنه فغضب الشيخ لدينه وقال كلاما شديدا في السلطان وخرج بنفسه وأولاده يحملون القووس حتى هدم البناء ونقل ما على السطح .
فهذه الحوادث — وغيرها كثير — تبين أن السلف ومن تبعهم من العلماء كانوا ينكرون على الولاة أنفسهم وهذا دليل على أن الحسبة ليست قاصرة على الولاة ولا تحتاج لاذنهم .

٧ — ان الصحابة والتابعين والعلماء من بعدهم كانوا يغيرون المنكر بأيديهم دون الرجوع الى الوالي أو الحاكم وهذا دليل على فساد ما ذهب اليه هؤلاء المرجفون .

— من ذلك ما رواه البخاري تعليقا أن ابن عمر رأى فسطاطا على قبر عبد الرحمن فقال : انزعه يا غلام فانما يظله عمله . (١٠)

فالقاضي شريح — وهو من فقهاء التابعين — لم يضمن الرجل الذي كسر الطنبور وهذا دليل على أنه يجوز له أن يكسر هذا الطنبور عند القاضي شريح .
ومن ذلك ما فعله ابن تيمية وابن القيم — رحمهما الله — من تغيير للمنكرات باليد كتنظيم الأضرحة والنصب ومنع الصوفية من السماع في المساجد والغناء فيها ولم يكونا — رحمهما الله — من الولاة ولم يكن مأذون لهما من السلطان .

فابن تيمية قضى فترة من حياته في السجن بأمر من السلطان وكذلك ابن القيم .

يقول ابن القيم : وقد كان بدمشق كثير من هذه الأنصاب فيسر الله سبحانه كسرها على يد شيخ الاسلام وحزب الله الموحدين كالعمود المخلوق والنصب الذي كان بمسجد النارنج عند المصلى يعبد به الجهال والنصب الذي كان تحت الطاحون الذي عند مقابر النصارى ينتابه الناس للتبرك به وكان صورة صنم في نهر القلوط يندرون له ويتبركون به فقطع الله سبحانه النصب الذي كان عن

(١٠) الطرق الحكمية ص ٣٧٢ نقلا عن الأدلة الشرعية .

الرجبة يسرج عنده ويتبرك به المشركون وكان عمودا طويلا على رأسه حجر كالكرة وعند مسجد درب الحجر نصب قد بنى عليه مسجد صغير يعبد به المشركون يسر الله كسره . أهـ (١١)

وقال أيضا في هؤلاء الذين يغنون في المساجد وهو يقصد جهلة فرق المتصوفة : ومن أعظم المنكرات : تمكينهم من إقامة هذا الشعار الملعون هو وأهله في المسجد الأقصى عشية عرفة . ويقيمونه أيضا في مسجد الخيف أيام منى وقد أخرجناهم منه بالضرب والنفي مرارا ورأيتهم يقيمونه بالمسجد الحرام نفسه والناس في الطواف فاستدعيت حزب الله وفرقنا شملهم . أهـ (١٢)

فهذه الوقائع الصادقة التي وقعت من الصحابة ومن بعدهم من العلماء دالة على أن تغيير المنكر باليد ليس خاصا بالحكام فقط أو مشروطا بأذنهم والله أعلم .

٨ — انه اذا كان الانكار على الحكام والولاة أفضل درجات الجهاد وأعلاها كما بين النبي ﷺ حين قال «أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر» رواه أبوداود والترمذي وقال حديث حسن .

وعن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «سيد الشهداء حمزة ابن عبدالمطلب ورجل قام الى امام جائر فأمره ونهاه فقتله» رواه الترمذي وقال صحيح الاسناد أقول : اذا كان ذلك هو أفضل الجهاد فكيف يحتاج الى اذنه .

٩ — أن النبي ﷺ أقر من غير المنكر بيده دون أن يرجع اليه ﷺ أو يستأذنه .

من ذلك ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما أن أعمى كانت له أم ولد تشتم النبي ﷺ وتقع فيه فينهاها فلا تنتهي ويزجرها فلا تنزجر فلما كان ذات ليلة

(١١) اغاثة اللفهان ج ١ ص ٢٣٠ .

(١٢) السابق ج ١ ص ٢٤٩ (طبعة دار التراث) .

جعلت تقع في النبي ﷺ وتشتمه فأخذ المعول فوضعه في بطنها وانكأ عليها فقتلها فلما أصبح ذكر ذلك للنبي ﷺ فجمع الناس فقال : أنشد رجلا فعل ما فعل لي عليه حق إلا قام : قال : فقام الأعمى يتخطى الناس وهو يتدلل حتى قعد بين يدي النبي ﷺ فقال يارسول الله أنا صاحبها كانت تشتبك وتقع فيك فأنهاها فلا تنتهي وأزجرها فلا تنزجر وكان لي منها ابنان مثل اللؤلؤ وكانت لي رقيقة فلما كان البارحة جعلت تشتبك وتقع فيك فأخذت المعول فوضعت في بطنها واتكأت عليه حتى قتلتها فقال النبي ﷺ ألا اشهدوا أن دمها هدر» رواه أبوداود والنسائي .

فهذا الرجل غير المنكر بيده فقتل زوجته التي تشتم النبي ﷺ لأن منكرها لا يزول الا بالقتل ولم يعلم النبي ﷺ بذلك — وهو الحاكم وقتذاك — ولم ينكر فعله بعد علمه بذلك . وفي اقرار النبي ﷺ لهذا الفعل دليل على جواز تغيير المنكر باليد لآحاد الرعية وانه ليس قاصرا على الحكام او محتاجا الى اذنهم وموافقتهم ومثل ذلك ما رواه أبوداود عن علي رضي الله عنه أن يهودية كانت تشتم النبي ﷺ وتقع فيه فخنقها رجل حتى ماتت فأطّل رسول الله ﷺ دمها» «وهو حديث جيد» .

١٠ — وقوع الاجماع على ان تغيير المنكر باليد جائز لآحاد الرعية ولا يحتاج الى اذن أحد حاكم أو محكوم . نقل الاجماع كثير من العلماء كالغزالي والقرطبي والنووي والجويني وابن الأخوة وابن علان . قال القرطبي : أجمع المسلمون فيما ذكر ابن عبد البر أن المنكر واجب تغييره على كل من قدر عليه وأنه اذا لم يلحقه بتغييره الا اللوم الذي لا يتعدى الى الأذى فان ذلك لا يجب أن يمنعه من تغييره فان لم يقدر فليسانه فان لم يقدر فليقبله ليس عليه أكثر من ذلك واذا أنكر بقلبه فقد أدى ما عليه لم يستطع سوى ذلك . أهـ . (١٣)

(١٣) تفسير القرطبي ج ٤ ص ٤٦ سورة آل عمران آية ٢٢ .

وقال أيضا : قال ابن عطية : والاجماع منعقد على أن النهي عن المنكر فرض لمن أطاقه وأمن الضرر على نفسه وعلى المسلمين فان خاف فينكر بقلبه ويهجر ذا المنكر ولا يخالطه أهـ (١٤)

فالقراطي رحمه الله نقل الاجماع على وجوب تغيير المنكر على كل من قدر عليه وأمن الضرر ولم يشترط الا القدرة وهي قد توجد في غير الولاة والحكام . وقال النووي : قال العلماء : ولا يختص الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأصحاب الولايات بل ذلك جائز لآحاد المسلمين . قال امام الحرمين : والدليل عليه اجماع المسلمين فان غير الولاة في الصدر الأول والعصر الذي يليه كانوا يأمرؤن الولاة بالمعروف والنهي عن المنكر من غير ولاية» (١٥)

قال الامام أبو حامد الغزالي : واستمرار عادات السلف على الحسبة على الولاة قاطع باجماعهم على الاستغناء عن التفويض . أهـ (١٦)

قال ابن الاخوة : وكانت من عادات السلف الحسبة على الولاة قاطعا باجماعهم على الاستغناء عن التفويض . أهـ (١٧)

قال امام الحرمين الجويني : فلا يتخصص الأمر بالمعروف الولاة بل ذلك ثابت لآحاد المسلمين والدلي عليه الاجماع ايضا . أهـ (١٨)

ونقله ايضا ابن علان في دليل الفالحين . (١٩)

١١ — أما قولكم بأن تغيير المنكر باليد يسبب فوضى واضطراباً اذا كان بغير اذن الحاكم فادعاء لا دليل عليه من شرع أو واقع فان السكوت عن المنكر وتركه يتفشى هو الفوضى كل الفوضى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

(١٤) تفسير القرطبي ج ٥ ص ٣٨٣ . سورة النساء آية ١١٤ .

(١٥) شرح صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٢ وما بعدها . شرح حديث (من رأى منكم منكرا ...) .

(١٦) احياء علوم الدين ج ٢ ص ١٢٠٨ .

(١٧) معالم القرية في احكام الحسبة .

(١٨) الارشاد للجويني .

(١٩) دليل الفالحين ج ١ ص ٤٦٥ .

من شرع الله وشرع الله تعالى لا يأتي الا بخير وحاشا له أن يأتي بشر أو
نوضى .

وهذا الكلام الذي تقولونه من أن تغيير المنكر باليد بدون اذن الوالي يسبب
نوضى هو قول مردود من جهة أخرى لأن الشرع وضع شروطا في الأمر
بالمعروف والناهي عن المنكر وهذه الشروط تقضي بطبيعتها على تلك الفوضى
المزعومة . منها أن يكون المحتسب عالما بحقيقة ما يأمر به وما ينهى عنه حتى
لا يأمر بمحرم أو ينهى عن معروف . ومنها أن يكون ذا خلق حسن صابرا رفيقا
وأن يلتزم بالدرجات الشرعية في تغيير المنكر . والتي ذكرناها سابقا وهي أن يبدأ
بالتعريف ثم الوعظ الى آخره — حتى لا يجوز على أحد .

ثم وضع الشرع قيودا أخرى بعدا عن الفوضى وهي أن لا يترتب على تغيير
المنكر منكر أكبر منه أو تفويت مصلحة أعلى منه .

فهذا كله يقضي على الفوضى التي يزعمونها ويحتجون بها على اسقاط
واجب تغيير المنكر باليد لآحاد الرعية .

وهنا نذكر حديثا لرسول الله ﷺ يبين فيه أن تغيير المنكر واقامة حدود الله
تسبب النجاة والفلاح بينما يظن الجاهلون أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
يسبب الهلاك والفوضى .

فنعن النعمان بن بشير رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : «مثل القائم في
حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فصار بعضهم أعلاها
وبعضهم أسفلها وكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من
فوقهم فقالوا : لو أنا خرقتنا في نصيبنا خرقتا لم نؤذ من فوقنا فان تركوهم
وما أرادوا هلكوا جميعا وان أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعا» رواه
البخاري .

فالذين يأتون المكر ظنوا أنهم بفعلهم المنكر واقامتهم عليه يعيدون عن
الفوضى والاضطراب (الناتج عن أنهم يؤذون من فوقهم على ظهر السفينة) . فلو

تركهم القائمون بأمر الله وشأنهم ولم يمنعوهم ويأخذوا على أيديهم لكانت
 الفوضى الحقيقية والهلاك المؤكد أجازنا الله وإياكم من ذلك .
 ورحم الله الامام أبابكر الحصص اذ يوضح مدى الفوضى الناتجة عن ترك
 التغيير باليد فيقول :

«ولم يدفع أحد من علماء الأمة وفقائها سلفهم وخلفهم وجوب ذلك الا قومه
 من الحشو وجهال أصحاب الحديث فانهم انكروا قتال الفئة الباغية والأمر
 بالمعروف والنهي عن المنكر بالسلاح وسمو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
 فتنة اذا احتيج فيه الى حمل السلاح وقتال الفئة الباغية مع ما قد سمعوا فيه من
 قول الله تعالى ﴿فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله﴾ وما يقتضيه اللفظ
 من وجوب قتالها بالسيف وغيره وزعموا مع ذلك أن السلطان لا ينكر عليه الظلم
 والجور وقتل النفس التي حرم الله وانما ينكر على غير السلطان بالقول أو اليد
 بغير سلاح فصاروا شرا على الأمة من اعدائها المخالفين لها لأنهم اقعدوا الناس
 عن قتال الفئة الباغية وعن الانكار على السلطان الظلم والجور حتى أدى ذلك
 إلى تغلب الفجار بل المجوس واعداء الاسلام حتى ذهبت الثغور وشاع الظلم
 وخرجت البلاد وذهب الدين والدنيا وظهرت الزندقة والغلو ومذاهب الثنوية
 والخرمية والمزدكية والذي جلب ذلك كله عليهم ترك الأمر بالمعروف والنهي عن
 المنكر والانكار على السلطان الجائر والله المستعان . أهـ (٢٠)

من ذلك كله تعلم أن تغيير المنكر باليد لا يسبب فوضى كما يدعي هؤلاء
 المرجفون وبذلك تسقط حججهم الواهية في قصرهم التغيير باليد على الولاة
 والحكام والله المستعان وعليه التكلان .

١٢ — الدليل الأخير وهو أقوال العلماء في تلك المسألة .

أولاً : من أقوال الشافعية :

فمن أقوالهم في أن تغيير المنكر ليس قاصراً على الولاة .

(٢٠) أحكام القرآن للحصص ج ٢ ص ٢٩ وما بعدها .

— قال الامام النووي : قال العلماء : ولا يختص الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأصحاب الولايات بل ذلك جائز لآحاد المسلمين . (٢١)

— وقال أيضا : قال امام الحرمين رحمه الله ويسوغ لآحاد الرعية أن يصد مرتكب الكبيرة ان لم يندفع عنها بقوله ما لم ينته الأمر الى نصب قتال وشهر سلاح فان انتهى الأمر الى ذلك ربط الأمر بالسلطان . أهـ (٢٢)

— يقول امام الحرمين : فاذا ثبت ما قلنا أصلا فلا يتخصص بالأمر بالمعروف والولاية بل ذلك ثابت لآحاد المسلمين والدليل عليه الاجماع أيضا فان غير الولاية من المسلمين في الصدر الأول والعصر الذي يليه كانوا يأمرن بالمعروف وينهونهم عن المنكر مع تقرير المسلمين اياهم وترك توبيخهم على التشاغل بالأمر بالمعروف من غير ولاية . (٢٣)

وقال أيضا : وللأمر بالمعروف أن يصد مرتكب الكبيرة بفعله إن لم يندفع عنها بقوله ويسوغ لآحاد الرعية ذلك ما لم ينته الأمر الى نصب قتال وشهر سلاح فان انتهى الأمر الى ذلك ربط ذلك الأمر بالسلطان فاستغنى عنه . أهـ (٢٤)

وقال أيضا : والدعاء الى المعروف والنهي عن المنكر يثبت لكافة المسلمين اذا قدموا بثبت وبصيرة وليس الى الرعية إلا الموعظ والترغيب والترهيب من غير فظاظة وملق ومن ظهر منه الصدق والديانة وتجرد لله تعالى وأوضح الحق وأبانه على تخضع لله واستكانة ثم زان برفقه شأنه ومادخل الرفق أمرا الا زانه نجح كلامه في المستكبرين في زمانهم المتولين بأركانهم فان لم يرعوا لم يكن للرعية المكادحة وشهر الأسلحة ولكنهم ينهون الأمور الى الولاية ثم انهم يرون رأيهم

(٢١) شرح صحيح مسلم للنووي ج ٢ ص ٢٢ ، ٢٣ .

(٢٢) المرجع السابق .

(٢٣) الإرشاد ص ٣٦٨ — ٣٧٠ .

(٢٤) الإرشاد ص ٣٦٨ — ٣٧٠ .

في فنون الردع كما سبق تفصيلها .

فاد قبل : أليس الولاة يعتنون بتقويم المكاييل والموازين ؟ ان تولى السلطان أبوابا في الأمر بالمعروف فلا معترض عليه فيها ولكن لا يحسن به الا ما يتعلق بالسياسة ولو تصدى للأمر بالتقويم والجريان على المنهج القويم والمسلوك المستقيم آحاد من المسلمين محتسبين كانوا غير ممنوعين ولا مدفوعين . أهـ (٢٥)

فيبين هنا امام الحرمين بعض من درجات تغيير المنكر فيذكر ان منها الوعظ والترغيب والترهيب ثم يبين بعد ذلك انه لم يندفع المنكر فليس لآحاد الرعية شهر السلاح وهذا يدل على أن ما قبل ذلك من درجات يجوز لآحاد الرعية استخدامها والعمل بها كالتغيير باليد وضرب فاعل المنكر والله أعلم .

— يقول الامام الغزالي عند الحديث عن التغيير باليد : فاعلم أن الزجر انما يكون عن المستقبل والعقوبة تكون على الماضي والدفع على الحاضر الراهن وليس الى آحاد الرعية الا الدفع وهو اعدام المنكر . أهـ (٢٦)

وهذا يبين أن دفع المنكر واعدامه وهو ما يسمى التغيير باليد جائز لآحاد المسلمين عند الامام الغزالي .

وقال أيضا : الدرجة السابعة : مباشرة الضرب باليد والرجل وغير ذلك مما ليس فيه شهر سلاح وذلك جائز للآحاد بشرط الضرورة والاقتصار على قدر الحاجة في الدفع . أهـ (٢٧)

وقال في الدرجة الثامنة وهي شهر السلاح : كل من قدر على دفع المنكر فله أن يدفع ذلك بيده وبسلاحه وبأعوانه أهـ (٢٨)

(٢٥) عياث الأئم لمحيوي .

(٢٦) حياء عيود الدين ح ٢ ص ١٢٣٦ .

(٢٧) احياء عيود الدين ح ٢ ص ١٢٣٨ .

(٢٨) السابق ح ٢ ص ١٢٣٩ .

يقول ابن علان : ولا فرق في وجوب الانكار بين أن يكون الأمر ممثلاً
 مأمر به مجتنباً مانهياً عنه أولاً ، ولا بين كون كلامه مؤثراً أولاً . وظاهر كلام
 المصنف (٢٩) الاجماع على ذلك . فقول بعض بسقوط الوجوب عند العلم بعدم
 التأثير أخذاً من أحاديث تصرح بذلك ليس في محله . ولا بين كون الأمر والياً
 أو غيره اجماعاً أخذاً بعموم «من» (٣٠) الشامل لذلك جميعه أهـ (٣١)

وقال أيضاً في شرح حديث «مثل القائم في حدود الله والواقع
 فيها...» (٣٢) مانصه : (والمراد بالحدود) على هذا (مانهياً الله عنه) من
 المحرمات ولو صغائر أو القائم بالحدود على من فعل ما يقتضيه والمراد من
 الحدود على هذا الجلد للزاني وللقاذف ونحو ذلك . والثاني خاص بولي الأمر
 بالمعروف والأول عام لسائر أرباب الايمان بشرطه . أهـ (٣٣)

— يقول ابن كثير في تفسيره لقوله تعالى ﴿وَلَتَكُنْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ.....﴾ آل عمران : ١٠٤ مانصه : والمقصود من هذه الآية أن تكون
 فرقة من هذه الأمة متصدية لهذا الشأن . وإن كان ذلك واجبا على كل فرد من
 الأمة بحسبه كما ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ
 «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع
 فبقلبه وذلك أضعف الايمان» وفي رواية «وليس وراء ذلك من الايمان حبة
 خردل» أهـ (٣٤)

أما أقوال السادة الشافعية في عدم الاحتياج الى اذن الامام وأن تغيير المنكر

(٢٩) ويقصد الامام النووي .

(٣٠) في قوله ﷺ «من رأى منكم منكراً...» .

(٣١) دليل الفالحين شرح ياض الصالحين ج ١ ص ٤٦٤ .

(٣٢) انظر هذا الحديث بتمامه في الدليل الحادي عشر على عدم استئذان الحاكم ص ٨٨ من هذا
 البحث .

(٣٣) المرجع السابق ص ٤٧٢ .

(٣٤) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٣٩١ .

لا يفتقر الى اذن الامام فهي والله الحمد والمنة كثيرة .

يقول ابن الأخوة : ومن شرط المحتسب أن يكون مسلماً حراً بالغاً عاقلاً عدلاً قادراً حتى يخرج منه الصبي والمجنون ويدخل فيها آحاد الرعية وإن لم يكونوا مأذونين ويدخل فيه الفاسق والرقيق والمرأة (٣٥)

ويقول أيضاً : وكانت من عادات السلف الحسبة على الولاة قاطعاً باجماعهم على الاستغناء عن التفويض وكل من أمر بالمعروف وإن كان المتولي راضياً فذلك وإن كان ساخطاً فسخطه عليه منكر يجب الإنكار عليه وكيف يحتاج إلى إذنه ويدل على ذلك عادة السلف في الإنكار على الأئمة . أهـ (٣٦)

قال الإمام أبوحامد الغزالي : الشرط الرابع كونه مأذوناً من جهة الامام والوالي ، فقد شرط قوم هذا الشرط ولم يشترطوا للأحاد من الرعية الحسبة وهذا الاشتراط فاسد فإن الآيات والأخبار التي أوردناها تدل على أن كل من رأى منكراً فسكت عليه عصي إذ يجب نهيه أينما وكيفما رآه على العموم فالتخصيص بشرط التفويض من الامام تحكم لا أصل له أهـ (٣٧) .

وقال أيضاً : أما التعريف والوعظ فكيف يحتاج إلى إذن الامام وأما التجهيل والتحميق والنسبة إلى الفسق وقلة الخوف من الله وما يجري مجراه فهو كلام صدق والصدق مستحق بل أفضل الدرجات كلمة حق عند امام جائر كما ورد في الحديث فإذا جاز الحكم على الامام على مراغمته فكيف يحتاج إلى إذنه وكذلك كسر الملاهي وإراقة الخمر فإنه تعاطي ما يعرف كونه حقاً من غير اجتهاد فلم يفتقر إلى الامام أهـ (٣٨) .

وقال أيضاً في الدرجة الثامنة وهي شهر السلاح وجمع الأعوان : فهذا قد

(٣٥) معالم القرة في أحكام الحسبة .

(٣٦) المرجع السابق .

(٣٧) احياء علوم الدين ج ٢ ص ١٢٠٧ .

(٣٨) السابق ج ٢ ص ١٢٠٨ .

ظهر الاختلاف في احتياجه إلى إذن الإمام .
فقال قائلون : لا يستقل آحاد الرعية بذلك لأنه يؤدي إلى تحريك الفتن
هيجان الفساد وخراب البلاد . وقال آخرون : لا يحتاج إلى الاذن وهو
لأفيس . أهـ (٣٩) .

فالامام الغزالي لا يوجب استئذان الامام في أي درجة من درجات تغيير
المنكر .

— وأجاب الدكتور عمر عبدالرحمن — وهو شافعي المذهب — عن سؤال
ما نصه : هل يجوز استخدام القوة في تغيير المنكر للأفراد كتخطيم السيارة
عمدا أو كسر آلة موسيقية أو الاعتداء على خمرور مثلا . قائلا : نعم يجوز
ذلك بل قد يجب .

أولا لقوله ﷺ «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده» ومن تفيد العموم
فيجوز بل يجب على آحاد الرعية وأفرادها أن يغيروا المنكر بأيديهم ولا يتوقف
ذلك على إذن أصحاب السلطة .. إلى أن قال فضيلته : «وكيف يستأذن من
إلى الأمر إذا كان هو قد جعل المنكر معروفا فأحل الربا والزنا والخمر والمسارح
والمراقص ووقف رجال الشرطة يحرسون هذه الأماكن ويجعلون لها حماية فهل
يستأذن ولي الأمر في النهي عن المنكر الذي رعاه وحماه واعتنى به أشد الاعتناء
بجعلها من موارد الدولة وترويج السياحة أهـ (٤٠) .

— وقال الماوردي : وهكذا لو ابتدع بعض المنتسبين إلى العلم قولاً خرق به
لاجماع وخالف فيه النص ورد قول العلماء عصوه أنكره عليه وزجره عنه فإن أفلح
وتاب وإلا فالسلطان بتهديب الدين أحق . أهـ (٤١)

وفي هذا دليل على أن المحتسب له أن ينكر على العالم نفسه بالقول فدل

(٣٩) إحياء علوم الدين ج ٢ ص ١٢٣٩ .

(٤٠) جريدة النور عدد ١٣ رجب ١٤٠٨ هـ نقلا عن الأدلة الشرعية .

(٤١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٩٩ فما بعدها .

على أن الإنكار بالقول لا يختص بالعلماء كما يزعمون ولكن يجوز للعام
الإنكار بالقول — وعلى العلماء أنفسهم — وفي هذا أيضا رد على الذين يقولون
أنه ليس للامة وآحاد الرعية إلا التغيير بالقلب فهذه الصورة التي ذكره
الماوردي تغيير باللسان والقلب .

— ويقول ابن حجر معلقا على حديث إنكار أبي سعيد على مروان : وفيه
إنكار العلماء على الأمراء إذا صنعوا ما يخالف السنة أهـ^(٤٢)
وهذا يدل على أن العلماء لهم التغيير باليد لا باللسان فقط كما يزعم الكثير
من الجهلة .

ثانيا : من أقوال الحنفية :

قال في الدر المختار عن تغيير المنكر باليد كالأخراج من الدار وكسر دنان
الخمر : (ويقيمه كل مسلم حال مباشرة المعصية) قنية (و) أما (بعده) ف (ليس
ذلك لغير الحاكم) والزوج والمولى أهـ .

وقال ابن عابدين في حاشيته معلقا على ذلك : (قوله ويقيمه الخ) أي التعزير
الواجب حقا لله تعالى لأنه من باب إزالة المنكر والشارع ولي كل أحد ذلك
حيث قال ﷺ من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه ...
الحديث بخلاف الحدود لم يثبت توليتها إلا للولاة وبخلاف التعزير الذي يجب
حقا للعبد بالقذف ونحوه فإنه لتوقفه على الدعوى لا ليقيمه إلا الحاكم إلا أن
يحكما فيه ... وأما قوله يقيمه كل مسلم فقد صرح به في الفتح وغيره (قوله
وأما بعده الخ) تصريح بالمفهوم قال في القنية : لأنه لو عزره حال كونه مشغولا
بالفاحشة فله ذاك لأنه نهى عن المنكر وكل واحد مأمور به وبعد الفراغ ليس
بني لأن النهي عما مضى لا يتصور فيتمحض تعزيرا وذلك إلى الامام أهـ^(٤٣) .

(٤٢) فتح الباري ح ٣ ص ١٢٥ .

(٤٣) حاشية ابن عابدين ح ٣ ص ٣٥٠ . واحتصار . وراجع أيضا حند الله ص ٣٣٥ .

— قال الجصاص : وفي هذه الأخبار دلالة على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لهما حالان : حال يمكن فيها تغيير المنكر وإزالته ففرض على من أمكنه إزالة ذلك بيده أن يزيله وإزالته باليد تكون على وجوه منها : أن لا يمكنه إزالته إلا بالسيف وأن يأتي على نفس فاعل المنكر فعليه أن يفعل ذلك كمن رأى رجلاً قصد غيره بقتله أو بأخذ ماله أو قصد الزنا بأمرأة أو نحو ذلك وعلم أنه لا ينتهي أن أنكره بالقول أو قاتله بما دون السلاح فعليه أن يقتله .. أهـ

وقال أيضاً : قال أبو حنيفة في السارق إذا أخذ المتاع : وسعك أن تتبعه حتى تقتله أن يرد المتاع . قال محمد : قال أبو حنيفة في اللص الذي ينقب البيوت يسعك قتله أهـ^(٤٤) .

فهذا الكلام يدل على أن كل إنسان يستطيع أن يدفع المنكر عن نفسه أو غيره حتى ولو بالقتل ولا يختص بالولاية لا ينقب بيوتهم اللصوص . — يقول ابن نجيم وهو يبحث في التعزير : قالوا : لكل مسلم إقامته حال مباشرة المعصية وأما بعد الفراغ منها فليس ذلك لغیر الحاكم .^(٤٥)

ثالثاً : من أقوال المالكية :

قال القاضي عياض : فحق المغير أن يغيره (أي المنكر) بكل وجه أمكنه زواله به قولاً كان أو فعلاً فيكسر آلات الباطل أو يريق المسكر بنفسه أو يأمر من يفعله وينزع المغصوب ويرده إلى أصحابه بنفسه أو يأمره إذا أمكنه . أهـ^(٤٦) قال الامام أبوبكر الطرطوشي : انظروا رحمكم الله أينما وجدتم سدره أو شجرة يقصدها الناس ويعظمونها فيرجعون البرء والشفاء من قبلها ويضربون بها

(٤٤) أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٢٩ وما بعدها .

(٤٥) شرح صحيح مسلم ج ١ ص ٥١ .

(٤٦) البحر الرائق ج ٥ ص ٤٢ نقلاً عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للعمري .

المسامير والخرق فهي ذات أنواط فاقطعوها .^(٤٧)

— قال ابن العربي معلقاً على الحديث «من رأى منكم منكراً...» وفي هذا الحديث من غريب الفقه أن النبي بدأ في البيان بالأخير في الفعل وهو تغيير المنكر باليد وإنما يبدأ باللسان والبيان فإن لم يمكن فباليد يعني أن يحول بين المنكر وبين متعاطيه بنزعه عنه ويجذبه منه فإن لم يقدر إلا بمقاتلة وسلاح فليتركه وذلك إنما هو للسلطان لأن شهر السلاح بين الناس قد يكون مخرجاً إلى الفتنة وآيلاً إلى الفساد أكثر من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا أن يقوى المنكر مثل أن يرى عدواً يقتل عدواً فينزعه عنه ولا يستطيع إلا يدفعه ويتحقق أنه لو تركه قتله وهو قادر على نزعه ولا يسلمه بخال وليخرج السلاح^(٤٨)

فقول الإمام هنا «فإن لم يقدر إلا بمقاتلة وسلاح فليتركه وذلك إنما هو للسلطان» دليل على أن ما قبل ذلك من تغيير باليد من غير شهر سلاح في جه أحد ليس محتاجاً إلى السلطان ولا إلى إذنه . ومع ذلك فقد استثنى الإمام الحالة التي ذكرها وهي إذا كان المنكر عظيماً لا يتدارك فيجوز شهر السلاح بدون إذن من سلطان أو غيره .

— قال القرطبي : فلو رأى ريد عمر وقد قصد مال بكر فيجب عليه أن يدفعه إذا لم يكن صاحب المال قادراً عليه ولا راضياً به .^(٤٩)
فالتعبير بقوله «زيد» دليل على أنه يقصد العموم وأن أي فرد يغير المنكر بيده .

رابعاً : من أقوال الحنابلة :

يقول ابن تيمية : وهذا — أي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر — واجب

(٤٧) إغاثة البهائم ح ١ ص ٢٢٩ .

(٤٨) أحكام القرآن لابن العربي ح ١ ص ٢٩٣ . بقلا عن الأدلة الشرعية

(٤٩) تفسير القرطبي للآية ٢١ - عمران . وأظهر أدله سرعية

على كل مسلم قادر وهو فرض على الكفاية ويصير فرض عين على القادر الذي لم يقم به غيره والقدرة هو السلطان والولاية فذوو السلطان أقدر من غيرهم وعليهم من الوجوب مالم يس على غيرهم فإن مناط الوجوب القدرة فيجب على كل إنسان بحسب قدرته قال تعالى : ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ أهـ^(٥٠)

فانظر رحمك الله إلى قول شيخ الاسلام حيث يبين أنه واجب على كل مسلم وأن مناط الوجوب القدرة فقط فمن قدر على التغيير غير . وأن ذوي السلطان أقدر على تغيير المنكر من غيرهم فالواجب عليهم أشد ولكن ليس الوجوب مقصورا عليهم إذ أن تغيير المنكر واجب على كل مسلم بحسب قدرته .

— يقول ابن رجب : وأما الإنكار باليد واللسان فيحسب القدرة أهـ^(٥١) والقدرة قد تتوفر في آحاد الرعية .

ويقول أيضاً : جهاد الأمراء باليد أن يزيل بيده ما فعلوه من المنكرات مثل أن يريق خمرهم أو يكسر آلات اللهو التي لهم أو نحو ذلك أو يبطل بيده ما أمروا به من الظلم إن كان له قدرة على ذلك جائز^(٥٢) .

— قال ابن القيم : ونص — أي أحمد رضي الله عنه — على كسر آلات اللهو كالطنبور وغيره إذا رآها مكشوفة وأمكنة كسرهما . أهـ^(٥٣)

وقال أيضاً : وقال اسحق بن إبراهيم : سئل أحمد عن الرجل يرى الطنبور أو طبلا مغطى أو يكسره ؟ قال : إذا تبين أنه طنبور أو طبيل كسره . وقال أيضاً سألت أبا عبد الله عن الرجل يكسر الطنبور أو الطبيل عليه في ذلك شيء ؟ قال يكسر هذا كله وليس يلزمه شيء^(٥٤)

(٥٠) الحسبة في الاسلام لابن تيمية .

(٥١) جامع العلوم والحكم حديث من رأى منكم منكراً ص ٣٩٠ .

(٥٢) السابق ص ٣٩١ .

(٥٣) اعانة اللهفان ج ١ ص ٢٤٨ .

(٥٤) الطرق الحكمية ص ٢٧١ ، ٢٧٢ نقلا عن الأدلة الشرعية .

وفي صيغة السؤال الموجه للامام أحمد وهي أن الرجل يرى كذا وكذا مايدل على أنه أي الرجل وليس السلطان وقد أجاز له أحمد التغيير باليد كما رأينا^(٥٥).

وقال أيضاً : لا ضمان في كسر أواني الخمر وشق زقاقه .^(٥٦)

— قال ابن قدامة : إذا دعى إلى وليمة بها معصية كالخمر والزمر والعود ونحوه وأمكنة الانكار وإزالة المنكر لزمه الحضور والانكار أهـ^(٥٧)

وقال أيضاً : وإن كانت فيه صور حيوان في موضع يوطأ أو يتكأ عليها كالتي في البسط والوسائد جاز أيضاً — أي جاز الحضور — وإن كانت على الستور والحيطان ومالا يوطأ وأمكنة حطها أو قطع رؤوسها فعل وجلس وإن لم يمكن ذلك انصرف ولم يجلس وعلى هذا أكثر أهل العلم أهـ .

وأوضح أن ابن قدامة لا يتحدث عن الحكام وإنما يتحدث عن كل من دعى إلى وليمة فوجد منكراً فهو بلا شك يتحدث عن آحاد الرعية والله أعلم .

— قال أبويعلي : وكذلك لو ابتدع بعض المنتسبين إلى العلم قولاً خرق به الاجماع وخالف فيه النص ورد قول العلماء عصره أنكره وزجره عنه .^(٥٨)

وأوضح من ذلك أن أبا يعلي يرى أنه يجوز لآحاد الرعية الانكار بالقول على العلماء وفي هذا اسقاط للقول الفاسد القائل بأن آحاد الرعية ليس لهم إلا الانكار بالقلب .

خامساً : من أقوال الزيدية :

قال الشوكاني : كل مسلم يجب عليه إذا رأى منكراً أن يغيره بيده فإن لم

(٥٥) الأدلة الشرعية .

(٥٦) اشرف الحكمة ص ٢٥٦ .

(٥٧) المعنى حـ ٥ .

(٥٨) الأحكام السلطانية لأبي يع

يستطيع فلبسانه فإن لم يستطيع فبقبله كما صح ذلك عن رسول الله ﷺ .
ثم قال : ثم إن كان قادراً على تغييره بيده كان ذلك فرضاً ولو بالمقاتلة
وهو أن قتل شهيد وإن قتل فاعل المنكر فبالحق والشرع قتله .
ثم قال : فعلى كل مسلم أن يأمر بما وجده فيهما — أي الكتاب
والسنة — أو في أحدهما معروفاً وينهى عما هو فيهما أو في أحدهما منكراً وإن
قال قائل من أهل العلم بما يخالف ذلك فقولُه منكر يجب إنكاره عليه أولاً ثم
على العامل به ثانياً أه^(٥٩)

وقال معلقاً على حديث من رأى منكم منكراً : والحديث فيه الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر باليد إن استطاع ذلك وإلا فباللسان وإلا فبالقلب
وليس وراء ذلك من الإيمان شيء^(٦٠) .
ومن كلام الشيخ رحمه الله يتضح أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عام
لكل مسلم مزاولته حتى لو أدى إلى مقاتلة وقتل وأنه يجب الإنكار حتى على
أهل العلم إذا خالفوا .

سادساً : من أقوال العلماء المعاصرين :

١ — قال الشيخ على محفوظ : للمحتسب من الوظائف ما ليس للولادة
والقضاة وآحاد الناس — وإن كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يصحان
من كل مسلم ويجبان عليه^(٦١) .
فهو رحمه الله يقول إن للمحتسب المعين من قبل الإمام من الوظائف
والأعمال ما ليس للولادة والقضاة وآحاد الناس .. فسلطته أوسع من هؤلاء في
بعض المجالات ولكن هذا لا يعني أن الاحتساب قاصر عليه — أي على من

(٥٩) السيل الحرار .

(٦٠) بيل الأوطار ج ٣ ص ٣٠٤ .

(٦١) الانداع في مضار الابتداع ص ١٥٥ .

عينه الامام — بل ذلك واجب على كل مسلم .

٢ — قال الشيخ أبو بكر جابر الجزائري : يؤمن المسلم بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على كل مسلم متكلف بالمعروف ورآه متروكاً أو علم بالمنكر ورآه مرتكباً وقدر على الأمر أو التغيير بيده أو لسانه . (٦٢)

٣ — قال الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز : ولا ريب أن الواجب على ولاية الأمور من الأمراء والقضاة والعلماء ورؤساء وأعضاء الهيئات أكبر من الواجب على غيرهم والخطر عليهم أشد والفتنة في سكوت من سكت منهم عظيمة ولكن ليس انكار المنكر خاصاً بهم بل الواجب على جميع المسلمين ولا سيما أعيانهم وكبارهم . (٦٣)

٤ — قال الشيخ عبدالله بن زيد آل محمود : فالأمر بالخير والنهي عن المنكر واجب على كل أحد بحسبه كوجوب الصلاة والصيام لأنه سنام الاسلام وقوام الدنيا والدين وصلاح المخلوقين . (٦٤)

٥ — قال العلامة عبدالقادر عودة : اذا شوهد الحاني وهو يرتكب الجناية كان لأي شخص أن يمنعه بالقوة عن ارتكاب الجريمة وأن يستعمل القوة اللازمة لمنعه سواء كانت الجريمة اعتداء على حقوق الأفراد كالسرقة أو الاعتداء على حقوق الجماعة كشرب الخمر والزنا وهذا ما يسمى بحق الدفاع الشرعي العام . (٦٥)

وقال أيضاً عند الحديث عن شروط المحتسب : الشرط الخامس وهو الأذن : ويشترط بعض الفقهاء فيمن يأمر بالمعروف وينهي عن المنكر أن يأذن له الامام أو الحاكم بذلك وحجتهم أن الامام أو الحاكم يستطيع اختيار من

(٦٢) مباح المسم ص ٦٦ .

(٦٣) المحجبات والسفور في الكتاب والسنة ورسائل أخرى ص ١٨، ١٧ (دار الكتب السعوية)

(٦٤) حماية الدين والوطن ص ٦ .

(٦٥) التشريع الحناني ح ١ .

يحسن القيام بهذه الوظيفة وأن تركها الى الافراد دون قيد ولا شرط يؤدي الى الفساد والفتن . ولكن جمهرة الفقهاء على خلاف هذا الرأي ولا يشترطون للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اذن شخص أو هيئة ما ويرون أن تخصيص أناس من قبل الامام لأداء هذه الوظيفة لا يمنع غيرهم من القيام بها وحجتهم أن النصوص الواردة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خاصة توجب على كل فرد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتجعل كل من رأى منكراً فسكت عليه عاصياً وتضع على عاتقه أن ينهي عنه أينما رآه وكيفما رآه فالتخصيص بشرط التفويض من الامام تحكم لا أصل له . وفضلاً عن ذلك فإن الامام والحاكم ممن يوجه اليهم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإذا كان من الواجب أمر الامام بالمعروف ونهيه عن المنكر فكيف يحتاج الى اذنه لتأدية الواجب . والرأي الأخير هو الرأي الذي جرى عليه العمل في كل العهود حتى في الأوقات التي خصص فيها الخلفاء والولاة رجالاً معينين للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فإن هذا التخصيص لم يمنع أى فرد من أفراد الأمة عن القيام بهذا الواجب بل لقد كان بعض الأفراد يتصدون الى الولاة والخلفاء فيأمرونهم بالمعروف وينهونهم عن المنكر ويتصلون لتغيير المنكر بأيديهم فلا يستطيع الخلفاء والولاة ان يقولوا لمن فعل شيئاً من ذلك أنك مخطيء . (٦٦)

٦ — قال الشيخ جلال الدين العمري : الحق أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يختص بالحكام المسلمين فحسب ولا يشترط له اذنهم بل هو واجب على كل مسلم يؤديه كلما تهيأ له . يقول العلامة سعد الدين التفتازاني : كان المسلمون في الصدر الأول وبعده يأمرون الولاة بالمعروف وينهونهم عن المنكر من غير نكير من أحد ولا توقيف على اذن فعلم انه لا يختص بالولاة بل يجوز لآحاد الرعية بالقول والفعل . (٦٧)

(٦٦) السابق ح ١ ص ٥٠٠ .

(٦٧) لأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للعمري .

٧ — قال المستشار الدكتور علي جريشة : وهناك شرط مختلف عليه وهو شرط الحصول على اذن سابق من السلطة فالبعض يرى ذلك باعتبار أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولاية فلا بد من الاستئذان (٦٨) فيها ممن له الولاية العامة والبعض الآخر لا يرى ذلك لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يستمد حقه من النصوص مباشرة . ونحن نرى الرأي الثاني مؤكدين له بأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب . وهو في رأينا — كما قدمنا واجب عيني : وليس مجرد واجب كفائي والواجب العيني لا يلزم أصلا الاستئذان فيه من الحاكم أو ولي الأمر — فليس يعقل أن يستأذن الانسان في اقامة الصلاة أو في ايتاء الزكاة هذا من ناحية .. ومن ناحية أخرى فانه اذا صح هذا الخلاف في محال الدفاع الشرعي الخاص فانه لا يصح في مجال الدفاع الشرعي العام . (٦٩) لأن الانكار فيه موجه الى الحاكم أو الى السلطة أو الى النظام .. فكيف نستأذن ممن ننكر عليه . (٧٠)

٨ — قال الامام محمد عبده : تغيير المنكر بالفعل وهو مرتبة غير مرتبة التناصح لا بد فيها من قدرة خاصة . ولذلك قالوا انها من خصائص الحكام فيشترط فيها اذنه وفي قول آخر : لا يشترط . والأصل في ذلك حديث «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان» رواه أحمد ومسلم وأصحاب السنن الأربعة من حديث أبي سعيد الخدري وأنت ترى أن الخطاب فيه للأمة . (٧١)

٩ — وقد مر بك كلام الشيخ عبدالله ناصح علوان في هذه المسألة حيث

(٦٨) في المصوعة التي أمامي «الاستمرار» ويبدو أنه حطّ مطمعي ولعل الصحيح الاستئذان .
(٦٩) الدفاع الشرعي الخاص وهو دفع الاعتداء على حقوق العباد ، والدفاع الشرعي العام وهو دفع الاعتداء على حقوق الله الخاصة أو لعائلة فالخاصة كالزنى والقتل ، والعائلة كالقذف مثلا وأيضا يدخل فيه دفع الاعتداء عن حقوق العباد التي لله فيها حق . أنظر أركان الشرعية الاسلامية للمؤلف ص ٦٨ .
(٧٠) أركان الشرعية ص ٧٧ .
(٧١) المارح ٤ آية ١٠٤ آل عمران

بن فساد القول القائل بأن التغيير باليد للحكام وباللسان للعلماء وبالقلب لعامة . (٧٢)

١٠ - ومر بك أيضا كلام فضيلة الدكتور عمر عبدالرحمن في أنه ؟ يشترط الاذن من الحاكم (٧٣) فهذه هي أقوال علماء الأمة تبين أن تغيير المنكر باليد ليس قاصرا على الحكام أو محتاجا لاذنهم .

- فان قالوا : ان القرطبي رحمه الله يقول : قال العلماء : الأمر بالمعروف باليد على الأمراء واللسان على العلماء والقلب على الضعفاء : يعني عوام المسلمين . (٧٤) وهذا دليل على صحة قولنا .

فالجواب في عدة نقاط :

- أولا : (انكم لم تفهموا ما نقله القرطبي رحمه الله حق الفهم لأنه استخدم حرف الجر «على» ونحن نستخدم حرف «اللام» بمعنى أنه يقصد أن الذين عليهم وجوبا عينيا تغيير المنكر بأيديهم هم الأمراء أما العامة فليس عليهم من الواجب مثل ما على الحكام وكون الواجب على العامة هو التغيير بالقلب لا يعني عدم جواز التغيير باليد واللسان) (٧٥)

يقول جلال الدين العمري : ان ما حكاه القرطبي عن العلماء في هذه العبارة يقرر أصلا عاما ومعنا ان الولاية بها أنها صاحبة سلطة وقوة يجب عليها اقامة المعروف وازالة المنكر بالقوة ، كذلك علماء الدين الذين يستطيعون أداء واجب التبليغ والاصلاح والارشاد عليهم أن يحضوا الناس على فعل المعروف ويشرحوا لهم شناعة المنكر . أما الذين لا يستطيعون ذلك أيضا فليس عليهم الا أن يحبوا المعروف ويكرهوا المنكر بقلوبهم . ولا يعني ما تقدم من قول العلماء

(٧٢) انظر هذا البحث ص ٨١ .

(٧٣) انظر هذا البحث ص ٩٢ .

(٧٤) تفسير القرطبي ج ٤ ص ٤٦ فما بعدها آية ٢١ آل عمران .

(٧٥) الأدلة الشرعية على جواز تغيير المنكر باليد لأحاد الرعية للشيخ عبد الآخر .

أبدأ أن يرى أحد فاحشة تقترف وليس بيده الحكم والسلطان فيسكت عليه كل السكوت ولا يبذل لآرائها حتى مايسعه من الجهد لأن الاسلام يطلب مر كل من رأى منكرا أن يغيّره بالعطف واللطف ، ولكن اذا لم ينجح في ذلك واستطاع ازالته بالقوة ازاله بالقوة . (٧٦)

- ثانيا : ان هذا الفهم مخالف لما قاله القرطبي نفسه حيث يقول : أجمي المسلمون فيما ذكر ابن عبد البر أن المنكر واجب تغييره على كل من قدر عليه ... (٧٧)

وقال أيضا : لو رأى زيد عمرا وقد قصد مال بكر فيجب عليه أن يدفعه عنه اذا لم يكن صاحب المال قادرا عليه ولا راضيا به . (٧٨)

- ثالثا : أن هذا الفهم يخالف أحاديث رسول الله ﷺ فعن أبي رقية تميم ابن أوس الداري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «الدين النصيحة قلنا لمن ؟ قال لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم» رواه مسلم .

هذا الحديث يدل على أن للعامة نصح أئمة المسلمين وعامتهم وهذا خلاف ما فهمتموه من كلام القرطبي من أن التغيير باللسان على العلماء . ويخالف أيضا ما رواه جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «سيد الشهداء حمزة بن عبدالمطلب ورجل قام الى امام جائر فأمره ونهاه فقتله» رواه الترمذي والحاكم وقال صحيح الاسناد .

فالنبي ﷺ قال (ورجل) ولم يقل (وعالم) فدل على ان للعامة الانكار بالسنتهم على الحكام أنفسهم . ويتبين بذلك فساد فهمكم لكلام القرطبي رحمه الله والله أعلم .

(٧٦) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ص ١٧١ ، ١٧٢ .

(٧٧) أنظر هذا البحث ص ٨٦ في الدليل العاشر من أدلة الادل من الحاكم .

(٧٨) أنظر هذا البحث ص ٩٥ .

— فان قالوا : ان في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتغيير باليد نوع سلطة وولاية واحتكام على المحتسب عليه فمن أعطى المحتسب هذه السلطة وهذه الولاية على الآخرين فينبغي أن لا يثبت لآحاد الرعية أمر ولا نهى ولا تغيير باليد الا بعد الاستئذان من ولي الأمر .

فالجواب : ان الذي أعطى المحتسب هذه السلطة وهذه الولاية هو الشرع فالشرع أباح لكل أحد أن يتسلط على الفسقة والعصاة اذا ماأظهروا معصيتهم ويزيل ما فعلوه من منكر .

يقول الامام أبو حامد الغزالي : وأما آحاد المسلمين فيستحقون هذا العز (ويقصد عز الاحتكام) بالدين والمعرفة . وما فيه من عز السلطنة والاحتكام لا يحوج الى تفويض كعز التعليم والتعريف اذ لا خلاف ان تعريف التحريم والايجاب لمن هو جاهل ومقدم على المنكر بجهله لا يحتاج الى اذن الوالي . وفيه عز الارشاد وعلى المعرف ذل التجهيل وذلك يكفي فيه مجرد الدين وكذلك النهي . (٧٩)

— فان قالوا : ان في تغيير المنكر باليد اقامة الحدود وهذا من اختصاص الحاكم وحده فكان ذلك قاصرا عليه أو على الأقل يجب الاستئذان منه فالجواب : أن هناك فرق بين تغيير المنكر باليد واقامة الحدود . فالنهي عن المنكر بأي وسيلة كانت لا يجوز الا عندما يكون المنكر موجودا أما بعد ذلك أي بعد انتهاء المنكر فهو اقامة للحدود وهذا الأخير من اختصاص الحاكم أما الأولى فلعامّة المسلمين .

وفي ذلك يقول الامام أبو حامد الغزالي : ليس لآحاد الرعية الا الدفع وهو اعدام المنكر فما زاد على قدر الاعداد فهو اما عقوبة على جريمة سابقة أو زجر عن لاحق وذلك إلى الولاية لا إلى الرعية . (٨٠)

(٧٩) احياء علوم الدين ج ٢ ص ١٢٠٧ .

(٨٠) السابق ج ٢ ص ١٢٣٦ .

يقول ابن عابدين^(٨١): لأنه لو عززه حال كونه مشغولا بالفاحشة فله ذلك لأنه نهى عن المنكر وكل واحد مأمور به وبعد الفراء ليس بنهى لأن النهى عما مضى لا يتصور فيتمحض تعزيراً وذلك الى الامام . أهـ .

— فان قالوا : ان السلطان أقدر من غيره في مجال التغيير باليد فهو صاحب السلطة والقوة فدل ذلك على قصر التغيير باليد عليه .

فالجواب : أن هذا غير لازم . فلا يعني ان السلطان أقدر من غيره على تغيير المنكر وهذه حقيقة — أن تغيير المنكر باليد قاصر عليه لذلك يقول ابن تيمية : والقدرة هو السلطان والولاية فذوو السلطان أقدر من غيرهم وعليهم من الوجوب ما ليس على غيرهم فان مناط الوجوب القدرة فيجب على كل انسان بحسب قدرته قال تعالى : ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ أهـ^(٨٢)

وقد مر بك كلام سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز^(٨٣) فافهم . أضف إلى ذلك أن قول النبي ﷺ «من رأى منكراً فليغيره بيده فان لم يستطع فليسلنه فان لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان» دليل على أن التغيير باليد ليس من اختصاصات الحاكم وحده . فقلوه ﷺ (فإن لم يستطع) دليل على أن المخاطب بذلك هم عامة المسلمين لأنهم في بعض الاحيان قد لا يستطيعون تغيير المنكر أما الحاكم فهو مستطيع على كل حال . أضف الى ذلك أن قوله (فإن لم يستطع) يقتضي أن المخاطب في التغيير باليد هو نفسه المخاطب في التغيير باللسان هو نفسه المخاطب في التغيير بالقلب فهو شخص واحد ان لم يستطع التغيير باليد انتقل الى التغيير باللسان فام لم يستطع انتقل الى التغيير بالقلب والله أعلم .

— فان قالوا : ان النبي ﷺ في حديث أبي سعيد السابق وهو الحاكم كان

(٨١) حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٣٥٠ .

(٨٢) الحسة في الاسلام لأس تيمية .

(٨٣) انظر ص ٩٨ من هـ اسحت .

يخاطب رعيته فيعطيهما الأذن بالأمر والنهي فهو تشريع وتنفيذ .
فأجواب : أنه لا يوجد دليل على أن المقصود بهذا الخطاب هم أهل زمانه
عليه السلام فقط .

قال ابن علان في شرح هذا الحديث : (منكم) معشر المكلفين المسلمين
فهو خطاب لجميع الأمة حاضرها بالمشافهة وغائبا بطريق التبعية . (٨٤)
— فان قالوا : هل هناك أحوال يجب فيها استئذان الحاكم .
قلنا : نعم : هناك أحوال يجب فيها استئذان الحاكم منها :
أ — اذا احتاج الأمر الى شهر سلاح وجمع الأعوان وذلك في أحد القولين
وقد سبق توضيح الخلاف في ذلك فارجع اليه (٨٥)

ب — عند انتشار البدع العقائدية المكفرة كقول القدري : الشر ليس من
الله وقول المعتزلة أن الله لا يرى يوم القيامة وكقولهم ان القرآن مخلوق وغير ذلك
من البدع . ففي هذه الحالة ينظر الى البلدة التي ظهرت فيها تلك البدع فان
كان أغلب الناس على السنة والقليل منهم على تلك البدع أنكر فيها من غير
سلطان . وان أنفسهم أهل البلد إلى أهل بدعة وأهل سنة وكان في الانكار
تحريك للفتنة بالمقاتلة فليس للأحاد الحسبة في المذاهب الا بنصب السلطان
وتفويضه . (٨٦)

ج — ان خاف على نفسه اذا غير المنكر افتيات الامام عليه وظلمه له
بحجة ان ذلك محتسب قد تعدى على حق الامام ففي هذه الحالة لا يبعد
وجوب استئذانه لدفع هذا الضرر .

قال ابن علان : نعم ان خشي من ترك استئذان الامام مفسدة راجحة أو
مساوية من انحرافه عليه بأنه افتيات عليه لم يبعد وجوب استئذانه حيثئذ . (٨٧)

(٨٤) دبل الفالحين ج ١ ص ٤٦٤ .

(٨٥) نصر ص ٦٩ من هذا البحث .

(٨٦) نصر احياء علوم الدين ج ٢ ص ١٢٢١ .

(٨٧) دبل الفالحين ج ١ ص ٤٦٤ .

وأخيرا فإن قبل هذا الخلاف — نقول ذلك جدلاً (٨٨) — في وجود امام مسلم عادل يأمر بالمعروف وينهي عن المنكر فإنه لا يقبل ألبته في حالة وجود حاكم كافر أو فاسق تارك للمعروف والأمر به آت المنكر تارك النهي عنه فلا يقول أحد عند ذلك أنه يجب — أو حتى يجوز — استئذان الحاكم .

قال الامام الجويني : ولو سعى عند شغور الزمان (أى خلوه من الامام) . طوائف من ذوى النجدة والبأس في نفوذ الطرق عن السعاة في الأرض بالفساد فهو من أهم أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . (٨٩)

ويقول ابن تيمية : وكذلك لو فرض عجز بعض الأمراء عن اقامة الحدود والحقوق أو اضاعته لذلك لكان ذلك الفرض على القادر عليه . وقول من قال : لا يقيم الحدود الا السلطان ونوابه اذا كانوا قادرين فاعلين بالعدل : كما يقول الفقهاء : الأمر الى الحاكم ، انما هو العادل القادر فان كان مضيعاً للأموال اليتامى أو عاجزاً عنها لم يجب تسليمها اليه مع امكان حفظها بدونه وكذلك الأمير اذا كان مضيعاً للحدود أو عاجزاً عنها لم يجب تفويضها اليه مع امكان اقامتها بدونه ، والأصل أن هذه الواجبات تقام على أحسن الوجوه فمتى أمكن اقامتها من أمير لم يحتج الى اثنين ومتى لم تقم الا بعدد ومن غير سلطان أقيمت ان لم يكن في اقامتها فساد ولاة الأمر أو الرعية مايزيد على اضاعتها لم يدفع فساد بأفسد منه والله أعلم . أهـ .

وهكذا يقرر العلماء انه اذا غاب الامام المسلم أو ضيع الامام الحدود والحقوق والواجبات أو عجز عنها فإنه يجب على المسلمين أن يقوموا بها فانها من أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

(٨٨) لانه قد ثبت أنه لا يختص بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر احكام سوء كان عادلاً أو غيره وقد جرى ذلك في حيز لعصور وهو عصر النبي ﷺ وفي زمن أعدل حكمه الأرض محمد بن عبدالله ﷺ .

(٨٩) عتب لأئم للحويني ص ٣٨٦ .

ولعلك تقول لقد أطلت في هذا الموضوع وأسهمت فيه اسهاما كبيرا ..
قول : أن أقواما من الملحدين واعداء الدين همهم هدم الدين واشاعة المنكر
لفساد والسم الدفين بين شباب المسلمين .

وان أقواما آخرين ممن ينسبون الى العلماء همهم مدهانة الحكام والأمراء
لوصول الى المناصب العليا علموا الحق وكنتموه وآثروا أن يكتمونه ولا يفشوه
يلا منهم الى الراحة والدعة ففجروا بعكس وغيروا وداهنوا وبدلوا وحرفوا .

وتبعهم أقوام من الحمقى والجهلاء مرددين مايقولونه بحمق وغباء ... كل
ذه الطوائف اجتمعت على القول بأن تغيير المنكر باليد للحاكم فقط أو
أذنه .. فاعداء الدين همهم — كما قلنا — هدم الدين وافساد أخلاق
لمسلمين ... وعلماء السلطان همهم أرضاء السلطان فيعيشون تلك الأقوال
فاسدة والشبهات المضللة في البلدان فيردد كلامهم باللسان ويحفظ في
لجنان وتمشي به الركبان .. والجهلة . يشيعون تلك الضلالة العمياء والجهالة
لجهلاء جهلا منهم وميلا الى الراحة والأمان والفراش الناعم الوثير .. لذلك كان
احبا علينا تبين الحق واشاعته وفضح الشبهة وكشفها حتى لا يقع فيها
لمسلمون ولا يتكاسلون عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والله المستعان
عليه التكلان .

لشبهة الثانية :

٢ — قالوا ان الحسبة لا تجوز الا للسلطة المسلمة الممكنة ذات القوة
السلطان فهي وحدها صاحبة الحق في أن تأمر وتنهى . ألم تسمع قول الله
عالى ﴿الذين ان مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا
المعروف ونهوا عن المنكر﴾ (٩٠) . فالممكنون في الأرض هم الذين يأمرون
المعروف وينهون عن المنكر أما غيرهم فلا يحق لهم ذلك .

والجواب :

— أولا : أن معنى الآية لا يحتمل ذلك ولا يدل عليه فهذه الآية تشير الى صفات الذين يستحقون نصر الله ﴿ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوي عزيز . الذين ان مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمرو بالمعروف ونهوا عن المنكر﴾ فالآية لا تدل على قصر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على السلطة الممكنة .

— ثانيا : ان المسلمين عليهم واجب السعي لايجاد تلك السلطة .. وفي أثناء سعيهم لايجاد تلك السلطة عليهم أن يأمرؤا بالمعروف وينهؤا عن المنكر فليس هناك تعارض بين الحسبة وبين السعي لايجاد السلطة المسلمة بل ان الحسبة سوف تعين المسلمين في سعيهم لايجاد تلك السلطة . لأنها تقوي المجتمع من المنكرات التي تجهض حركة المسلمين وتعطل دعوتهم .

— ثالثا : ان غياب السلطة المسلمة لا يصح مبررا أو مسوعا لترك الحسبة أو غيرها من الفروض الشرعية التي كلفت بها الأمة المسلمة . فالله تعالى أمرنا بالاحتساب .. أمرنا بذلك كمسلمين أينما كنا . وكيفما كنا سواء كان السلطان بأيدينا أو بأيدي أعدائنا . فأوامر الشرع بالاحتساب جاءت عامة غير مقيدة بوجود السلطة المسلمة . يقول تعالى : ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾ (٩١) فالأمة الاسلامية الكلفة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مازالت موجودة ... كذلك فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر — كصفة ملازمة للأمة الاسلامية — لايد وأن يبقى مادامت الأمة الاسلامية موجودة روى أن المأمون احتج على رجل يحتسب بدون أذنه بقوله تعالى ﴿الذين ان مكناهم في الارض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر﴾ فقال له الرجل : صدقت ياأمير المؤمنين أنت كما وصفت نفسك من السلطان والتمكين غير أنا أعوانك وأولياؤك فيه ولا

(٩١) آل عمران آية : ١١٠ .

ينكر ذلك الا من جهل كتاب الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ ، قال تعالى : ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ الآية . وقال رسول الله ﷺ : «الْوَمْنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبَيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا» فسكت الخيفة وأذن له . (٩٢) .

— رابعا : انه بناء على قولهم هذا فانه يجب عليهم ترك الصلاة والزكاة ما دام السلطان ليس بأيديهم لان الآية تقول ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ﴾.... ومعلوم يقينا بطلان ذلك .
— خامسا : انه اذا كانت الحسبة جائزة لآحاد الرعية في وجود الامام الممكن .
فجواز ذلك عند غياب الامام أولى وأكد . يقول الجويني (ولو سعى عند شغور الزمان — أي خلوه من الامام — طوائف من ذوى النجدة والبأس في نفوذ الطرق عن السعاة في الأرض بالفساد فهو من أهم أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) .

* وانه من العجيب بل من المؤسف أن نجد أقواما يقولون أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يجب عليهم عند خلو الزمان من السلطة المسلمة والممكنة ويحتجون بالآية السابقة والتي هي حجة عليهم لا حجة لهم اذ يلزمهم اذا كانوا يفهمون منها هذا الفهم أن يتركوا الصلاة والزكاة حتى توجد السلطة الممكنة .. وهم مع كل هذا يزعمون أنهم ساعون لتمكين دين الاسلام في الأرض ..

الشبهة الثالثة :

٣ — قالوا : اننا نترك الحسبة لأننا نستعد لأمر آخر أخطر من الحسبة فاننا نستجمع الجهود ونحشد الطاقات لازالة المنكر الأكبر — وهو إزالة الحكم بالجاهلية — ولاقامة المعروف الأكبر وهو إقامة الدولة المسلمة الحاكمة بشرع الله .

والجواب :

أولاً : أن كون الحكم بشرعة الجاهلية منكراً يجب إزالته والحكم بشرعة الاسلام معروفاً يجب إقامته فهذا أمر لا يختلف عليه إثنان من المسلمين . لكن من قال بأن هناك تعارض بين الأمر بكل معروف والنهي عن كل منكر وبين الأمر بالمعروف الأكبر والنهي عن المنكر الأكبر على حد تسميتهم .

ثانياً : إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يمهّد السبيل لإزالة المنكر الأكبر وإقامة المعروف الأكبر . لأنه ليس من المعقول أن تقوم دولة الاسلام دون تهتة جو أو تمهيد سبيل أو تربية نفوس . فلا بد أن تكون هناك مقدمات تسبق إقامة الدولة الاسلامية وإزالة الدولة الجاهلية وهذه المقدمات تحققها الحسبة .

ثالثاً : إن هؤلاء ليس معهم دليل على قوطهم أما نحن فمعنا الأدلة على وجوب الحسبة وقد سبقت .

الشبهة الرابعة :

ومن الشبهات الهادفة إلى تضيق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أنك إذا أمرت أو نهيت قالوا لك : إذهب أولاً فأصلح نفسك وانها عن غيها وبعد ذلك أصلح أهللك ثم أثت بعد ذلك وأمرنا وانها .

والجواب :

نعم إن كل إنسان عليه أن يصلح نفسه ويصلح أهله وأقاربه ولكن هذا لا يمنع أن عليه أيضاً إصلاح المجتمع حوله فالمسلم عليه واجبان : واجب إصلاح نفسه وتزكيتها وواجب إصلاح الناس حوله فإذا قصر في أحدهما فلا يسقط ذلك وجوب الأخرى عليه . وقد بينا ذلك مفصلاً عند الحديث عن شرط العدالة فارجع إليه . (٩٣)

(٩٣) أنظر ص ٣٧ من هذا البحث .

الشبهة الخامسة :

ومن الشبهات التي تثار في هذا المجال أنك ترى أناسا قاعدين عن الحسبة . فإذا سألتهم عن السبب قالوا : أننا نترك الحسبة لعدم خلوص نيتنا فإننا نخاف إذا أمرنا ونهينا أن يصيب أنفسنا الرياء فيحبط عملنا .

والجواب :

إن العلماء قالوا إن خوف الرياء ينبغي ألا يحجم المسلم ويصرفه عن عمله الصالح فإذا شعر بالرياء وخافه وكان مقدما على عمل فعليه أن يقدم عليه ويقاوم الرياء في نفس الوقت .

قال الشيخ عبدالكريم زيدان : قد يتسرب الوسواس إلى بعض الأتقياء فيتركون الحسبة بحجة عدم خلوص النية ونقول لهؤلاء الطيبين الورعين : أن عليهم أن يقوموا بالحسبة ويدفعوا هواجس الرياء ولا يتعمقوا في ذلك أو يسترسلوا في الخوف من الرياء لأن الشيطان قد يفتح عليهم بابا من الوسواس الذي لا ينتهي .^(٩٤)

الشبهة السادسة :

ومن الشبهات التي شاعت على ألسنة الكثيرين أنك إذا أمرت ونهيت قالوا لك : عليك بخاصة نفسك مالك وللآخرين ألم تسمع قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مِنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾^(٩٥)

(٩٤) أصول الدعوة .

(٩٥) المائدة : (١٠٥) .

والجواب :

إن الرد على هذه الشبهة قد كفانا أبو بكر رضي الله عنه مؤنته فقال رضي الله عنه :

يا أيها الناس إنكم تقرؤون هذه الآية : ﴿يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم﴾ وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه» (رواه أبوداود) — والترمذي والنسائي بأسانيد مصححة .

أضف إلى ذلك أن العلماء قد تكلموا عن هذه الآية تأويلا وتفسيرا فلم يذكروا ما ذكروهم بل إن كثيرا منهم ذكر أن هذه الآية دليل على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وها هي بعض تأويلاتهم لهذه الآية ليتضح المراد منها .

١ — إن معنى الآية لا يضركم من ضل إذا اهتديتم وفعلتم ما كلفتم به من أمر بمعروف ونهي عن منكر . فمن لوازم الهداية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . أفاد هذا المعنى غير واحد من العلماء كالنوي وابن تيمية والعاقولي^(٩٦) والزمخشري^(٩٧) والإمام محمد عبده^(٩٨) وهو مارجحه الإمام عبدالحليم محمود^(٩٩) وهو ماعليه أكثر المحققين من العلماء .

يقول النووي : المذهب الصحيح عند المحققين في معنى الآية أنكم إذا فعلتم ما كلفتم به فلا يضركم تقصير غيركم مثل قوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى وإذا كان كذلك فمما كلف به الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فإذا فعله ولم يتمثل المخاطب فلاعتب بعد ذلك على الفاعل لكونه أدى ماعليه فإنما عليه الأمر والنهي لا القبول .^(١٠٠)

(٩٦) نقله ابن علال في دليل القاصدين

(٩٧) نقله حلال الدين العمري في كتابه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

(٩٨) تفسير اسرار للآية ١٠٤ آل عمران ح ٤ ص ٢٣ فما بعدها .

(٩٩) فتاوى الإمام عبدالحليم محمود ح ١ ص ٢٠٠ (١٠٠) شرح صحيح مسلم ح ٢ ص ٢٢ .

يقول ابن تيمية : والاهتداء إنما يتم بأداء الواجب فإذا قام المسلم بما يجب عليه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما قام بغيره من الواجبات لم يضره ضلال الضلال . (١٠١)

قال سعيد بن المسيب : إذا أمرت بالمعروف ونهيت عن المنكر فلا يضررك من ضل إذا اهتديت . (١٠٢)

٢ — أن المقصود بذلك هم المعاهدون الذين ينطقون بالكفر فالمنعنى : لا يضررك كفر هؤلاء المعاهدين وعليكم أنفسكم وهذا قول أبي عبيدة .

قال المباركفوري : قال أبو عبيدة : خاف الصديق أن يتأول الناس الآية غير تأويلها فيدعوههم إلى ترك الأمر بالمعروف فأعلمهم أنها ليست كذلك وأن الذي في الامساك عن تغييره عن المنكر هو الشرك الذي ينطق به المعاهدون من أجل أنهم يتدينون به وقد صولحوا عليه فأما الفسوق والعصيان والريب من أهل الاسلام فلا يدخل فيه . (١٠٣)

٣ — أن المقصود منها عليكم أنفسكم أيها المؤمنون فأمرؤا بالمعروف وانها عن المنكر فيما بينكم ولا يضرركم كفر ولا ضلال أهل الكفر والشرك عامة وهو تأويل ابن المبارك وسعيد بن جبير ومجاهد .

قال القرطبي : وقال ابن المبارك : قوله تعالى : ﴿عليكم أنفسكم﴾ خطاب لجميع المؤمنين أي عليكم أهل دينكم كقوله تعالى : ﴿ولا تقتلوا أنفسكم﴾ فكأنه قال : ليأمر بعضكم بعضا ولينه بعضكم بعضا فهو دليل على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يضرركم ضلال المشركين والمنافقين وأهل الكتاب ، وهذا لأن الأمر بالمعروف يجري مع المسلمين من أهل العصيان . (١٠٤)

(١٠١) الحسبة في الاسلام لابن تيمية .

(١٠٢) نقله ابن كثير والقرطبي والطبري في تفاسيرهم .

(١٠٣) تحفة الأحوذى ج ٦ ص ٣٨٨ .

(١٠٤) تفسير القرطبي للآية (١٠٥) المائدة ح ٦ ص ٣٤٤

٤ — أن قوله تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل﴾ منسوخ بقوله تعالى : ﴿إذا اهتديتم﴾ فكان آخر الآية ناسخ لأولها حكاه ابن العربي^(١٠٥) وهو رأى المهدي والقاسم بن سلام .

قال القرطبي : جاء عن أبي عبيد القاسم بن سلام أنه قال : ليس في كتاب الله تعالى آية جمعت الناسخ والمنسوخ غير هذه الآية . قال غيره : الناسخ منها قوله ﴿إذا اهتديتم﴾ والهدى هنا هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(١٠٦).

٥ — أن المراد بها : يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم في الاستقامة ولا يضركم كفر آبائكم وأجدادكم وهو رأى جابر بن زيد .

يقول القرطبي : قال جابر بن زيد : معنى الآية يا أيها الذين آمنوا من أبناء أولئك الذين بحروا البحيرة وسيبوا السائبة^(١٠٧) عليكم أنفسكم في الاستقامة على الدين لا يضركم ضلال الأسلاف إذا اهتديتم . قال : وكان الرجل إذا أسلم قال له الكفار سفهت آباءك — وضلتهم وفعلت وفعلت فأنزل الله الآية بسبب ذلك^(١٠٨) .

٦ — أن المراد بها : يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم ضلال وارتداد بعض أصحابكم الذين عذبهم المشركون حتى ارتدوا^(١٠٩) .

٧ — أن هذه الآية تعني — فيم تعني — أن لا يشتغل الإنسان بعيوب الآخرين فعليه بنفسه يبحث عن عيوبها وفتها فيعالجها ويتعد عن عيوب الناس .

قال القرطبي : قال ابن خوير مندّد : تضمنت الآية اشتغال الإنسان بخاصة

(١٠٥) صحيح الترمذي يشرح ابن العربي ح ٩ ص ٢

(١٠٦) تفسير القرطبي ح ٦ ص ٣٤٤

(١٠٧) هذا من أفعال العرب في الحاهلية وأصانيمهم وعقيدتهم مدسدة .

(١٠٨) (١٠٩)، (١١٠) المصدر السابق

نفسه وتركه التعرض لمصائب الناس والبحث عن أحوالهم فإنهم لا يسألون عن حاله فلا يسأل عن حالهم وهذا كقوله تعالى : ﴿كل نفس بما كسبت رهينة﴾ ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾ وقول النبي ﷺ : «كن جليس بيتك وعليك بخاصة نفسك»^(١١٠)

٨ — أن المراد بالآية : يا أيها المحتسب إذا لم يقبل نصحك ولم يتبعك هؤلاء ولم ينقادوا للحق واتبعوا أهوائهم وما تشتهيه أنفسهم من الباطل فعليك بنفسك ولا يضرك ضلالهم وذلك موافق لحديث أبي ثعلبة الخشني : فقد قال أبو أمية الشيعاني : أتيت أبا ثعلبة الخشني فقلت له كيف تصنع في هذه الآية ؟ قال أية آية : قلت قول الله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم﴾ قال : أما والله لقد سألت عنها رسول الله ﷺ فقال : (بل ائتمروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر حتى إذا رأيت شحاً مطاعاً وهوى متبعاً ودنيا مؤثرة وأعجاب كل ذي رأى برأيه فعليك بخاصة نفسك ودع العوام فإن من ورائكم أياماً الصابر فيهن مثل القابض على الجمر للعامل فيهن مثل أجر خمسين رجلاً يعملون كعملكم» (رواه الترمذي وقال هذا حديث حسن صحيح).^(١١١)

في هذه الحالة يجوز للمحتسب ترك النكير بالقول — على رأى البعض^(١١٢) لأنهم سوف يتبعون أهوائهم ولا يجوز ترك التغيير باليد ككسر الخمر لأن فائدته محققة .

قال الجصاص : يعني والله أعلم إذا لم يقبلوا ذلك واتبعوا أهواءهم وآراءهم فأنت في سعة من تركهم وعليك نفسك ودع العوام وأباح ترك النكير بالقول فيمن هذه حاله^(١١٣) .

(١١١) انظر تفسير ابن كثير لهذه الآية ج ٢ .

(١١٢) إذا ظن المحتسب أن المنكر لا يزول بانكاره فهل يكر أم لا ؟ انظر ص ٣٢ من هذا البحث .

(١١٣) أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٢٩ من عدم .

قال القرطبي : وقيل : الآية في أهل الأهواء الذين لا ينفعهم الوعظ فإذا علمت من قوم أنهم لا يقبلون بل يستخفون ويظهرون فأسكت عنهم .^(١١٤)
 ٩ — أن الآية أريد بها الزمان الذي لا يستطيع فيه الأمر ولا النهي . فمن لا يستطيع الأمر بالمعروف ولا النهي عن المنكر في زمن من الأزمان أو في حال من الأحوال فعليه أن ينكر بقلبه ويصلح نفسه فالآية يعمل بها في حالة العجز عن التغيير باليد أو باللسان .^(١١٥)

فها هي تأويلات المفسرين والعلماء للآية ليس فيها ذلك الفهم السقيم الذي تقولونه والذي تسقطون به عن أنفسكم واجب الحسبة . وإنما هدامك لهذا الفهم شيطانكم المارد وتفكيركم الفاسد وجبنكم الزائد والعياذ بالله فهو المستعان وعليه التكلان .

الشبهة السابعة :

٧ — أنك إذا أنكرت على إنسان معصية قال إنما اتبع العالم الفلاني فلا تنكر على فإنما أنا متع لا مبتدع .

والجواب :

إن كان بعض لعلماء قد قالوا بذلك — كالذين أباحوا الغناء والمعازف أو نكاح المتعة — فإنهم اجتهدوا وأخطأوا ولهم على ذلك أجر واحد ثم اتضحت المسألة وعرف وجه الحق فيها واشتهرت حتى عرفها العالم وطالب العلم وكثير من العوام فلا يجوز لأحد اتباعها بحجة أن العالم الفلاني قد أباحها .
 قال ابن القيم : قال عبدالله :^(١١٦) وسمعت أبي يقول : سمعت يحيى

(١١٤)، (١١٥) تفسير القرطبي ج ٦ ص ٣٤٤

(١١٦) وهو ابن الإمام أحمد بن حنبل .

القطان يقول : لو أن رجلاً عمل بكل رخصة بقول أهل الكوفة في النيز وأهل المدينة في السماء وأهل مكة في المتعة لكان فاسقاً .

قال أحمد : وقال سليمان التيمي : لو أخذت برخصة كل عالم أو زلة كل عالم اجتمع فيك الشر كله .^(١١٧)

ويوضح لنا الشوكاني رحمه الله كيف يواجه هذا الرجل المرتكب للمعصية المحتج بقول عالم من العلماء فيقول : فإن قال تارك الواجب أو فاعل المنكر : قد قال بهذا فلان أو ذهب إليه فلان أجاب عليه بأن الله لم يأمرنا باتباع فلانك بل قال لنا في كتابه العزيز ﴿ مَا أَتَاكَ الرَّسُولُ فَخُذْهُ وَمَنْهَاجَ عَنْهُ فَانْتَهَ ﴾ فإن لم يقنع بهذا حاكمه إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ كما أمرنا الله سبحانه في كتابه بالرد إليهما عند التنازع^(١١٨)

الشبهة الثامنة :

٨ — قالوا : إن تغيير المنكر بالقوة مخالف للإسلام فالإسلام هو دين الرحمة والنبي ﷺ هو نبي الرحمة ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾^(١١٩) . ألم يأمر الله موسى وهارون أن يقولوا لينا ﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلَا لَنَا لَعَلَّهُ يُتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾^(١٢٠) والله تعالى أمرنا أن نستخدم الحكمة في دعوتنا فقال تعالى : ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾^(١٢١) وقال : ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾^(١٢٢)

(١١٧) اعانة اللفهات ح ١ ص ٢٤٨ .

(١١٨) السيل الخرار ح ٤ ص ٥٨٦ وما بعدها .

(١١٩) سورة الانبياء (١٠٧) .

(١٢٠) طه (٤٤) .

(١٢١) المحل (١٢٥) .

(١٢٢) الأعراف (١٩٩) .

والجواب :

إن كلامكم هذا فيه حق وفيه باطل فأنتم قد خلطتم بين الحق والباطل فمن الحق الذي ذكرتموه أن الاسلام دين الرحمة وأن الرسول ﷺ نبي الرحمة وأن الدعوة تكون بالحكمة والموعظة الحسنة ومن الباطل الذي تركتموه أن الاسلام — لأنه دين الرحمة — لا يخبذ التغيير بالقوة ولم يأمر به . والحقيقة أنه لا اختلاف بين كون الاسلام دين الرحمة وبين تغيير المنكر بالقوة وما مثله كالجهاد وإقامة الحدود والتعاضير وذلك لأن هذه التشريعات التي ظاهرها العنف والقوة إلا أنها في حقيقتها رحمة لأنها تمنع الناس عن المعاصي وتصدعهم عنها فتنجيهم من سوء العاقبة في الدنيا والآخرة . فكانت هذه التشريعات هي الرحمة بعينها وهذا هو معنى قوله تعالى ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾ . روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال : « كنتم خير أمة أخرجت للناس : قال : خير الناس للناس تأتون بهم في السلاسل في أعناقهم حتى يدخلوا الاسلام » فهذه هي الرحمة نفسها ألم تر إلى الطبيب الحاذق إذا بتر يد مريض لينجوا باقي جسمه من المرض هل يصح أن نقول أن هذا الطبيب غير رحيم بمريضه . وأيضاً الأب الذي يضرب ابنه ليؤدبه ويحسن أخلاقه هل هو غير رحيم بابنه ؟

كلا إنه ما يضربه إلا رحمة به ... كذلك لا يصح تسمية تغيير المنكر باليد أو الجهاد أو الحدود عنفاً أو إرهاباً ... فالرحمة في الاسلام رحمة حكيمة تعرف متى يصلح اللطف والرفق ومتى يصلح العنف والقوة فهي رحمة حكيمة عزيزة وليست رحمة ذليلة .

أضف إلى ذلك أنه لا يصح ولا يجوز أن تأخذ بعض آيات من كتاب الله أو بعض نصوص شرعية وتستدل بها وتترك نصوص أخرى وراءك ظهرياً لأنها لا توافق هواك ومزاجك . فكما أن الاسلام أمر بالرفق واللين فقد أمر أيضاً بالجهاد وتغيير المنكر باليد أي بالقوة .

وكما أن الرسول ﷺ هو نبي الرحمة فهو أيضا نبي الملحمة وهو لضحوك القتال : فمن أخذ بعض النصوص وترك بعضها يدخل تحت قوله تعالى : ﴿ أَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ... ﴾ الآية وأما استدلالكم هذه الآيات ففي غير موضعها فإنها وإن دل بعضها على أن الاسلام دين لرحمة فقد بينا أنه لا تعارض بين الرحمة وبين استعمال القوة في بعض الأحيان .

فاستدلناهم بقوله تعالى ﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلَا لَنَا لَعَلَّهُ يُتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ فهذا في مقام الدعوة . والدعوة خلاف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خلاف الجهاد ... لكل منها ضوابطه وأسلوبه في التعامل مع الواقع ... فالدعوة أداة لتغيير المفاهيم الباطلة عن طريق مخاطبة العقل بالحجة ومخاطبة القلب والوجدان بالكلام اللطيف اللين سعيا لخراج الكافر إلى نور الإيمان والفاسق إلى نور الطاعة . فمن استجاب للدعوة فيها ونعمت وإلا فله طرق أخرى ... فالذي يترك مأمورا أو يأتي محظورا فإن له الحسبة فهي كافية بردة عن غيه وإزاحته عن معصيته ... والذي يعرض ويصد عن سبيل الله ويحارب دعوة الاسلام ويقف في وجهها بسلطانه وعتاده فهذا له الجهاد فهو كفيل بكبح جماحه وإرغامه على الكف عن قتال الاسلام والصد عنه .

فيجب أن نفرق بين هذه الواجبات ولا نخلط بينهما فلكل تلك الواجبات الثلاثة السابقة ضوابطه وفقهه وأحوال خاصة يتواجد عندها .. ومن العيب الفاحش أن نخلط بين هذه الأمور الثلاثة فنقف وعازا في ساحة المعركة أو نسل سيفونا في وجه العصاة من المؤمنين .. إنه من العيب الفاحش أن نلین مع من تجب معه الشدة وأن نغلظ على من يجب معه اللين والرفق .

ففي هذه الآية السابقة يأمر ربنا موسى وهارون أن يقولوا قولنا للمقام هنا مقام دعوة حيث اللطف والرفق واللين في الحديث فالاستدلال بهذه الآية في مجال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس في محله . ثم أن فهمتم من

هذه الآية أنه لا يجوز استخدام القوة فهذا يدل على عدم جواز استخدام القوة والقتال مع الكافرين لأن هذه الآية هي في الحديث عن فرعون وهو كافر وهذا مما لم يقل به أحد من العلماء وبما يخالف هدى النبي ﷺ في قتال الكفار والمشركين .

— وأما استدلالكم بقوله تعالى ﴿ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن﴾

فهذا أيضا استدلال في غير محله لأن هذه الآية تبين فقه الدعوة وهو أن تكون الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة وليست في مجال الحسبة .

فالحسبة لها نصوص أخرى تبين فقهها وضوابطها كقول النبي ﷺ «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده...» أضف إلى ذلك أنه ليس معنى الحكمة هو مجرد اللين والرفق بل إن الحكمة هي وضع الشيء في موضعه المناسب له واتباع الشرع فيما أمر به وهدى إليه .

قال الشيخ حامد الفقي : الحكمة في اللغة وفي سياق كلام الله تعالى — كما سبق تفسير الشيخ ابن القيم لها : هي وضع الشيء في موضعه اللائق به ويزيد ذلك بيانا ووضوحا لمن عقل عن الله ورسوله ﷺ ما كان عليه الرسول ﷺ وهو الذي أعطاه ربه من الحكمة ما لم يعط أحدا وقد كان يضع السيف في موضعه والموعظة في موضعها والمجادلة بالتي هي أحسن في موضعها فاستعمال الغلظة والشدّة والسيف في مواضعها من أحكم الحكمة والله تعالى يقول لنبيه : ﴿جاهد المنافقين واغلظ عليهم﴾^(١٢٣)

يقول الدكتور البوطي : السر في مشروعية الحكمة في الدعوة إنما هو سلوك أقرب الوسائل إلى عقول الناس وأفكارهم ومعنى هذا أنه إذا اختلفت الأحوال وقامت عثرات الصد والعناد دون سبيل الدعوة فإن الحكمة حينئذ إنما هي إعداد العدة للجهد والتضحية بالنفس والمال إن الحكمة هي أن تضع الشيء

(١٢٣) هامش «التفسير القيم» لاس القيم تعيق حامد الفقي ص ٣٤٤ .

في مكانه. (١٢٤)

فالحكمة هي استعمال اللين والرفق حيث ينفع ذلك ويجدي واستعمال القوة والعنف حيثئذ يفيد ذلك .

قال ابن تيمية في قوله تعالى ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ وَرَسُولَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ (١٢٥) مانصه :
فمن عدل عن الكتاب قوم بالحديد ولهذا كان قوام الدين بالمصحف
والسيف .

وقد ورد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : أمرنا رسول الله ﷺ أن
نضرب بهذا — يعني السيف — من عدل عن هذا — يعني المصحف — (١٢٦)
ومع توجيه معنى الحكمة في الآية على هذا النحو فإنه لا يفوتنا أن نذكر أن
بعض العلماء ذكروا أنها منسوخة بآية السيف كهبة الله بن سلامة. (١٢٧)

— أما استدلالكم بقوله تعالى : ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَعْرِضْ عَنِ
الْجَاهِلِينَ﴾ على اسقاط وجوب التغيير باليد فاسقاط . فقوله تعالى (خذ العفو)
معناه خذ العفو من أموالهم وهي منسوخة بآية الزكاة . وفي قول آخر : إن الله
أمر رسوله ﷺ بالعفو والصفح عن المشركين عشر سنين ثم أمره بالغلظة
عليهم وهو قول عبدالرحمن بن زيد بن أسلم واختيار ابن جرير . وعلى هذا فقوله
(خذ العفو) منسوخ ولا يحمل المعنى الذي قصدتموه من إنكار تغيير المنكر
بالقوة . وفي قول ثالث : أمر من الله تعالى لرسوله ﷺ بالعفو عمن ظلمه
والاحسان لمن جار عليه . وإعطاء من حرمه ووصل من قطعه . وهذا من باب
حسن الخلق فإذا وقع الاعتداء على حق من حقوق الله وجب الغضب والانتقام

(١٢٤) فقه السيرة للبوطي ص ٩٢ .

(١٢٥) سورة الحديد (٢٥) .

(١٢٦) السياسة الشرعية ص ٦٤ .

(١٢٧) الناسخ والمنسوخ لهبة الله بن سلامة ص ٢١٠

وعلى هذا فليس في قوله (خذ العفو) دليل لكم .

يقول ابن كثير : قال — أي ابن جرير الطبري — وقد أمر الله نبيه ﷺ أن يأمر عباده بالمعروف ويدخل في ذلك جميع الطاعات وبالأعراض عن الجاهدين وذلك وإن كان أمرا لنبيه ﷺ فإنه تأديب خلقه باحتمال من ظلمهم واعتدى عليهم لا بالأعراض عمن جهل الحق الواجب من حق الله ولا بالصفح عمن كفر بالله وجهل وحدانيته وهو للمسلمين حرب . (١٢٨)

وهذا هو معنى خذ العفو وأعرض عن الجاهلين وأما قوله تعالى (وأمر بالعرف) أي أمر بالمعروف فهو دليل على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بصفة عامة .

قال هبة الله بن سلامة : قوله تعالى خذ العفو هذا منسوخ يعني الفضل من أموالهم بآية الزكاة وهذه الآية أعجب المنسوخ لأن أولها منسوخ وأوسطها محكم وآخرها منسوخ . قوله وأعرض عن الجاهلين نسخ بآية السيف وأوسطها وأمر بالعرف : العرف المعروف فهو محكم (١٢٩)

وذكر مثل هذا ابن حزم في كتابه «الناسخ والمنسوخ» .

— أما استدلالهم بقوله تعالى لنبيه الكريم ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾ فقد بينا أن استخدام القوة في بعض المواقف قد يكون هو عين الرحمة والنبي ﷺ — وهو الرحمة المهداة للعالمين — كان يجاهد في سبيل الله ويقاتل الكفار والمشركين ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر فهو الذي أمر

(١٢٨) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ج ٢ ص ٢٧٨ .

(١٢٩) لاسخ والمنسوخ هبة الله بن سلامة في سورة لاعرف آية ١٥٩ .

بتحطيم الأصنام وشق قراب الخمر وزقاقه^(١٣٠) فرسلنا ﷺ نبي الرحمة ونبي الملحمة وهو الضحوك القتال .. يضحك لأصحابه ويقتل أعدائه ... فالرسول ﷺ بعث رحمة للعالمين ... يخرجهم من الظلمات إلى النور بالحجة والبرهان الساطع فإن أبوا وعاندوا أخرجهم من ظلماتهم إلى نور الهداية بالسيف والسلطان ... وهذه هي الرحمة : أن تخرجهم من الظلمات إلى النور ومن الضلال والشقاوة إلى الحق والهداية . أن تنجيهم من عذاب الآخرة الأليم وتهديهم إلى الصراط المستبين بالبرهان أو بالسلطان فالله تعالى يزرع بالسلطان ما لا يزرع بالقرآن ويزع بالقرآن ما لا يزرع بالسلطان . فسبحانه له في خلقه حكم ﴿ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير﴾ .

جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في تلك الآية : من آمن بالله واليوم الآخر كتب له الرحمة في الدنيا والآخرة ومن لم يؤمن بالله ورسوله عوفي مما أصاب الأمم من الخسف والقذف .

الشبهة التاسعة :

٩ — قالوا : انا نعتزل هذا المجتمع ونبعد عن الناس فلا نأمر بمعروف ولا نهى عن منكر فانا اذا أمرنا ونهينا أصابنا الضرر واذا خرجنا رأينا المنكرات وقد نسكت عليها .

والجواب :

أن نسأل هذا الرجل : عما تعتزل وعمن تعتزل ؟ انك في الحقيقة تعتزل عن

(١٣٠) المعنى ح ٥ ص ٤٤٧ . فقد روى الامام أحمد عن عبدالله بن عمر قال : أمرني رسول الله ﷺ أن آتيه بمديّة وهي الشجرة فأتيته بها فأرسل بها فأرهمت ثم أعصانيها وقال «اغد على بها» فخرج بأصحابه الى أسواق المدينة وفيها رفاق الحمر وقد حلت من الشام فأخذ المديّة مني فشق ما كان من تلك الرفاق بحضرته كلها وأمر أصحابه الذين كانوا معه أن يمحضوا معي ويعاونوني وأمرني أن آتي الأسواق كلها فلا أحد فيها زق حمر لا شققته ففعلت فلم أترك في أسواقها زقا الا شققته» .

الجهاد وعن الحسبة ... تعتزل عن الفروض العينية والكفائية وتترك البلاد للفجرة والكفرة يعيشون فيها فسادا وفجورا .

يقول أبو حامد الغزالي : اعلن ان كل قاعد في بيته أينما كان فليس خاليا في هذا الزمان عن منكر من حيث التقاعد عن ارشاد الناس وتعليمهم وحملهم على المعروف فأكثر الناس جاهلون بالشرع في شروط الصلاة في البلاد فكيف في القرى والبادى (١٣١)

جاء في كتاب بيان للناس من الأزهر الشريف : ومن هنا يعرف خطأ الانعزاليين الذين يقدرون على تغيير المنكر ولا يغيرونه مرددين هذه الآية — أى قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مِنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ أو مرددين الكلمة الجارية على الألسنة «وأنا مالى» وهي عنوان التسيب الذي لو استمرأنا مرعاه لتعطلت حركة الحياة وضعف الأمل في الإصلاح ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ أهـ (١٣٢)

وقد نهى النبي ﷺ أحد أصحابه عن الاعتزال وقال له : «لا تفعل فان مقام أحدكم في سبيل الله أفضل من صلاته في بيته سبعين عاما ألا تحبون أن يغفر الله لكم ويدخلكم الجنة اغزوا في سبيل الله : من قاتل في سبيل الله فواق ناقة وجبت له الجنة» رواه الترمذي من حديث أبي هريرة وقال الترمذي حديث حسن . فمن قدر على تغيير المنكر بيده أو لسانه فلا يجوز له أن يجلس في بيته ويترك الحسبة والله المستعان وعليه التكلان .

هذا كان بعض من تلبسات عدو الله ابليس وشبهاته التي ألقاها للذين يتركون الحسبة ويتكاسلون عنها أو يفعلون المنكر . وهنا ان شاء الله تعالى نذكر

(١٣١) حياء عموم مدین ح ٢ ص ١٢٥٤ .

(١٣٢) بيان للناس من أزهر شریف ص ٢٦٥ .

بعض من تلييساته على الآمرين بالمعروف والناهيين عن المنكر آجارنا الله تعالى وإياكم من تلييساته وشبهاته وأضاليه .

بعض المحاذير التي يقع فيها الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر :

١ — أن يقدم على الحسبة تزينا وطلبا للذكر والجاه . عن أبي سليمان قال : سمعت أبا جعفر المنصور يبكي في خطبته يوم الجمعة فاستقبلني الغضب وحضرتني فيه أن أقوم فأعظه بما أعرف من فعله اذا نزل . قال : فكرهت أن أقوم الى الخليفة فأعظه والناس جلوس يرمقوني بأبصارهم فيعرض لي تزين فيأمر بي فأقتل على غير صحيح فجلست وسكت .

٢ — أن يغضب لنفسه اذا أهانه فاعل المنكر أو لم يقبل قوله فيثور لأجل نفسه وغضبا لها وقد يجر ذلك الى أن يغتاب فاعل المنكر أو يقع به أو يؤذيه في ماله أو منصبه .

٣ — أن يجلس بعد الفراغ من الحسبة في مجمع يصف مافعل ويتباهى به ويسب أصحاب المنكر سب الخنق عليهم ويلعنهم ولعل القوم قد تابوا وربما كانوا خيرا منه لندمهم وكبره ويندرج في ضمن حديثه كشف عورات المسلمين لأنه يعلم من لا يعلم والستر واجب مهما أمكن وبعض الجهلاء بالانكار يهجم على القوم مايتيقن ماعندهم ويضربهم المبرح ويكسر الأواني وكل هذا يوجهه الجهل فأما العالم اذا انكر فأنت منه على أمان . (١٣٣)

٤ — ومن تلييسه عدو الله تعدى حدود وضوابط الحسبة فينكر ما ليس مجمعا على انكاره ويتصور الحيطان ويضرب أهل المنكر ويقذفهم بدون حق ويتجسس عليهم .

٥ — أن يقصد بانكاره اظهار شرفه على المحتسب عليه فمثلا يقصد من تعريف فاعل المنكر بمنكره اظهار شرف العلم واذلال فاعل المنكر بنسبته الى

(١٣٣) أنظر تلييس ابليس لابن الجوزي ص ١٤٠، ١٤١ .

الجهل فان كان الباعث هذا فهذا منكر أقبح في نفسه من المنكر الذي يعترض عليه . ويضع الامام الغزالي مقياسا يقيس به المحتسب نفسه حتى يعلم أباعث ذلك هو الاخلاص لله تعالى أو الرياء والاحتكام على الناس فقال رحمه الله : فان في الاحتكام على الغير لذة للنفس عظيمة من وجهين أحدهما : من جهة دالة العلم والآخر من جهة دالة الاحتكام والسلطنة وذلك يرجع الى الرياء وطلب الجاه وهو الشهوة الخفية الداعية الى الشرك الخفي وله محك ومعيار ينبغي ان يمتحن المحتسب نفسه وهو أن يكون امتناع ذلك الانسان عن المنكر بنفسه أو باحتساب غيره أحب اليه من امتناعه باحتسابه فان كانت الحسبة شاقة عليه ثقيلة على نفسه وهو يود أن يكفى بغيره فليحتسب فان باعته هو الدين وان كان اتعاض ذلك المعاصي بوعظه وانزجاره بزجره أحب اليه من اتعاضه بوعظ غيره فما هو الا متبع هوى نفسه ومتوسل الى اظهار جاه نفسه بواسطة حسبه فليتق الله تعالى وليحتسب أولا على نفسه . (١٣٤)

الباب الثامن

فوائد الحسبة

للحسبة فوائد عظيمة تعود على الفرد المسلم وعلى المجتمع الاسلامي
نجملها فيما يلي :-

١ - تنقية المجتمع المسلم من المنكرات والمعاصي . فالحسبة حسم
لسبل المنكرات وقطع لطريقها ، فان المنكرات والمعاصي اذا تركت تفشت
وانتشرت «فالمنكرات أشبه شيء في سرعة التنقل والشيوع بجراثيم الأمراض لا
تلبث اذا وجدت في مكان ما أن تنتقل وتنتشر وتعم وتعمل عملها في المجتمع
كله وبذلك تنقلب حياة المجتمع رأسا على عقب وتعرض فيها الأعراض
للالتهلاك والأموال للاستلاب والحقوق للضياع وليس من شك في أن أمة يكون
مصيرها هذا المصير لا تعرف شيئا من نسمات الأمن والطمأنينة ولا من بواعث
الاستقرار والسكينة وبذلك ينحل ما بين أفرادها من روابط وتنساق في سبيل
الانفرادية الخاصة لا يهتمها سوى شهوات تقضي وانفعالات تحتدم» (١)

٢ - ان الحسبة تمنع من استقرار المفاهيم الخاطئة بين الناس . فان
المعروف اذا ترك فلم يؤمر به ساعة تركه اعتاد الناس تركه حتى يصبح فعل
المعروف منكرا ، وكذلك المنكر اذا ترك فلم ينه عنه ساعة ارتكابه اعتاد الناس
فعله حتى يصبح المنكر عندهم معروفا فانهم قد رأوا المنكر بأعينهم وسمعوه
بآذانهم فزالت وحشة المنكر وقبحه من نفوسهم لكثرة ملازمتهم له وملازمتهم
لهم . ويحدث العكس اذا أمر بالمعروف ونهى عن المنكر فان الناس سيألفون
الخير ويستنجون الشر ويستقبحونه في قلوبهم فيمنع ذلك من استقرار المفاهيم
والقيم الخاطئة في قلوبهم وعقولهم . أما ترك الاحتساب فيؤدي الى قلب
الحقائق والموازن فيصير المنكر معروف والمعروف منكرا ولا حول ولا قوة إلا
بالله . عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : «اذا أخفيت الخطيئة فلا تضر
إلا صاحبها واذا ظهرت فلم تغير تضر العامة» . (٢)

(١) من توجيهات الاسلام للإمام محمود شلتوت ص ٢٠١ .

(٢) الحوالب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي ص ٥٠ من رواية الأوزاعي .

٣ — ان الحسبة تدفع المصائب . ذكر ابن ابى الدنيا عن ابراهيم بن عمرو الصنعاني قال : (أوحى الله الى يوشع بن نون : انى مهلك من قومك أربعين ألف من خيارهم وستين ألفاً من شرارهم قال يارب هؤلاء الأشرار فما بال الاخيار ؟ قال : انهم لم يغضبوا لغضبي وكانوا يواكلونهم ويشاربونهم) (٣) وروى الحميدي عن مسعر ان ملكاً أمر أن يخسف قرية فقال : يارب ان فيها فلاناً العابد فأوحى الله اليه : ان به فأبداً فانه لم يتمر وجهه في ساعة قط (٤).

يقول ابن تيمية : ومن المعلوم بما أرانا الله من آياته في الافاق وفي أنفسنا وبما شهد في كتابه أن المعاصي سبب المصائب فسيئات المصائب والجزاء من سيئات الأعمال وأن الطاعة سبب النعمة فاحسان العمل سبب لاحسان الله . قال تعالى : ﴿وما أصابكم من مصيبة فَمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾ .

٤ — ان الحسبة ضرورة من ضرورات الحركة الاسلامية او الجماعة المسلمة فلو تركت الجماعة المسلمة الحسبة اندثرت دعوتها وامتلاً طريقها الى قلوب الناس بالعقبات والأشواك التي تعوقها عن الاستمرار في المسير وتزاحمت عليها المنكرات فأجهضت جهدها الذي بذلته في سبيل الله وطمست معالم سعيها فكانت الحسبة ضرورة من ضرورات الجماعة الاسلامية العاملة على الساحة الاسلامية ولازماً من لوازم تلك الجماعة لانها هي التي تمهد الطريق للدعوة والوصول الى قلوب الناس وذلك لانعدام المنكرات التي تجذب قلوب البعض اليها .

٥ — ان بالحسبة توحيد الصفوف وتزال الفرقة بين المسلمين . ولا عجب في هذا فقد قال الله تعالى : ﴿ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون . ولا تكونوا كالذين

(٣) السابق ص ٤٦ .

(٤) الحسبة في الاسلام لابن تيمية .

تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم» . (٥)

يقول الامام محمد عبده : فان أفراد الأمة اذا قام كل واحد منهم بنصيحة الآخر دعوة وأمرا ونهيا — امتنع فشو الشر والمنكر فيهم واستقر أمر الخير والمعروف بينهم فكيف تجد الفرقة منفذا اليهم ؟ أم كيف يستقر الخلاف في الدين بينهم ؟ (٦)

٦ — أن بالحسبة تنال هذه الأمة وافرادها المحتسبون شرف الخيرية وشرف العلو على باقي الأمم ويتحقق فيهم قوله تعالى ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾ . (٧) فالأمة الاسلامية خير الأمم «ولكن هذه الخيرية لا يستحقها من ليس لهم من الاسلام واتباع النبي ﷺ الا الدعوى وجعل الدين جنسية لهم بل لا يستحقها من أقام الصلاة وآتى الزكاة وصام رمضان وحج البيت الحرام والتزم الحلال واجتنب الحرام مع الاخلاص الذي هو روح الاسلام الا بعد القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبالاعتصام بحبل الله مع اتقاء التفرق والخلاف في الدين» . (٨)

٧ — ان الحسبة لها فوائد عظيمة ظاهرة وأخرى ذكرها العلماء . فبالحسبة تقام الفرائض وتأمين المذاهب وتحل المكاسب وترد المظالم وتعمر الأرض ويتنصف من الأعداء ويستقيم الأمر ولولاها لتعطلت النبوة واضمحلت الديانة وعمت الفترة وفشت الضلالة وشاعت الجهالة واستشرى الفساد واتسع الخرق وخربت البلاد وهلك العباد . (٩)

(٥) آل عمران (١٠٤ — ١٠٥) .

(٦) تفسير المنار ج ٤ ص ٤٨ آية ١١٠ آل عمران .

(٧) آية ١١٠ آل عمران .

(٨) تفسير المنار ج ٤ ص ٤٨ آية ١١٠ آل عمران .

(٩) قلائد الدرر ج ٢ ص ١٩٨ ، الاحياء ج ٢ ص ١١٩٢ .

الباب التاسع
عقوبة تارك الحسبة

لما كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر القطب الأعظم من الدين والمهم الذي ابتعث الله لأجله النبيين والركن الأعظم من أركان الدين رتب الله على تركه أنواعا من العقوبات ليحذر الناس ترك هذا الفرض وينتبهوا الى أهميته الجليلة وفائدته العظيمة . ومن عقوبات تارك الحسبة : —

١ — نزول العذاب واستحقاق الهلاك :

يدل على هذا ما جاء عن أبي بكر الصديق قال : «ياأيها الناس انكم لتقرءون هذه الآية : ﴿ياأيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم﴾ واني سمعت رسول الله ﷺ يقول : ان الناس اذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه» رواه أبو داود والترمذي والنسائي بأسانيد صحيحة قال الترمذي حديث حسن صحيح وعن أم المؤمنين زينب بنت جحش رضي الله عنها أن النبي ﷺ دخل عليها فرعا يقول : لا إله إلا الله ويل للعرب من شر قد اقترب فتح اليوم من ردم يأجوج ومأجوج مثل هذه — وحلق بأصبعيه الإبهام والتي تليها — فقلت : يا رسول الله أنهلك وفينا الصالحون ؟ قال : نعم اذا كثرت الخبث» متفق عليه .

قال ابن علان : ومعنى الحديث ان الخبث اذا كثر فقد يحصل الهلاك العام وان كثرت الصالحون ، ففيه بيان شؤم المعصية والتحريض على انكارها . (١)
وعن يحيى بن يعمر قال : خطب علي بن ابي طالب فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أيها الناس انما هلك من كان قبلكم بركوبهم المعاصي ولم ينهم الربانيون والأحبار فلما تملأوا في المعاصي اخذتهم العقوبات فمروا بالمعروف وانهاوا عن المنكر قبل ان ينزل بكم مثل الذي بهم واعلموا ان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يقطع رزقا ولا يقرب أجلا . رواه ابن حبان .

قال ابن العري : والسكوت على المنكر تتعجل عقوبته في الدنيا بنقص

(١) دليل الصالحين ح ١ .

الأموال والأنفس والثمرات وركوب الذل من الظلمة للخلق (٢) . فليتق هؤلاء الذين تركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهؤلاء الذين يحاربون الأمرين بالمعروف والناهين عن المنكر صواعق السماء ونذر العذاب أعاذنا الله وإياكم من ذلك .

٢ — استحقاق اللعنة والذم :

وذلك كما لعن الله تعالى بني اسرائيل لتركهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . قال تعالى : ﴿لعن الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون . كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون﴾ (٣)

عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : «أن أول ما دخل النقص على بني اسرائيل انه كان الرجل يلقي الرجل فيقول : يا هذا اتق الله ودع ما تصنع فانه لا يحل لك ثم يلقيه من الغد وهو على حاله فلا يمنعه ذلك أن يكون أكيلة وشريفة وقعيدة فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض ثم قال : ﴿لعن الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون﴾ الى قوله : ﴿فاسقون﴾ ثم قال : (كلا والله لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ولتأخذن على يد الظالم ولتأطرنه على الحق أطرا ولتقصرنه على الحق قصرا أو ليشرين الله بقلوب بعضكم على بعض ثم ليلعنكم كما لعنهم) رواه أبوداود والترمذي وقال حديث حسن وهذا لفظ أبي داود .

٣ — الحرمان خصيصة من خصائص المؤمنين وصفة من صفاتهم :

(٢) الترمذي بشرح ابن العربي ج ٩ ص ١٢ .

(٣) المائدة آية (٧٨ — ٧٩) .

قال تعالى : ﴿المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر﴾ (٤)

وعن ابن مسعود رضي الله عنه ان رسول الله ﷺ قال : «ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي الا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره ثم انها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون فمن جاهدكم بیده فهو مؤمن ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن وليس وراء ذلك من الايمان حبة خردل» (رواه مسلم) .

ويتضح من الحديث والآية ان ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس من الايمان . فبالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يتميز المؤمن من المنافق فصفت المؤمن بالضد من صفات المنافق كما وصفه الله تعالى في الآية السابقة ﴿والمنافقون والمنافقات بعضهم من بعض يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف ويقبضون أيديهم﴾ (٥)

٤ — عدم قبول الدعوات والاستغفار :

عن حذيفة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقابا منه ثم تدعونه فلا يستجاب لكم» رواه الترمذي وقال حديث حسن .

وعن عائشة رضي الله عنها قالت : دخل النبي ﷺ فعرفت في وجهه أن قد حضره شيء فتوضأ وما كلم أحدا فلصقت بالحجرة استمع مايقول فقعد على المنبر فحمد الله وأثنى عليه وقال : «ياأيها الناس ان الله يقول لكم مروا بالمعروف وانها عن المنكر قبل أن تدعوا فلا اجيب لكم وتسالوني فلا أعطيكم وتستصروني فلا أنصرکم — فما زاد عليهن حتى نزل» . رواه ابن

(٤) التوبة آية (٧١) .

(٥) التوبة آية ٦٧ .

ماجه وابن حبان في صحيحه .

٥ — قلة الحظ من الدين :

فعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا ويأمر بالمعروف وينه عن المنكر » رواه أحمد وابن حبان في صحيحه والترمذي وهذا لفظه .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « الاسلام أن تعبد الله لا تشرك به شيئا وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان والحج والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتسليمك على أهلك فمن انتقص شيئا منهن فهو سهم من الاسلام يدعه ومن تركهن فقد ولى الاسلام ظهره » رواه الحاكم .

٦ — أنه كمرتكب المنكر :

قال تعالى ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُم الرِّبَايُونَ وَالْأَخْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمِ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمِ السَّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾^(٦)

قال القرطبي : ودلت الآية على أن تارك النهي عن المنكر كمرتكب المنكر فالآية توبيخ للعلماء في ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .^(٧)

٧ — لزوم الذل والمهانة له :

فقد روى ابن عمر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا ضن الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة واتبعوا أذناب البقر وتركوا الجهاد في سبيل الله أنزل الله بهم بلاء فلا يرفعه عنهم حتى يراجعوا دينهم » رواه أحمد وأبو داود بإسناد حسن .

(٦) المائدة (٦٣) .

(٧) تفسير القرطبي ج ٦ ص ٢٣٧ للآية ٦٣ من المائدة .

٨ - تفرق الأمة وهلاكها :

يقول الشيخ سعيد حوى : ومنها — أى من عقوبات ترك الحسبة — أن تفترق قلوب الأمة وتصطدم نفوسها ولا يكون بينها تلاق على شيء أبدا اذ بعد أن فقدت الحق الذي يجمع فان الباطل طرقه كثيرة متفرقة ... وعاقبة هذا كله الهلاك والموت اذ عندما تفقد أمة الاسلام حياتها التى هي استجابتها لأمر الله ماذا يبقى لها ﴿أَوْ مِنْ كَانَ مِيتًا فَأُحْيَاهُ﴾ «الانعام ١٢٢» ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ «الانفال : ٢٤» . فالحياة في الاسلام . وترك ما يؤدي الى بقاء الاسلام وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد معناه الهلاك . (٨)

(٨) الاسلام لسعيد حوى ج ٤ ص ١٣ .

الباب العاشر
منكرات يجب أن تزول

هناك كثير من المنكرات التي انتشرت بين الناس انتشارا كبيرا وأصبحت
بيهم شيئا عاديا لا تنكره قلوبهم ولا تبغضه نفوسهم وسوف نتناول باذن الله
بعض من تلك المنكرات .

١ - الخمر :

والخمر — كما هو معلوم — حرام بل هي ام الكبائر ... وهي لذلك واجبة
النهي عنها بالدرجات السابقة .

يقول القاضي عياض : فحق أن يعبره — أى المنكر — بكل وجه أمكنه
زواله به قولاً أو فعلاً فيكسر آلات الباطل أو يريق المسكر بنفسه أو يأمر من
يفعله . (١)

والخمر ان جاهر بها المسلم فانها تراق عليه ويؤدب على اظهارها وأما اذا
أظهرها الذمي فانه يؤدب على اظهارها واما اراقها فقد اختلف فيها الفقهاء
فذهب الحنابلة والشافعية الى أنها تراق وذهب الحنفية الى انها لا تراق عليه .
وعلى المحتسب ان يتجنب كسر أواني الخمر بل يريقها فقط . فان لم
يقدر على اراقها الا بكسر الأواني لكونها بعيدة عنه ويحتاج لكي يريقها أن
يرميها بحجر أو نحوه أو لكونها ضيقة الرأس فلو أراقها بدون كسر طال الزمان
وأدركه الفساق ومنعوه أو يطول الزمان وتتعطل عليه أشغاله ومصالحه فعليه كسرها
في هذه الحالات . فان كسرها بغير عذر فعليه ضمانها ودفع ثمنها .

هذا عن الخمر وآوانيه . اما عن الخافات ومحلات بيع الخمر ومصانعها
فهذه الأماكن تهدم وتحرق كما أفتى الامام ابن القيم رحمه الله بذلك مستدلا
بهدم الرسول ﷺ مسجد الضرار الذي اتخذها المنافقون كفرا وتفرقا بين
المؤمنين وارصادا لمن حارب الله ورسوله من قبل .

يقول ابن القيم : ومنها تحريق أمكنة المعصية التي يعصى الله ورسوله فيها

(١) شرح صحيح مسلم ج ١ ص ٢٩٣ .

هدمها كما حرق رسول الله ﷺ مسجد الضرار وأمر بهدمه وهو مسجد صلى فيه ويذكر اسم الله فيه لما كان بناؤه ضارا وتفرقا بين المؤمنين ومأوى لمنافقين وكل مكان هذا شأنه فواجب على الامام تعطيله اما بهدم وتحريق واما تغيير صورته واخراجه عما وضع له وإذا كان هذا شأن مسجد الضرار فمشاهد لشرك التي تدعو سدتها الى اتخاذ من فيها أندادا من دون الله أحق بذلك أوجب وكذلك محال المعاصي والفسوق كالحانات وبيوت الخمارين وأرباب المنكرات وقد حرق عمر بن الخطاب قرية بكماها يباع فيها الخمر وحرق حانوت رويشد الثقفي وسماه فويسقا . (٢)

٢ - الاختلاط :

ونقصد به اختلاط الرجال والنساء في الطرقات والمطاعم والنوادي والرحلات والحفلات ودور العلم وغيرها من الأماكن .
والاختلاط بلا شك قد حرمه الله ورسوله . ونحن هنا لا نبرهن على ذلك وإنما نبين كيفية انكار تلك المنكرات ونحث على انكارها فاختلاط الطلبة والطالبات في مدرجات الجامعة مثلا وطرقاتها ومطاعمها ورحلاتها حرام ومنكر يجب تغييره والنهي عنه .

وعلى ولي الأمر واجب عظيم في مسألة الاختلاط فعليه أن يمنع النساء من الاختلاط بالرجال في الاسواق والطرق ووسائل المواصلات ومجامع الناس وعليه ان يمنعهم من الخروج مترينات كاسيات عاريات . وقد منع عمر بن الخطاب رضي الله عنه النساء من المشي في طريق الرجال والاختلاط بهم في الطريق .
ومن منكرات الاختلاط أيضا وقوف الرجل والمرأة في الطريق يتحدثان . قال أبو يعلى : وقد سئل أحمد في رواية محمد بن يحيى المتطبب في الرجل السوء يرى مع المرأة ؟ قال : صح به . (٣)

(٢) زاد المعاد ج ٣ ص ١٧ . المطبعة الأمية ومكتبتها .

(٣) الأحكام السلطانية لأبي يعلى .

ولكن ليس كل امرأة ورجل يقفان في طريق منكرًا ينظر المحتسب الى الأمارات فان كان الطريق خاليا من المارة أو ظهرت عليهم علامات الريب أو يعتاد فعل المنكرات في هذا الطريق أو كان الرجل سيء السمعة أنكر والا فلا ينكر .

يقول المارودي : واذا رأى وقفة رجل مع امرأة في طريق سابل لم تظهر منهما أمارات الريب لم يعترض عليهما بزجر ولا انكار فما يجد الناس بدا من هذا وان كانت الوقفة في طريق خال فخلو المكان رية فينكرها ولا يعجل بالتأديب عليهما حذرا من أن يكون ذات محرم وليقل ان كانت ذات محرم فصنها عن مواقف الريب وان كانت أجنبية فخف الله تعالى من خلوة تؤدبك الى معصية الله تعالى وليكن زجره بحسب الأمارات . (٤)

وعلى هذا اذا وجد رجل مع امرأة في مكان يكثر فيه الفساد وتحوم حوله الشبهات وذلك كالجامعة — والتي يكثر فيها اختلاط الشابات والشباب — فهي مواقف ريب ينكر فيها المحتسب عليهما .

٣ — أفلام الفيديو الخليعة وأشرطة الكاسيت الماجنة :

فهذه الأفلام الخليعة التي تعرض بواسطة جهاز الفيديو منكر يجب تغييره والنهي عنه لأن فيها اشاعة للفاحشة بين المؤمنين وحثا عليها ويلحق بها أشرطة الكاسيت الماجنة التي تنشر الأغاني الفاسقة والموسيقى المحرمة وكذلك يلحق بها برامج وأفلام ومسلسلات التلفاز «التليفزيون» المضللة الفاجرة المتهتكة وبرامج المذياع الفاحشة . (٥)

يقول الشيخ عبدالله بن زيد آل محمود : فمتى قصر الناس بواجبهم ولم

(٤) الأحكام السلطانية للمارودي .

(٥) مح لا يحرم استعما تلك الأجهزة في حوار الخير — كتسجيل الدوات الدينية أو العلمية ونحوها — وانما يحرم استعماها في محور أو مسوق

يقوموا بحماية دينهم ووطنهم وتركوا الخمر تجلب الى بلدهم والخوانيت تفتح لبيعها بحيث تكون في متناول كل يد من صغير وكبير وتركوا الأفلام الخليعة والفواحش الشنيعة تنتشر من بينهم تغزوهم في عقر دورهم بدون أن ينكروا منكرها وبدون أن يتناصحوا في شأنها ويمنعوا مايقبح منظره منها فانهم يعتبرون بأنه قد استودع منهم وأن هذا العمل والسكوت عليه مؤذن بفتنة في الارض وفساد كبير وهؤلاء الرؤساء يلامون على سكوتهم عنه اذ لا نجاة لهم ولا للناس معهم الا بأمرهم بالخير ونهيهم عن الشر .

ان عرض الأفلام الخليعة التي فيها النساء الراقصات العاريات اللاتي يسبحن في البحار ويلعبن الرجال باللمس والتقبيل والاضطجاع جميعا وتشرب مع كأس الخمر وغير ذلك من مساوئ الاخلاق والأفعال والفواحش المكشوفة التي يشاهدها الصغار والكبار فهي كلها من الفواحش التي لا تبقى من الأخلاق ولا تذر وقد قيل : حسبك من شر سماعه . فما بالك برؤيته . (٦)

فمن الواجب على المسلمين هدم تلك الأماكن التي تعرض فيها تلك الافلام الخليعة كنوادي الفيديو وماشابهها استنادا الى فتوى الامام ابن القيم بتحريق وهدم أماكن المعصية .

٤ - الملاهي والحفلات الموسيقية :

وهي من المنكرات العظيمة لاشتغالها على أكثر من معصية ففيها الاختلاط بين الرجال والنساء وفيها رقص الرجال والنساء بعضهم مع بعض وتلامسهم وفيها الغناء المشتتل على فاحشة وفجور وألفاظ جارحة للحياء والخلق وفيها الموسيقى المحرمة . وقد يكون فيها شرب الخمر . لذلك كان واجبا على المسلمين ازالة تلك الحفلات بقدر استطاعتهم والتحذير منها والنهي عنها .

(٦) حماية الدين والوطن ص ٩ ، ١٠ .

وكذلك واجب على المسلمين تحطيم تلك الآلات الموسيقية التي تقام بها تلك الحفلات والتأديب على اظهارها . وقد حث العلماء على كسر هذه الآلات قال ابن قدامة من الحنابلة : وان كسر صليبا أو مزمارا أو طنبورا أو صنما لم يضمنه . (٧)

قال ابن القيم : ونص — أى الامام أحمد — على كسر آلات اللهو كالطنبور وغيره اذا رآها مكشوفة وأمكن كسرها . (٨)

قال أبويعلى الحنبلي : وأما المجاهرة باظهار الملاهي المحرمة فعلى المحتسب كسرها ولا يتشاغل بتفصيلها سواء كان خشبها يصلح لغير الملاهي أو لا يصلح . (٩) وقال أبو يوسف — صاحب أبي حنيفة — في دار يسمع منها صوت المعازف والملاهي : أدخل عليهم بغير اذنهم لأن النهي عن المنكر فرض فلو لم يحز الدخول بغير اذن لا تمتنع الناس من اقامة الفرض . (١٠) يقول الامام الغزالي وهو شافعي : التغيير باليد وذلك ككسر الملاهي وازالة الخمر . (١١)

ويقول القاضي عياض المالكي : فحق المغير أن يغيره بكل وجه أمكنه زواله به قولاً كان أو فعلاً فيكسر آلات الباطل (١٢) . أهـ ويقصد بآلات الباطل المعازف .

ولكن على المحتسب أن ينظر الى تلك الآلات فان كان خشبها أو مادتها يصلح لاستخدامه في أمور نافعة أخرى فعلى المحتسب فصله دون كسره والا كسره هذا مذهب السادة الشافعية . أما الحنابلة فيرون كسره بكل حال ولا

(٧) انظر المعنى .

(٨) اغائة اللهفان ح ١ ص ٢٤٨ .

(٩) الاحكام السطائية لأبي يعلى .

(١٠) اعائة اللهفان ح ١ ص ٢٤٥ .

(١١) احياء علوم الدين ح ٢ ص ١٢٣٥ .

(١٢) شرح صحيح مسلم ح ١ ص ٥١ .

يشغل نفسه بتفصيلها سواء كان خشبها يصلح لغير الملامى أو لا يصلح . (١٣)

يقول الماوردى الشافعى : وأما المجاهرة باظهار الملامى المحرمة فعلى المحتسب أن يفصلها حتى تصير خشبا لتزول عن حكم الملامى ويؤدب على المجاهرة بها ولا يكسرها ان كان خشبا يصلح لغير الملامى . (١٤)

٥ - الأضرحة بالمساجد والقبور المشرفة والأماكن الشركية :

فقد لعن رسول الله ﷺ المتخذين القبور مساجد فمن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» متفق عليه . وفي رواية مسلم «لعن الله اليهود» وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : «لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج» رواه الامام أحمد وأهل السنن .

وقد أمر النبي ﷺ بتسوية القبور المشرفة وبعث على ذلك علياً رضى الله عنه حتى لا يفتتن الناس بها فيعبدوها . فقد روى مسلم في صحيحه عن أبى الهياج الأسدى قال : قال على بن أبى طالب رضى الله عنه ألا أبغثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ أن لا تدع تمثالا الا طمسته ولا قبرا مشرفا الا سويته» فتلك القبور المشرفة والأضرحة التى بالمساجد والتى أصبحت فتنة لكثير من المسلمين فيستغيثون بمن داخلها من الأموات ويتبركون بها ويطوفون حولها ويحجون اليها وينذرون لها ويوقدون عليها السرج ويصلون اليها واجبة الهدم .

قال ابن القيم : فمن الأنصاب ما قد نصبه الشيطان للمشركين : من شجرة أو عمود أو وثن أو قبر أو خشبة أو عين أو نحو ذلك . والواجب هدم ذلك كله

(١٣) للاطلاع على رأي الخاتبة انظر كلام أبى يعلى في لصفحة السابقة .

(١٤) الاحكام السلطانية لـ الماوردي ص ٣١٢

ومحو أثره كما أمر النبي ﷺ علياً رضي الله عنه بهدم القبور المشرفة وتسويتها بالأرض . (١٥) .

وقال : وعصى الصحابة بأمر عمر رضي الله عنه قبر دانيال وأخفوه عن الناس . ولما بلغه أن الناس ينتابون الشجرة التي بايع تحتها رسول الله تعالى عليه وآله وسلم أصحابه أرسل فقطعها . (١٦) .
وقال : قال الامام أبو بكر الطرطوشي : انظروا رحمكم الله أينما وجدتم سدره أو شجرة يقصدها الناس ويعظمونها ويرجون البرء والشفاء من قبلها ويضربون بها المسامير الخرق فهي ذات أنواط (١٧) فاقطعوها . (١٨) .

٦ - الصور والتماثيل :

اعلم انه ليس كل الصور والتماثيل حراماً فيباح منها كل صورة او تمثال لما ليس بذئ روح كصور وتماثيل الجمادات والانهار والأشجار ويباح منها كل صورة ليست متصله الهيئة كصورة اليد وحدها مثلاً أو العين أو القدم ويباح أيضاً لعب البنات وهي الدمية التي يلعب بها الاطفال ، وغير ذلك فحرام يجب النهي عنه وكسره لأن فيه مضاهاة لخلق الله تعالى كما انه يجر الى الشرك بتعظيم تلك الصور والتماثيل ثم عبادتها والعياذ بالله .

فرسولنا ﷺ نهي عن التصوير وهتك الصور .

روى الستة عن عائشة رضي الله عنها قالت : خرج النبي ﷺ في غزاة فأخذت نمطا فسترته على الباب فلما قدم ورأى التمث عرفت الكراهة في وجهه فجذبه حتى هتكه وقال : «ان الله لم يأمرنا أن نكسو الحجارة والطين . قالت عائشة : فقطعت منه وسادتين وحشوتهما ليفا فلم يعب ذلك علي» . وروى مسلم في صحيحه عن أبي الهياج الأسدي قال : قال لي علي رضي الله

(١٥) . (١٦) . (١٨) عائشة اللهماد ح ٢ ص ٢٢٧ . ص ٢٢٨ . ص ٢٢٩

(١٧) هي شجرة كال يترك بها 'مشركون

عنه : ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ ألا تدع صورة إلا طمستها ولا قبرا مشرفا إلا سويته .

ولقد انتشرت صناعة التماثيل وتصوير الصور المحرمة هذه الأيام . بل اعتبرها الناس فناً عظيماً يجب الحفاظ عليه والعمل على ترقيته والاهتمام به ولجأ كثير من العظماء والمشاهير الى تصوير انفسهم على هيئة تماثيل . وهذا يجر الى الافتتان بهم وتعظيمهم أكثر من اللازم فضلا عن تكاليفها الباهظة . فعلى المسلمين النهي عن هذا المنكر وإزالته قدر المستطاع والله المستعان وعليه التكلان .

الخاتمة

يتضح من هذا البحث أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب شرعي لا يسع أي مسلم أن يتخلى عنه أو يتخاذل عنه ولا خيار له في ذلك فهو واجب على كل مسلم قادر عليه ... والناظر في أحوال المسلمين في هذه الأزمان يجد تحاذل الناس عن هذا الفرض .. وهذا مظهر من مظاهر غربة الدين التي أخبر بها الرسول ﷺ ، «بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ فطون للغرباء» ... طوائف كثيرة من المسلمين تركت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر منهم من يدعي أننا نعيش في مرحلة مكية وأن واجبي الحسبة والجهاد غير واجبين في هذا المرحلة متناسين أن الدين قد كمل وأن المسلمين مطالبون بالقيام بكل واجبات الإسلام وغاية الأمر أن واجبي الحسبة والجهاد غير واجبين عند عدم الاستطاعة فإذا استطاع القيام بهما لزمه ذلك فالقول بالمرحلة المكية وسقوط الحسبة والجهاد يؤدي إلى إهمال هذين الفرضين وتشاغل الأمة عنهما وطوائف أخرى تقول بعدم جدوى ووجوب الحسبة لوجود المنكر الأكبر (وهو الأنظمة الحاكمة بالشرائع البشرية) وانتفاء المعروف الأكبر (وهو دولة الإسلام) ... وأن الأمر بالمعروف الأصغر والنهي عن المنكر الأصغر غير مجدي ولا نافع ولا مستساغ ... وطوائف أخرى تدعي أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على السلطان وأعوانه فقط أما عامة المسلمين فليس لهم الإنكار بالقلب ... وتتوالى الأقاويل الفاسدة والحجج الساقطة والجهلة وتبقى طائفة من أمة الرسول ﷺ ظاهرة على الحق عاملة بسنة الرسول ﷺ لا يضرها من خالفها ولا تضعف عزيمتها تلك الأقاويل الفاسدة ولا تخدعها تلك الحجج الواهية فتمضي آمرة بالمعروف ناهية عن المنكر مجاهدة في سبيل الله تتحمل الأذى والمشقة والعنت في سبيل دينها لا يصددها عن دينها وعن تكاليفه أذى ولا تعذيب ولا تشريد ... تلك هي الطائفة الناجية المنصورة إن شاء الله ، وعلى المسلمين أن يكونوا ضمن هذه الطائفة فيأمروا بالمعروف وينهوا

عن المنكر ويصدعوا بالحق لا يخافون في ذلك لومة لا مم .
 فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على كل مسلم عاقل بالغ سواء
 أذن له الحاكم أم لم يأذن وسواء أكان عدلا أو فاسقا ، وسواء أكان مرتكب
 المنكر صديقا أو قريبا أو والدا أو حاكما فهو واجب شرعي تعبدنا الله به
 لا يسقط عن رقبة المكلف إلا بالعجز عنه وليت المسلمين يدركون هذا الأمر
 ويعطونه حقه فيأمرؤا بكل معروف ورآوه متروكا وينها عن كل منكر رآوه
 ويجاهدوا في سبيل الله . وحيثذ وحيثذ فقط تتحقق لهم الخيرية ويسودون
 العالم ويملكون العرب والعجم ويستردون كرامتهم المسلوبة وينجون من الذل
 الذي ألم وأحاط بهم والله المستعان وسبحان ربك رب-العزة عما يصفون وسلام
 على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

محمود محمد كمال عبدالمطلب

المراجع

- كتب التفسير وعلوم القرآن وأحكامه :
- ١ — أحكام القرآن — أبوبكر الجصاص (الحنفي)
 - ٢ — إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن (أبوالسعود) (ت ٩٥١هـ)
 - ٣ — البحر المحیط — أبوحیان (ت ٧٥٤) .
 - ٤ — تفسير القرآن العظيم — ابن كثير (الشافعي) (ت ٧٧٤) .
 - ٥ — التفسير القيم — ابن القيم (الحنبلي) (ت ٧٥١)
 - ٦ — التفسير الكبير ومفاتيح الغيب — الفخر الرازي (الشافعي) (ت ٦٠٤)
 - ٧ — تفسير المنار — محمد عبده — رشيد رضا
 - ٨ — الجامع لأحكام القرآن — القرطبي (المالكي) (ت ٦٧١)
 - ٩ — روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني — الألوسي (ت ١٢٧هـ)
 - ١٠ — السراج المنير — الخطيب الشربيني
 - ١١ — في ظلال القرآن — سيد قطب
 - ١٢ — قلائد الدرر في بيان آيات الأحكام بالأثر — أحمد الجزائري
 - ١٣ — الناسخ والمنسوخ — هبة الله بن سلامة
 - ١٤ — الناسخ والمنسوخ — ابن حزم

كتب الفقه :

- ١٥ — حاشية ابن عابدين (رد المختار على الدر المختار) — ابن عابدين (الحنفي)
- ١٦ — حكم الاسلام في التصوير — الصابوني
- ١٧ — السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار — الشوكاني (١٢٥٥)
- ١٨ — المغنى — موفق الدين ابن قدامة (الحنبلي) (٦٢٠)
- ١٩ — نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار — الشوكاني (الزبيدي) (ت ١٢٥٥) .

كتب الحديث :

- ٢٠- بذل المجهود في حل سنن أبي داود - خليل أحمد السهار تفتوري
- ٢١- تحفة الأخوذ في شرح صحيح الترمذي - المباركفوري (ت ١٢٨٣)
- ٢٢- الترغيب والترهيب - المنذري (ت ٦٥٦)
- ٢٣- جامع العلوم والحكم - ابن رجب (الحنبلي) (ت ٧٩٥)
- ٢٤- دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين - ابن علان (الشافعي) (ت ٥٧٠)
- ٢٥- رياض الصالحين - النووي (ت ٦٧٦)
- ٢٦- سنن الترمذي بشرح ابن العربي - ابن العربي (المالكي)
- ٢٧- شرح صحيح مسلم - النووي (الشافعي) (ت ٦٧٦)
- ٢٨- صحيح البخاري - البخاري (ت ٢٥٦)
- ٢٩- فتح الباري شرح صحيح البخاري - ابن حجر (الشافعي)

كتب الأحكام السلطانية والولايات الدينية :

- ٣٠- الأحكام السلطانية - أبي يعلى (الحنبلي) (ت ٤٥٨)
- ٣١- الأحكام السلطانية والولايات الدينية - الماوردي (الشافعي)
- ٣٢- الحسبة في الاسلام - ابن تيمية (الحنبلي) (ت ٧٢٨)
- ٣٣- غياث الأمم في التيااس الظلم - أمام الحرمين الجويني (الشافعي)
- ٣٤- معالم القرية في أحكام الحسبة - محمد بن محمد (ابن الأخوة) (الشافعي)

كتب أخرى متنوعة :

- ٣٥- الإبداع - علي محفوظ
- ٣٦- إحياء علوم الدين - أبو حامد الغزالي (الشافعي) (ت ٥٠٥)
- ٣٧- الأدلة الشرعية على جواز تغيير المنكر باليد لأحاد الرعية - عبد الآخر حماد
- ٣٨- الارشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد - إمام الحرمين أبو المعالي الجويني (الشافعي)

- ٣٩- أركان الشرعية الاسلامية - على جريشة
- ٤٠- الاسلام - سعيد حوى
- ٤١- إصلاح المجتمع - محمد بن سالم البيجاني
- ٤٢- أصول الدعوة - عبدالكريم زيدان
- ٤٣- إغاثة اللفهان من مصائد الشيطان - ابن القيم (الحنبلي) (ت ٧٥١)
- ٤٤- اقتضاء الصراط المستقيم - ابن تيمية (الحنبلي) (ت ٧٢٨)
- ٤٥- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - جلال الدين العمري
- ٤٦- بيان للناس من الأزهر الشريف - تقديم جاد الحق على جاد الحق
- ٤٧- تربية الأولاد في الاسلام - عبدالله ناصح علوان
- ٤٨- التشريع الجنائي الاسلامي - عبدالقادر عودة
- ٤٩- التصوير الانساني للمجتمع الاسلامي - د. محمد وفا
- ٥٠- تليس إبليس - ابن الجوزي (الحنبلي) (ت ٥٩٧)
- ٥١- الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي - ابن القيم
- ٥٢- جند الله ثقافة وأخلاقا - سعيد حوى
- ٥٣- الحجاب والسفور (ورسائل أخرى) - عبدالعزيز بن باز
- ٥٤- حقوق أهل الذمة - أبو الأعلى المودودي
- ٥٥- حماية الدين والوطن عن غزو أفلام الخلاعة والفتن - عبدالله بن زيد آل محمود
- ٥٦- زاد المعاد في هدى خير العباد - ابن القيم
- ٥٧- السيرة النبوية - ابن هشام (ت ٢١٣هـ)
- ٥٨- شرح العقيدة الطحاوية - ابن أبي العز الحنفي (ت ٧٩٢)
- ٥٩- الفصل في الملل والأهواء والنحل - ابن حزم (الظاهري)
- ٦٠- فقه السيرة - محمد سعيد رمضان البوطي
- ٦١- قصص الأنبياء - ابن كثير (الشافعي) (ت ٧٧٤)
- ٦٢- ٢٠٠ سؤال وجواب في العقيدة الاسلامية - حافظ حكيم
- ٦٣- من توجيهات الاسلام - محمود شلتوت
- ٦٤- منهاج المسلم - أبويكر جابر الجزائري
- ٦٥- نوارد الأصول - الحكيم الترمذي (ت ٢٧٩)

محتويات الكتاب

الموضوعات

١	— مقدمة :
٢	— الباب الأول :
	مقدمة عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أهميته وتعريفه .
٣	— الباب الثاني :
	أدلة الوجوب والفرضية .
٤	— الباب الثالث :
	أركان الحسبة — أولاً المحتسب .
٥	— الباب الرابع :
	الركن الثاني : موضوع الحسبة .
٦	— الباب الخامس :
	الركن الثالث : المحتسب عليه (فاعل المنكر) .
٧	— الباب السادس :
	عملية الاحتساب .
٨	— الباب السابع :
	شبهات حول الحسبة والرد عليها .
٩	— الباب الثامن :
	فوائد الحسبة .
١٠	— الباب التاسع :
	عقوبة تارك الحسبة .
١١	— الباب العاشر :
	منكرات يجب أن تزول .
١٢	— الخاتمة :
١٣	— المراجع :
١٨٨	